شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (125) 15/03/2013



هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سفر الخلود ومعهد الآثار

معجزة الزهايمر:

تعيين محمد بن سلمان بمرتبة وزير!

يقتحم السياسة من بوابة الدعوة في (خطاب مفتوح) للجمهور وآل سعود

العودة يؤذن بالثورة!



إعتقال الحامد والقحطاني:

عنف رسمي ومطالب متصاعدة

هـذا العـدد

الدولة الوهابية

قرأت في صفحة (مشيخة الاسلام في بلاد الشام الشريف) على موقع (فيسبوك) ما نصّه:)الجهل بأحكام الشرع عُذرٌ مُحلٌ من العقوبة للخاطئين من المسلمين وبلاد الشام الشريف، بعد نصف قرن من حكم الزنادقة النصيرية تنطبق عليها هذه القاعدة الشرعية، فالعلم فيها ليس مبذولاً لمن شاء، بل على العكس كان العلم محظوراً محارباً والعلماء محاربون مكبوتون ولذلك انتشر الجهل بأكثر أحكام الشرع بين العامة ولم يبق لهم سوى بعض النتف من أحكام الصلاة والعبادات دون المعاملات. ولذلك لا يجوز قطعاً إعدام أي أسير مسلم سنّي (من ليس سنّيّاً ليس مسلماً) مهما كان جرمه إلا بعد التأكد من: تعمده مناصرة النصيرية بعد علمه بـ «عظيم كفرهم وبردّة مناصرهم». ويجب أن يستتاب على يد علماء مؤهّلين، ولا يكفي استتابته على يد من ليسوا بمؤهلين، فإن تاب لا يجوز إرجاعه لأهله، ويجب أن يجبر على الجهاد ضد النصيرية.. خلافاً لأسرى النصيريين والشيعة فلا يجوز تأخير إعدامهم لأي سبب سوى استنطاقهم).

قبل التعليق على ما ورد في هذا المقطع، لابد من كشف اللبس عن كل ما قد يقال من كلام يؤول في نهاية المطاف الى تضليل العامة. إن حق الشعب السوري في الخلاص من النظام الاستبدادي القمعي القائم شرعي بكل مقاييس السماء والأرض، وهو يحتفظ بحقّه الأصيل في إقامة دولة القانون التي تكفل لكل مكوّنات الشعب بصرف النظر عن دينه وعرقه وطائفته حق الاعتقاد، والتمثيل في الحكومة، ومزاولة حرية التعبير والاجتماع والاتحاد، وإزالة كل ما يمكن أن يؤدي الى احتكار السلطة والعدوان على الآخر بأي صورة كانت، أو التشجيع على الكراهية الدينية. بتكثيف شديد: إن نظام الحكم المنشود في سوريا المستقبل يجب أن يكون ديمقراطياً، تعددياً، تمثيلياً، لا سلطة فيه لأحد على أحد الا بما قرره القانون، وتوافق عليه الشعب السوري.

الآن، ما يكشف عنه النص الوارد أعلاه أن ثمة فئة تضمر شرّاً بشريحة كبيرة من الشعب السوري، عبر استغلال أدوات الدولة لتحقيق غايات طائفية دنيئة لا صلة لها لا بواقع الشعب ولا بتاريخه. في حقيقة الأمر، ما يفصح عنه هذا النص، أن ثمة حلماً لدى جماعات وهابية وقاعدية بإقامة دولة وهابية ترغم المسلمين السنّة على الامتثال لأوامرها، وتعتمد مبدأ تصفية الآخر الخصم، العلوي والشيعي!

هذه الجماعة التي تطلق على نفسها (مشيخة الاسلام في بلاد الشام الشريف) من بين أسماء أخرى مثل (تنسيقية أهل السنة والجماعة في بلاد الشام) و(جماعة الدعوة والإرشاد في بلاد الشام)، ماهي الا أسماء قهرية تبطن نيّة مصادرة إرادة الشعب السوري، وفرض نموذج إكراهي عليه. بكلمة، إعادة انتاج الاستبداد في صورة دولة دينية، أي إحلال الاستبداد الديني محل الاستبداد العلماني.

ما تبشّر به هذه الجماعات الوهابية الارهابية قد يكون أسوأ من كل نماذج الحكومات الدينية بعد الربيع العربي من تونس ومصر واخيراً ليبيا، لأن من يقود مشروع القتال في سوريا اليوم هم جماعة قاعدية، جبهة النصرة، الوهابية معتقداً، والتي تحدّث قادتها في وقت مبكر عن مشروع إقامة الإمارة الاسلامية.

إن الرهان على مثل هذه الجماعات الارهابية لإطاحة النظام السوري وإقامة البديل الديني، يعني أن لاشيء تغيّر، وأن الاستبداد سوف يكون العقاب الذي يلاحق الشعب السوري في الاحوال كلها.

في حقيقة الأمر، أن النظام السعودي الذي يتصدّر الأطراف الداعمة للمسلّحين في سوريا يتناغم مع الجماعة القاعدية، لأنها بالتأكيد لا تأمل في رؤية بديل ديمقراطي يمكن أن يتشكل في سوريا، فهو والنظام في دمشق متّفقان على نبذ الديمقراطية، وإن غاية ما يطمح إليه ال سعود هو إسقاط بشار، ولا يهم من يكون البديل حتى لو كان الشيطان.

لا ريب، أن الجماعة الوهابية مهما بلغ عددها لا تمثّل سوى نسبة ضئيلة من الشعب السوري، ولا يجوز قانوناً ولا أخلاقاً أن تفرض عليه نموذجها، لمجرد أن لديها مدّعيات وهمية بأنها تملك الحقيقة المطلقة. بل إن مضمون المقطع أعلاه ينمّ عن غرور متضخم لدى القائمين على المشيخة، حين ينسبون الجهل بالاسلام الى الشعب السوري. وبعيداً عن الموقف من النظام السوري الشمولي المستبد والفاسد، فإن المدارس الدينية والعلم الشرعي لم يكن محظوراً ومحارباً، بل كان نظام بشار ذكياً الى حد أنه سعى الى عدم الاصطدام بالمؤسسات الدينية، حتى بالنسبة للسلفيين الذين تكاثروا في السنوات في الأخيرة في العاصمة دمشق وريفها، وكذلك محافظات درعا وحمص وحماه ودير الزور وغيرها.

المشكلة في سوريا ليست كما تتحدث عنها هذه (المشيخة)، بل هي تدور حول الاستبداد السياسي، وإن الحل ليس في تصدير قافلة من المشايخ الوهابيين لتعلّم السوريين العلم الشرعي، فليس هذا ما يحتاجه السوريون، بل الحاجة اليوم تتأكّد في إقامة نظام ديمقراطي يحفظ كرامة السوريين، ويخلصهم من جحيم القتل والعنف والدم وهدر الكرامة، ويمنحهم الحرية في اختيار شكل الحكم، وتقرير مصيرهم بأنفسهم، دون تدخّل من أحد مهما كانت الدعاوي التي يحملها.

ثمة كذبة يراد تمريرها في هيئة حقيقة، بأن القادمين من وراء الحدود جاءوا لإخراج السوريين من الظلمات الى النور، وأنهم جاءوا مبشرين ومنذرين، لتصحيح إسلام السنّة، من غير المتعاونين مع النظام القائم، ونحر العلويين والشيعة. هذه ببساطة الرسالة التي حملها هؤلاء بعد شهور من اندلاع الثورة السورية، وإن كارثة الكوارث تقع حين يفسح في المجال لمثل هكذا جماعات معتوهة بأن تقود سفينة مستقبل سوريا..التي نريدها للجميع: ديمقراطية، تعدّدية، متسامحة.

حل (حسم واعتقال قياداتها)

العنف الرسمي ينتج راديكالية في المطالب والمواجهة

محمد قستي

اذا كان القمع في المنطقة الشرقية جاء على خلفية أن المحتجين فيها عملاء لإيران، حسب التوصيف الرسمي.

واذا كان قمع المعتقلين في بريدة والرياض يمارس بحق من تسميهم السلطة (الفئة الضالة) الذين يتبعون القاعدة.. فبأي ذريعة اعتقلت الأجهزة الأمنية قيادات جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) وبالخصوص: الدكتورين محمد القحطاني، وعبدالله الحامد؟

هذا السؤال وجهته قناة البي بي سي (العربية) لممثل الأجهزة الأمنية في حوار حول اعتقال قيادات حسم، وهو أنور عشقي الذي لفت الإنتباه الى ذات التهم الحكومية السخيفة والمعلبة مثل: الإفتئات على ولي الأمر؛ اشعال الفتنة والفوضى؛ تشويه القضاء؛ التحريض على ولي الأمر؛ تأسيس جمعية تخالف سياسة الدولة، والدعوة الى أعمال مخالفة للقانون، وغيرها.

قيل للمتحدث باسم النظام: ولكنها معارضة سلمية، لم ترفع سلاحاً، ولم تطالب حتى بإسقاط نظام الحكم، وكل المطالب هي: (مملكة دستورية/ مدنية). فما كان منه إلا أن أجاب بأن المعارضة ممنوعة قانوناً وشرعاً.

لم يكن اعتقال قيادات حسم أمراً مستغرباً، بل كان متوقعاً جداً، وهو ما كان يقول به المتهمون. وعموماً فإن الدكتور الحامد (٦٣ عاماً) سجن ست مرات، وقضى سنين طويلة من عمره في المعتقلات، وها هي المرة السابعة.

لكن الظروف السياسية للإعتقال، وطبيعة المحاكمة التي تمت، اختلفت عمّا سبق.

فلأول مرّة يرفض الحامد وصحبه المحاكمة السريّة، ولو أدّى الى ذلك للإعتقال مباشرة. فهذا أمرٌ يهون دون اجراء محاكمة سرية تلبّس فيها التهم ولا يطلع عليها الرأي العام. كانت الداخلية السعودية امام أمرين: إما الإعتقال المباشر، وهو ما تفعله عادة، وإما القبول بتحدّي المحاكمة العلنية. قبلت بالمحاكمة العلنية على مضض، لأن الإعتقال المباشر، وهو أمرٌ قد تم تجريبه سابقاً مع الحامد وإصلاحيين آخرين، لم يحقق غايته لا في قمع الأصوات، ولا في اقناع العالم بصوابية الإجراءات، خاصة وأن الأمور كلها تدور حول قضايا لها علاقة بإبداء الرأي وليس أي أمر آخر.

المحاكمة العلنية كانت فضيحة للقضاء السعودي ولنظام العدالة المزعوم. كانت فضيحة لأنها كانت بصدق محاكمة سياسية، ومحاكمة للرأي: ماذا صرح المتهم للاعلام الخارجي؟ ماذا كتب في تويتر؟ ماذا ألقى في محاضرته؟ الخ. هي محاكمة رأي بامتياز، ودّ آل سعود لو أنّ الزمن عاد بهم، لاختاروا من جديد سجن الحامد والقحطاني مباشرة دون انتظار محاكمة او أوامر قضائية شكلية.

المحاكمة العلنية كانت مكسباً كبيراً لدعاة الإصلاح السياسي والدستوري. يمكن اعتبارها المكسب الوحيد الكبير الذي غطى على كل الخسائر، بما فيها خسارة اعتقال الناشطين أنفسهم. تفاصيل المحاكمة اطلع عليها العالم: اعلاميون، ناشطون، محامون، وضمن السياق تم التضييق وحتى اعتقال بعض هؤلاء الحضور، او التهديد باعتقالهم: كمراسل سكاي عربية، والناشطة ايمان القحطاني، وغيرهما. تجدر الإشارة هنا، الى أن قضاء آل سعود رفضوا اجراء محاكمة علنية لنشطاء الحراك الشعبي هناك خشية من تكرار تجربة الحامد وصحبه.

كان لا بد للعبة المسايرة القضائية الشكليّة ان تنتهي، فالأحكام جاهزة. هذا ما كرره الناشطون المتهمون مراراً بأن مصيرهم سيكون السجن. قال ذلك د. القحطاني للسي إن إن، وكرره الحامد في كتاباته. الحكم جاهز كما كان دائماً كذلك، والشكليات القضائية في المحاكمة العجيبة أسدل عليها الستار، ولم يبق سوى النطق بالحكم. وكما هو معلوم فإن الكتاب يقرأ من عنوانه. لم يكن القاضي حماد العمر سوى جلاد، وكان يزايد على المدعي العام في التضييق والإتهام والتهديد، بل وحتى السخرية من الناشطين المتهمين في قاعة المحاكمة.

انتهت اللعبة في ٩ مارس ٢٠١٣ بإعلان الأحكام من قبل قاضي المحكمة الجزائية: ١٠ سنوات سجن للدكتور محمد القحطاني؛ ١١ سنة للدكتور عبدالله الحامد؛ ومثلها من السنين يمنعان من السفر؛ وحل جمعية حسم ومصادرة ممتلكاتها من اموال ووسائل نشر، واغلاق مناشطها.

ومن طريف مبررات هذا الحكم (تلي علناً في ٥٢ صفحة) ان القاضي بيّن عدداً من أسباب سجن المتهمين، فكان منها: اقرار المدعى عليهما بانهما مسؤولين عن بيانات حسم؛ وانهما دعيا إلى الإضراب الجماعي عن الأكل؛ وانهما وصفا من في السجون بالأبرياء، وأن المظاهرات ضد الحاكم أمر شرعي وجهاد سلمي وأمر بمعروف أو نهي عن منكر، وأنهما أجازا قتل النفس في المظاهرات واعتبار قتل النفس لإزالة الظلم فرع عن الجهاد العام. كما ان المتهمين وصفا فتاوى هيئة كبار العلماء بأنها من أسباب التطرف والعنف، وشككا في فتاوى المفتي. وزيادة على هذه الجرائم المريعة بنظر آل سعود وقضاتهم فإن محمد القحطاني سمح لزوجته بقيادة سيارته في شوارع الرياض وهو بجانبها وتم إركاب ثلاث نساء أجنبيات أوروبيات، والمقصود من ذلك لينقلن تصرفات الدولة مع قيادة زوجته في حال القبض عليها. زد على ذلك ـ كما يقول القاضي ـ ان المتهمين وجدا (في حال عدم ثبات اعتقادي، فمرة يجنحون إلى مذهب المعتزلة في إنكار المنكر والأمر بالمعروف.. وتارة يجنحون إلى مذهب الخوارج... وتارة يذهبون إلى مذهب المرجئة بتقسيم التوحيد إلى قسمين) الخ.

كل الإتهامات لها علاقة بإبداء الرأي، وكل ما تنشره حسم أرقى من وعاظ السلاطين، في فهم الشريعة ومقاصدها. لكن المشكلة هي ان الباطل يتوهم بأن ما لديه حق، وان رأي الآخر بمجرد ابدائه يجب محاكمته وقمعه!

لم يكتف القاضي باصدار حكم ضد الناشطين الحامد والقحطاني، بل

دافع عن وزارة الداخلية بأنها تقوم باعتقالات متعسفة لأنها واجهت ارهاباً ورأى (استثناء تصرفات الدولة في حالة الحرب عن حالة السلم) أي أنه يجوز للداخلية فعل ما تريد بحجة مكافحة الإرهاب، وزاد القاضي بأن كال الإتهامات لكل المقبوض عليهم، وليس بعضهم فقط، هذا مع العلم ان أكثرهم لم يحاكموا حتى الآن رغم مضي سنوات طويلة على اعتقالهم. وكل ما طلبت به حسم وكل الناشطين الحقوقيين وحتى رجال دين هو: محاكمة المتهمين بمواصفات المحاكمة العادلة المتعارف عليها في كل العالم. لم تكن القضية في أساسها سوى دفاع عن حقوق المعتقلين، وليست بالضرورة دفاعاً عن أفعال بعضهم، كما يزعم النظام وقضاته.

القاضي في اصدار مبررات ادانته وحكمه بالسجن لمدد طويلة على الناشطين القحطاني والحامد، تلبّس بثياب وزارة الداخلية، وراح يشرح تصرفاتها، وكأنه موظف من موظفيها (هو كذلك في واقع الحال).

فور اصدار الأحكام، تم اعتقال الناشطين القحطاني والحامد، فكان الخبر الأول الطاغي يوم اصدار الحكم سواء بالنسبة لعدد من القنوات العربية بما فيها البي بي سي العربية، او قنوات التواصل الإجتماعي. ردود الفعل كانت سلبية بالنسبة للنظام، وكان هناك اجماع بأن هذا القمع الممنهج لكل دعاة التغيير والإصلاح لن يوقف حراك الشارع المتصاعد. فهل كان النظام ووزير داخليته محمد بن نايف قد حسبوا الأمر على هذا النحو؟ تحديداً: ماذا أراد نظام آل سعود من اعتقال قادة حسم، وما هي آماله التي علقها على هذا الإعتقال؟

ابتداءً فإن علينا تقرير حقيقتين اساسيتين: الأولى لها علاقة بتصاعد الحراك الشعبي المطالب بالتغيير، وهذا أمرٌ مشهود ويجري بشكل يومي في مناطق ومدن متعددة. سمة الحراك في تصاعد عموديا وأفقيا. الثانية لها علاقة بحقيقة أن ليس في نية نظام آل سعود الإصلاح الذاتي (التغيير من أعلى) وهو لا يقبل التغيير من الأسفل كبديل، بل لا يقبل حتى النصيحة العلنية. ما يفعله الآن تجاه الناشطين هو ممارسة العنف، وضرب القوى المحلية بعضها ببعض طائفياً ومناطقياً وتغذية ذلك عبر مشايخه ومباحثه. واذا تصاعد حراك الشارع، تصاعد معه العنف الرسمي، الى حد القتل للمتظاهرين في الشوارع وممارسة الإرهاب بالجملة كما في مدن بالمنطقة الشرقية، حيث لغة الرصاص والحضور الأمني والعسكري المكثف ظاهرة مستمرة منذ عامين.

يبدو ان النظام لا يخشى دعاة العنف من القاعديين الذين صنّعهم وارتدوا عليه، وان كان لا يزال يستفيد منهم في ميادين حرب أخرى خارجية. العنف منبوذ ومحاصر شعبياً، وقد استفاد النظام من الاصطفاف الداخلي ضد عنف القاعدة من قبل، وكان الاصلاحيون قد املوا التفرغ للإصلاحات السياسية الموعودة. لكن ما ان فرغ آل سعود من القاعديين العنفيين حتى واجهوا الإصلاحيين ووضعوهم جميعاً في السجون.

يستطيع النظام ايجاد مبررات عنف ضد القاعدة، والمتعاطفين معها، ان اراد، ويستطيع ان يصم كل عمل بالإرهاب الذي غذاه هو في الأساس من منابره وخطاب مشايخه وأمواله. كما ان النظام يستطيع الى حد ما مواجهة الحراك الشيعي باستخدام الورقة الطائفية ووصمه بأنه خارجي آت من إيران، وسيجد النظام من يؤيده بين جمهوره النجدي الوهابي الخاص. لكن ما لا يستطيع النظام تبريره لا في الداخل ولا في الخارج أن يصم عمل جمعية حسم بالإرهاب او العمالة او بالخروج على الدين او ان قادتها لا يتسمون بالوعي او أنهم جبناء أو متآمرون وغير ذلك. ومع ان النظام اتهم عددا كبيرا من الإصلاحيين بدعم الارهاب، إلا أنه بقي عاجزاً الى هذا اليوم في اقناع الآخرين بمزاعمه.

الخطاب المعتدل سياسيا والذي يناطح الأطروحة السياسية والدينية لآل سعود ومشايخهم هو ما فعله الحامد. وبذا هو قد نسف الأسس العقدية والفكرية التي يقوم عليها بنيان الحكم السعودي. ومن هنا يتضح ان توق النظام للتخلص من الحامد والقحطاني والرشودي والخضير وغيرهم كان كبيراً، لأنهم نجحوا في تحريك المنطقة التي يستند اليها النظام في قمع المناطق الأخرى. المنطقة الأثيرة لديه تتحرك اليوم وتتمرد على آل سعود وفكر وعاظهم الديني التبريري.

اشاعة الثقافة المدنية التي قامت بها حسم، غيرت من المشهد الإعلامي والشعبي في المملكة خلال العام الماضي. كان هذا واضحاً لكل عين. ونتيجة ذلك الجهد المتواصل ارتفع سقف الوعي بالحقوق المدنية، وبالتأصيل الاسلامي لها، وبضرورة التحرك لنيل الحقوق. ويعود لجهود حسم فضل اخراج مجاميع من المطالبين باطلاق سراح المعتقلين الى الشارع، وان حركة قياداتها في هذا الإتجاه والتي بدأت منذ سنوات ودفع ثمنها اعتقالات وغيره، اصبحت نمطاً سائداً في شوارع بريدة والرياض وغيرهما.

الأمر الآخر، فإن حسم استطاعت وبشجاعة قياداتها في المواجهة بقوة الخطاب ان تزلزل النظام، وان تسفّه رأيه ورأي وعاظه، وبالتالي شجعت على التجرّؤ على النظام وتحديه سواء في المحيط النخبوي او الشعبي.

يبقى التذكير بأن عنف النظام متعدد الإتجاه الى كل فصائل الإصلاح في مناطق المملكة كافة، لا يمكن ان يشكل حلاً لازمة الحكم السعودي. اولاً لأن القمع المتصاعد لن يضعف الحراك، ان لم يكن يزيده التهاباً كما هو واضح. ربما قبل عقد من الزمن كان القمع كافياً للإسكات والإخضاع. القراءة اليوم مختلفة ومن المؤكد ان عنف النظام يشجع على المزيد من مواجهته، حتى لو وصل عنفه الى القتل بالرصاص كما في المنطقة الشرقية حيث القتل قد أجج المشاعر ولازالت الأوضاع على توترها منذ عامين. لم ينته الحراك الشعبي، ولم ينتصر النظام.

ذات الأمر سيحدث في مناطق اخرى، ولكن مع اختلاف بسيط: ففي الشرقية تجد المطالب جذرية مثل اسقاط النظام كليّة؛ اما المطالب المعتدلة في الوسط والتي تواجه بالعنف الرسمي، فهي كفيلة بإبراز خطاب يرى بأن التعايش مع آل سعود مستحيل. وأن من المستحيل أيضاً أن يكون هناك اصلاح وآل سعود على راس الحكم. التحول نحو الراديكالية في المطالب والتحركات هي النتيجة المنطقية للعنف الرسمي المتصاعد. والله غالب أمره.

وزير العدل الأمريكي معجب بالقضاء السعودي

أمريكا وحقوق الإنسان في السعودية!

توفيق العباد

قد لا يكون مؤلماً كثيراً، أنه وبعد يوم واحد من اعتقال الناشطين د. الحامد، ود. القحطاني، يلتقي وزير العدل الأمريكي ايريك هولدر بنظيره السعودي محمد العيسى في الرياض، وليبدي بعدها الوزير الأمريكي اندهاشه الإيجابي بنظام العدالة السعودي و(إعجابه بجهود خادم الحرمين لتطوير القضاء)!

ليس غريباً ان واشنطن ولندن وشقيقاتهما الغربيات لا ترى شيئاً في السعودية غير النفط والعقود وحكومة تابعة تطيع بقدر ما تستطيع!.

لا شيء يستحق الإلفات والإنتقاد. لا يوجد انتهاك لحقوق الإنسان من قبل الحليف السعودي، ولا أزمة حريات وديمقراطية تستحق من واشنطن الإشارة اليها لدى ذلك الحليف. الرصاص الذي قتل ١٦ شخصاً في القطيف، وجرح العشرات، والاقتحامات العسكرية واستباحة المدن والقرى، لم تغيّر من موقف الصمت اللندني والواشنطني!

لا نعلم ان كان هناك أحد من الناشطين قد انتقد الصمت الغربي ازاء ما يجري في السعودية. ولم يصل الى سمعنا أن هناك من تحدث في مقالة او تصريح منددا بالموقف الغربي المنافق هذا. لا نظن أن احداً اهتمّ بموقف الغرب ازاء ما يمارسه آل سعود تجاه شعبهم. ربما لأن جميع الناشطين السياسيين والحقوقيين يدركون بأن معركتهم مع آل سعود ليست بعيدة أن تكون معركة مع الغرب نفسه. الكره لواشنطن ولندن متأصّل، ولا يوجد من يأمل خيراً منهما ومن شقيقاتهما. كما لا يوجد أحدٌ فيما نظن ينتظر من الغرب موقفاً من آل سعود لتخفيف التوتر او ينصحهم بشيء من الحرية والعدالة.

الحراك الشعبي بعيد جداً جداً عن التفكير بموقف الغرب، او هو يشعر بالحاجة الى دعمه. مثلما هي العواصم الغربية بعيدة جداً جداً عن الشعب المسعود، بعيدة عن مشاعره وتطلعاته، لا يهمها ـ وهي إذ تفرد مظلّة الحماية لآل سعود ـ ما يجري من انتهاكات وقمع، بقدر ما يهمها ما يمكن استخلاصه من مغانم من هذا الحليف السعودي الغبي.

لعل هناك فوائد كثيرة من صمت واشنطن ولندن بالذات. الصمت موقف مضاد للحراك الداخلي. لا شك في هذا. لا نشك ان الغرب ضد أية تحرك حقوقي سلمي سياسي من اجل الاصلاح والتغيير. ولا نشك لحظة بأن الغرب لن يجد أفضل من آل سعود في حماية مصالحهم، ودفع الخوّة والأتاوة اليهم بأشكال مختلفة (صفقات سلاح؛ وعقود انشاءات، ومتابعة في السياسات الخارجية، والاصطفاف مع الغرب لمكافحة ما يسميه بالإرهاب).

الصمت الغربي المطبق عن انتهاكات آل سعود يعني تأكيداً لعداوته لحركة الشعوب مهما تلفع بمزاعم الحرية والديمقراطية. وهو يفسر لنا بصمته ايضاً حجم مشاعر الكره والغضب الشعبي تجاهه، ليس فقط بسبب مواقفه من القضايا العربية والإسلامية الأخرى، بل وبسبب مواقفه ايضاً من قضية التغيير والإصلاح الداخلي وحمايته للديكتاتورية السعودية. ولذا لا يجب أن يسأل أحد الآن وفي المستقبل: لماذا لا يثق المواطنون المسعودون بالغرب؟ ولا لماذا يخوض الوهابيون ـ أو بعضهم ـ معارك ضد الغرب؟ ولا لماذا يفيض العنف المسعود الى خارج الحدود بسبب اتساع رقعة القمع المحلي ليصل الى اعماق اوروبا وامريكا؟ ولا يفترض أن نجهل أن معركة الإصلاح والتغيير هي في صميمها معركة ضد الغرب نفسه، الذي يزعم دعمها.

كل ما يستطيع الانجليز والأمريكيون فعله اليوم كمكافأة لآل سعود هو:

ـ عدم الضغط عليهم من اجل الإصلاحات واحترام حقوق الإنسان.

ـ توفير مظلة على المستوى الدولي الحقوقي والإعلامي لا تنتقد ممارسات النظام، وتتجاهل ما يفعله.

وفي المقابل، هذا الموقف الغربي متحمّل، وهو لم يضرّ الحراك المتصاعد في المناطق كافة، ولم يحبط الهمم، ولا وجد قبل ذلك من اعتقد بأن أمريكا ستدعم الإصلاحات. لا يوجد من توهم ذلك.

الحراك سيتصاعد، وله أدواته الشعبية والإعلامية التي تغنيه عن اعلام الغرب وأدواته.

وللحراك أدوات الضغط الشعبية تغنيه عن ضغط واشنطن ولندن الحاميتان الأساسيتان لملك آل سعود.

وتجاهل واشنطن الاعلامي والسياسي للحراك لا يعني عدم اهتمامها في الأصل بما يجري ومراقبته، ويكفي ان نطلع على وثائق ويكيليكس الأخيرة بشأن احداث القطيف ومتابعتها تفصيلياً الى أبعد الحدود.

وهذا التجاهل لا يغير من حقيقة ان واشنطن قلقة من الوضع السياسي وهي ترى بأم عينها كيف أن الخطوط الحمراء قد تجاوزها حراك الجماهير.

ان تعارض واشنطن وشقيقاتها الغربيات الإصلاح في السعودية لا يعني انها قادرة على فرض ذلك، وقد تكون معارضتها له ذات فائدة كمحفز للمواطنين الذي يلاحظون بوضوح كيف ان الأمريكيين يدعمون حكماً مستبداً يزعم تطبيق الشريعة! دعم واشنطن للرياض ليس في مصلحة آل سعود، انه ينقض شرعيتهم لدى فئات عديدة اعتقدت ان آل سعود ممثلي الإسلام والمدافع عنه.

ما نتوقعه أن العواصم الغربية ستصحو قريبا على واقع المعارضة المحلية، وستجد نفسها في وجه الشعب ونخبه الذين خذلتهم مراراً وتكراراً. لم تقف لا مع الليبرالي ولا الديني ولا الشيعي ولا السني ولا الحقوقي ولا غيرهم. انما وقفت مع الديكتاتورية، ومصير الديكتاتورية الزوال، شاه الامريكان ام أبوا.

معجزة الزهايمر

تعيين محمد بن سلمان بمرتبة وزير

محمد السباعي

ذات مرة، قال ولي العهد، ووزير الدفاع، وأمير الرياض الأسبق سلمان بن عبدالعزيز، أن الشعب السعودي (يعيش في بحبوحة)! وذلك في مقابلة له مع رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية أحمد الجار الله. قامت الدنيا على سلمان، وأشبعه المغرّدون في تويتر سخرية واستحقاراً، فما كان من مكتبه إلا أن أصدر بياناً في نفس اليوم يقول فيه أنه في الأساس لم يجر مقابلة مع الجار الله، صاحب الحظ العاثر، والمتملق لآل سعود. ان كان هناك أحد ما يجب أن يدفع ثمن السخرية، فليكن الجار الله وليس أمير من عظام الرقبة مثل سلمان!

مرة أخرى، عيّن ولي العهد سلمان ابنه (محمد) مديراً لديوانه (ديوان ولي العهد) بمرتبة وزير!

وكان يمكن ان يمر الخبر بشكل اعتيادي، فالأمراء هم من يحتكر المناصب المدنية والعسكرية، ولا يوجد سلّم وظيفي يترقون من خلاله إلا كلمة (أمير) تسبق أسماءهم. كيف لا وآل سعود يعتبرون الأرض ومن عليها ملكاً لهم.



معجزة جديدة: محمد بن سلمان: من المرتبة السادسة الى مرتبة وزير!

لكن محمد بن سلمان هذا له قصة مع والده شرحها الأخير في لقاء خاص تسرب على اليوتيوب. ففي جلسة مع شباب رجال أعمال تحدث الأمير سلمان، وبحضور ابنائه بينهم ابنه محمد (الفلتة هذا) انتقد فيها سلمان اولئك الذين لا يريدون البدء من الصفر لبناء مستقبلهم الوظيفي، وقال بأن آبائه اشتغلوا، في حين ان البعض يتخرج من المعهد المهني (ويراسلني يريد وظيفة عليا)! واضاف: (انت ابدأ من الصفر. شوف عندكم رجال اعمال، وزراء، بدأوا من الصفر) وضرب مثلاً بالجريسي والنملة والراجحي، فهؤلاء بدأوا من لا شيء كما يقول. وحمد سلمان الله بأن الفرص متاحة للعمل في الدولة وفي الأعمال الحرة ولكن بعض الشباب (يتخرج من الجامعة ويريد وظيفة عليا. اشتغل في شيء متاح). وتابع سلمان انه من خلال تجربته في الإمارة وغيرها انه يأتيه وسطاء لشاب (هو على المرتبة الوظيفية السادسة ويطلب المرتبة الثامنة).

وهنا يلتفت الأمير سلمان لابنه محمد ويسأله على أية مرتبة وظيفية هو؟ فيرد الإبن: (السادسة طال عمرك)!

يعيد سلمان السؤال على إبنه: السادسة؟ ويرد: إيه نعم! ويسأل سلمان: وإخوانك ـ الذين هم الى جانبه وقد كانوا حاضرين؟ فيجيب محمد أباه: كلهم السادسة طال عمرك!

تفاصيل الحديث على هذا الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=e0lJr4lq1yw&feature=youtu.be

اراد الأمير سلمان القول بأن أبناءه عصاميين، وأنه كوالد لهم رباهم على أن يكونوا مثل عامة الناس، يتدرجون في الوظائف ولا يتمتعون بمزايا، وانهم يتعلمون من خلال العمل والكدح لينالوا مراتبهم بجدارة.

هذا الفيديو بما حواه من تعليقات لسلمان، والذي تسرب قبل نحو ثلاثة أشهر من تعيين نفس الإبن (محمد) بمرتبة وزير هو الذي أثار سخرية المقارنة، فالذاكرة لاتزال حافظة لما قاله سلمان، وغوغل ويوتيوب حفظوا ذلك مشكورين! ما أثبت كذب ولي العهد.

ما ان اعلن خبر تعيين محمد بن سلمان ـ وبأمر ملكي ـ رئيساً لديوان والده في الثاني من مارس الجاري، حتى اشتعل تويتر بتغريدات السعوديين طافحة بالسخرية والنقد لآل سعود وحكمهم. خاصة وأن الأمير سلمان قد عيّن ابنه الآخر فيصل في منتصف يناير الماضي أميراً لمنطقة المدينة المنورة، هذا غير ابنه سلطان بن سلمان مدير هيئة السياحة بمرتبة وزير، وهناك عبدالعزيز بن سلمان نائب وزير النفط منذ سنوات. هذا غير الأبناء الذين ماتوا وهم في مناصبهم، وآخرون ينتظرون تقسيم التركة السلطانية!

من الهاشتقات التي ظهرت على تويتر تسخر وتنتقد التعيين:

#السادسة_طال_عمرك

#محمد_بن_سلمان_بالمرتبة_السادسة

#أشهر_كذبة_سعودية

#محمد_بن_سلمان

#المرتبة_السادسة_الوزيرية

من التعليقات الساخرة لشذى الجبر: (محمد بن سلمان بالمرتبة السادسة، والوليد بن طلال راتبه ريال واحد فقط، وهذا المبلغ ما هو إلا من بركة الصلاة ألف ركعة). جاء هذا تندراً على قول وزير الدفاع السابق سلطان: أنا ما عندي منصب ولا مصلحة ولا أنا أصلاً ولي عهد!

وحسب المغردة (مليحة) فإنه (حتى تكون وزيراً فيجب أن تمتلك التالي: مرتبة سادسة + أن يكون أبوك ولياً للعهد + براطمك كبار + دولة حلال أهلك)! اما رئيس الحلطمة فتعرض


بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي

تذكرة مراجعة

الرقم ٦/٦٨٩٦

التاريخ ١٣ / ١ / ١٤٢٦هـ

الجهة الصادر اليها صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية

موضوعها بشأن منح الأمير / نايف بن مشعل بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود ارض سكنية بمدينة الرياض مثل أمثاله .

الديوان الملكي (٢) الأراضي

Type: P Country Code: SAU Passport No: d005203

الإسم: سمو الأمير/ نايف بن مشعل بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود

Issued In Riyadh

P<SAUABDULAZIZ<AL<SAUD<<NAYEF<<<<<<<<<<<<<<<

D005203<<3SAU0406082M0802260<<<<<<<<<<<<<<08

مغرد: هذا الرضيع الذي في الصورة كان على أي مرتبة حين منح أرضاً (مثل أمثاله)؟

لموضوع تعليم الأمير، فمن المعروف ان معظم الأمـراء لا يتعلمون ويسجلون في الجامعات المحلية في تخصص القانون، وبدون دراسة طبعاً وبدون حضور يحصلون على المراتب العليا. قال المتحلطم، أن محمد بن سلمان (متخرج من جامعة الملك سعود، تخصص قانون، حصل على مركز الثاني في دفعته! تماماً مثل عبدالعزيز بن فهد الذي حصل على المرتبة الأولى)!

المغرد فيصل بن عقاب علق على تعيين ابن سلمان: (من المرتبة السادسة الى مرتبة وزير. من جد نحن في عصر السرعة)! وجدي بن حمزة الغزاوي، الإعلامي المشهور علق بأن ذلك جاء: (عملاً بالمثل الحجازي: زيتنا في دقيقنا، وعملاً بالمثل المصري: اللي تعرفه أحسن من اللي متعرفوش)! فرد آخر: (فيما يبدو أن السادسة حقتهم غير السادسة حقتنا! يا جوهر هات الملف حق التعيينات)! فأكمل القصة آخر: (انتم فاهمين خطأ: هو يقصد المرتبة السادسة والعشرين). اما عزوز فغرد بالقول: (أعرف واحد ما درس ولا يعرف يكتب، وحطّوه ملك، ومنحته جامعة في اندونيسيا الدكتوراه الفخرية)! وهو هنا يقصد الملك عبدالله نفسه.

وبحث مغردون في ارشيف محمد بن سلمان فوجد محمد اليحي انه استولى على مساحات شاسعة من الأراضي، بينها منتزه الخرارة بملايين الأمتار المربعة في محافظة المزاحمية غرب الرياض. ومن اقوى التعليقات ما كتبه سلطان الفيفي مخاطباً المواطنين: (خلّوا الدراسة تنفعكم! شفتوا قيمة شهادة «تربى في كنف والده»..)؟ ووجد مغرد آخر، ومن خلال الصحافة المحلية أن سموه قد تبرع بمليون ريال لصالح جمعية ابيه للإسكان!، وعلق: (معقول ان يتبرع بمليون ريال؟ معقول ان لديه كل هذه الفلوس وهو على السادسة؟ ههه). ويوسف الدهش سخر من خطاب سلمان الذي نصح فيه المواطنين بالتدرج الوظيفي: (لم يفهم احد من الحضور النصيحة إلا محمد بن سلمان). فعلا كما يقول اسامة الشثري بأن (محمد بن سلمان أسقط نظرية انشتاين النسبية، لأنها تعتمد على أن لا شيء أسرع من الضوء، هو أثبت أنه أسرع)! وياسر الزهراني يقول بأن (سموه يسطّر أعظم القفزات التاريخية في التسلسل الإداري، كما يسطّر كف في وجه كل مواطن مكافح)، ومشاري الغامدي يسخر على شباب اليوم: (أين انتم يا من قلتم بأن البلد لا تصلح لمن لديه طموح؟ ها هو شاب مثلكم وترقى من المرتبة السادسة الى وزير!).أحمد الخضير علق بالقول أنه (من المرتبة السابعة الى الثامنة استغرق الأمر عشر سنوات، وصاحب السادسة لم يستغرق سنة الى مرتبة وزير! النظام ماشي على الجميع)! طبعاً طبعاً! والمغردة صبا الحمد تطلب من عامل باكستاني: (صديق عال شيل سّلم وظيفي، ما يبغي خلاص)! قدم المغرد جون فيلبي نصيحة لشباب اليوم العاطلين عن العمل: (عند تخرجك من الجامعة عليك أن تقبل بالوظيفة على السادسة مثل محمد بن سلمان. وبالصبر والمثابرة ستصل الى درجة وزير خلال ٦ سنوات فقط). وتابع: (فور تخرج الطفل المعجزة الأمير محمد بن سلمان من الجامعة عام ٢٠٠٧، وكان عمره حينها ٢٢ سنة.. تم تعيينه مستشاراً). وحاول فهد المزروع ان يقنع العاطلين: (أرأيتم، كيف أن المرتبة السادسة مع شوية جد واجتهاد، أين يمكن أن توصلكم؟ انتم شباب فالح ينتقد ويتذمر وبس!). وفي ذات الإتجـاه قـال تركي المطيري: (من المرتبة السادسة الى وزير. لو تدرس الماستر في المريخ وعطارد ما حصلت عليها!).

ومن طرائف التعليقات، ما يتعلق بصحة سلمان ـ ولي العهد ـ اذ لا يمكن ان يكون في وعيه وهو يتخذ قرار تعيين ابنه محمد. قال مغرد: (من مرتبة سادسة الى وزير. فقط في السعودية. وتقول ان ما عندك زهايمر يالحبيب؟). في اشارة الى الشائعات التي تتحدث عن اصابة سلمان بمرض الزهايمر. الدكتور صالح اليامي كتب مغرداً: (صحا من نومه فأصبح ولد أمير الرياض. ثم غفا فأصبح ابن وزير الدفاع والطيران. ثم صحا فرأى انه ابن ولي العهد. إنه عصامي!!). واضاف: (لو ألف كتاباً عن كفاحه لكان دفتر ابو اربعين ورقة كافياً وزيادة، ما راح يكمل ربعه). هنا رد عليه زميل مغرد: (محمد بن سلمان قام من النوم وتوظف على السادسة، ثم نام وقام ولقي نفسه وزيراً!. أنا مرّة قمت فلقيت حافز متصلين علي يقولون: لقينا لك وظيفة سكيورتي).

الأمـر الرائـف بتعيين الأمير محمد بن نايف

24/12/1433هـ

الحمد لله على ما أسبغ من النعم وأسدى، توالت منته -سبحانه- علينا وُحْداناً ووفدا، والصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم أزكى البرية سيداً وعبدا، وعلى آله الأطهار محتداً لم يزل يندى، وصحابته المباركين ثناءً ومجدا، ومن تبعهم بإحسان اقتداءً إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن من آلاء الله سبحانه ما أفاءه المولى جل وعلا على بلادنا -بلاد الحرمين الشريفين- من نعم تترى ومنن لا تعد ولا تحصى ، فقد حباها مكانة لم تحظ بها بقعة من بقاع المعمورة، حيث كانت موطن الأنبياء، ومهبط الوحي، وبلد الحرمين الشريفين، جعلها الله مثابة للناس وأمنا، منها أشرق نور التوحيد وعمّ الأرجاء، وأضاء سناه جميع البقاع والأنحاء، فوضعت هذه الدعوة المباركة شبه الجزيرة في الذؤابة السامقة، فقصدها الناس من كل حدب وصوب.

إلهي خصّها وقد اصطفاها وأرسل للبرية مُصطفاها

ومنها شعّ إسلامٌ حنيفٌ أنار الأرضَ حتى مُنتهاها

وإن من نعم الله المتواليات، ومننه المتعاقبات، على هذه البلاد المباركة، أن خصّها بالولاة الأفذاذ الأماجد، والساسة الأخيار الأساعد، من لدن تأسيسها على يد الإمام الصالح عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله وطيب ثراه- ثم تتابعت في إثره العقود الدرية أصحاب المناقب العلية، والمكرمات الندية، من أبنائه البررة: سعود وفيصل وخالد وفهد -طيب

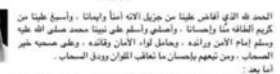
الاختيار الأحمد لسمو امير الأمن احمد

1433-8-7

الحمد لله الذي أفاض علينا من جزيل آلائه أمناً وإيمانا ، وأسبغ علينا من كريم ألطافه منّا وإحسانا ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إمام الأمن ورائده ، وحامل لواء الأمان وقائده ، وعلى صحبه خير الصحاب ، ومن تبعهم بإحسان ما تعاقب الملوان وودق السحاب .

أما بعد :

فإن لله – سبحانه وتعالى – على عباده آلاءً ورحمات ، وهبات ومنناً كثيرات ، يمنّ بها على البلاد والعباد. وإن من فضل الله ـ تعالى ـ على هذه البلاد المباركة أن منّ عليها بالولاة الأماجد النبلاء، والأماثل الكرماء، الذين تتابعوا عليها في عقد وضاء ، وكرامة ونجابة شماء، منذ أسسها الإمام الملك العادل /عبدالعزيز ابن عبدالرحمن آل سعود ـ رحمه الله وطيب ثرا


بيض الوجوه كريمة أنسابهم شم الأنوف من الطراز الأول

وإن من لطف الله ومنّه تماسك هذا البناء، وتلاحم هذا الكيان ، حتى إن الأزمات لتمر والفواجع تحصل ، فلا تزداد بفضل الله إلا تماسكا وتلاحما ، ومهما فُقد رمز ، أو توارى قائد ، أو أفل نجم ، سطع آخر . ففي الوقت الذي رُزئت فيه بلادنا ـــ حرسها الله ـــ بفقد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز ـــ رحمه الله ـــ سارت الأمور بكل سلامة وانسيابية نادرة ، هي محل الفخر والاعتزاز تاريخيا وعالميا ، وقد انحدر من تلك الأرومة

المباركة ، والذؤابة السامقة ، شخصية فريدة ، وطراز متألق ، يتمثل في صاحب السمو الملكي المرموق ، والمسؤول الألمعي الموثوق ، وزير الداخلية الموموق ، الأمير الموفق / أحمد بن عبد العزيز آل سعود ـــ حفظه الله ورعاه ـــ .

مغرد: غداً سيكون مقال الشيخ المدلّس السديس على النحو التالي:
اللؤلؤ والمرجان في تعيين الأمير محمد بن سلمان!

خطاب مفتوح

سلمان العودة

مقدمة:

١/ صديقك من صدقك، والعاقل يثمن الكلمة الصادقة أياً كان مصدرها، وهو حديث عن وطن نشترك في حبه والخوف على مستقبله.
٢/ منطلقي – ويعلم ربي – هو النصيحة للمسلمين عامتهم وخاصتهم، بالأسلوب الذي أراه مؤثراً ونافعا، وقد كتبت كثيراً رسائل خاصة ولم أجد أثرها.
٣/ النص الذي أوجب السمع والطاعة بالمعروف في العسر واليسر، هو الذي أوجب قول كلمة الحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم.
٤/ لم أفقد الأمل بعد من إمكانية تخفيف الاحتقان وفتح أفق للتدارك والإصلاح.
٥/ هذا بلد قام على تحكيم الشريعة، وفيه المقدسات التي تهوي إليها الأفئدة، وأمنه وصلاحه هدف للمسلمين جميعا.
٦/ الحفاظ على المكتسبات، والتي منها الوحدة الجغرافية يحفزنا إلى المناشدة بالإصلاح، فالبديل هو الفوضى والتشرذم والاحتراب.
٧/ الناس هنا مثل الناس في العالم، لهم أشواق ومطالب وحقوق، ولن يسكتوا إلى الأبد على مصادرتها كلياً أو جزئياً.
٨/ حين يفقد الإنسان الأمل.. عليك أن تتوقع منه أي شيء.
٩/ ثمة مشاعر سلبية متراكمة منذ زمن ليس بالقصير، وقد استوحيت كلامي من كثيرين من فئات مجتمعية ومناطقية عديدة.
١٠/ إذا زال الإحساس بالخوف من الناس فتوقع منهم كل شيء، وإذا ارتفعت وتيرة الغضب فلن يرضيهم شيء.
١١/ مع تصاعد الغضب، تفقد الرموز الشرعية والسياسة والاجتماعية قيمتها، وتصبح القيادة بيد الشارع.
١٢/ عند الغضب يكون دعاة التهدئة محل التهمة بالخيانة أو الضعف، ويقود المشهد الأكثر اندفاعاً ومفاصلة مع الأوضاع القائمة.
١٣/ ارتفاع الهاجس الأمني جعل معظم أنشطة الدولة خاضعة للرؤية الأمنية.

السجون:

١٤/ تم حشد كل المشتبه بهم داخل السجون.. وكانت الفرصة مواتية لإخراج كل المشتبه ببراءتهم، لكن هذا لم يحدث.
١٥/ السجون خلت من أي استراتيجية، وكانت عاقبتها زرع الأحقاد والرغبة في الثأر وانتشار الفكر المحارب بشكل أوسع داخل السجون.
١٦/ أدافع عن السجناء، وكثير منهم غير راضٍ عني، وبعض من خرجوا يهاجمونني.. ومن واجبي الدفاع عنهم.. الحقوق ليست



مقصورة على من يتفقون معنا.
١٧/ العديد من أفراد الأسرة الحاكمة ليسوا موافقين على سياسة السجون، وهذا معروف بتويتر وفي المجالس وقد وقفت عليه بنفسي.
١٨/ من حُكموا قبل عقود بالسجن لعشرات السنين في تهم انقلاب على الحكم السعودي عفي عن معظمهم بعد سنوات معدودة.
١٩/ معاملة السجناء ليست وفق أنظمة واضحة ولا مؤسسات، بل هي عملية فردية، وتعتمد على تقرير رجل المباحث.
٢٠/ الإسراف في استخدام العقوبة يفقدها هيبتها، وأخوف ما يكون السجن قبل تجربته!
٢١/ الألم والغضب يصيب السجين وزوجته وأهل بيته وأسرته ومعارفه وأصدقاءه ومحيطه الاجتماعي.
٢٢/ إحراق صور المسؤولين عمل رمزي يجب ألا يمر دون تأمل، وكيف بدأ؟ وإلى أين ينتهي؟
٢٣/ سيطرة جهاز المباحث على السجين منذ الرقابة وحتى الاعتقال والتفتيش، ثم المحاكمة والتنفيذ، جعلته محروما من حقوق كثيرة.
٢٤/ رجل الأمن حين يسيء إلى سجين فهو يقامر بمستقبل الوطن كله.
٢٥/ السجناء ينتظرون العفو بمناسبات عدة.. فلماذا يستثنى بعضهم؟
٢٦/ هناك حالات إنسانية وصحية صعبة يتم تجاهلها لفترات طويلة حتى تتفاقم وتتعقد ويستعصي حلها، ولعل هذا ما حفز بعض النساء على التحرك.

الإعلام:

٢٧/ الناطقون الرسميون يعبرون عن بؤس، وينتمون إلى زمن مضى، وليس في كلامهم جاذبية ولا إقناع ولا تأثير.
٢٨/ الأداء الإعلامي قائم على الحجب والتدخل الأمني، وكأنه لم يعلم بوجود الشبكات الاجتماعية، والكامرات المحمولة التي توثق

الأحداث فوراً.
٢٩/ الجيش الأمني في تويتر، وقنوات (شبه) حكومية، يرمي كل ناصح بأنه (محرّض)، وكل داع إلى الإصلاح السياسي بأنه (طامع)، بينما الوعي يكبر وينمو!
٣٠/ يحتاج الناس إلى جهة لا تنتسب إلى الأمن تتحدث عن السجون وتقدم تقاريرها الميدانية، فلا يصح أن يكون الأمن هو الخصم والحكم.
٣١/ ابتزاز المواطنين بقضية (شهداء الواجب) متاجرة بدماء الرجال الأبطال (رحمهم الله). كلنا مع شهداء الواجب ومع إطلاق الأبرياء أيضا.
٣٢/ إذا فقد الناس الثقة بالجهة الأمنية، فمن غير الممكن أن تكون مصدراً معتمداً للمعلومات عندهم.
٣٣/ ترويج وجود جهات خارجية ليس حلاً، والواقع أن الخصوم يحاولون استغلال أوضاع داخلية لها أسبابها التي لا يجوز تجاهلها.

المعالجة:

٣٤/ في الأفق غبار ودخان، ومن حقّنا أن نقلق مما وراءه، والقبضة الأمنية ستزيد الطين بلّة وتقطع الطريق على محاولات الإصلاح.
٣٥/ أسمعونا بعد انتظار طويل ما يوحي بأن عهداً جديداً قد بدأ، عالجوا يأسنا بأخبار إيجابية صادمة وغير متوقعة.
٣٦/ إذا أغلقت الأبواب فالمضطر قد يركب الصعب ويغفل عن المصالح والمفاسد، وإلى أين يذهب بعد توقيف من قصدوا الأبواب المفتوحة؟
٣٧/ هل انشغلت الداخلية بقضية (الإفراج) ووسائله وضماناته كما انشغلت من قبل بقضية الاعتقال؟
٣٨/ يجب أن يغلق هذا الملف ولا يبقى من الموقوفين إلا من ثبت تورطهم وصدرت ضدهم أحكام شرعية قطعية، وأن يعلن هذا عاجلا.
٣٩/ اطلعت على أوضاع سجناء فيها ظلم، وحالات موت وإعاقة جسدية أو نفسية وعرقلة افراج وتجاوز لأحكام القضاء لم نسمع بياناً لحقيقتها.
٤٠/ الخوف من سلوك السجين بعد الإفراج ليس مسوغاً لتجاوز الشريعة، ولا يجوز معاقبة الآلاف لاحتمال حدوث عنف من بعضهم.
٤١/ من الإجراءات الضرورية الإفراج عن معتقلي حسم وإصلاحيي جدة، وحفظ حقوقهم حفاظاً على اللحمة الاجتماعية وتكريساً للحقوق والتماساً لرحمة الله.
٤٢/ من الخطر أن يضيق على الناس حتى لا يكون لديهم شيء يخسرونه.
٤٣/ حقوق المواطن مشروعة وليس ممنوحة.
٤٤/ حجب آليات التوقيف والتحقيق وسلامة الإجراءات عن القضاة والتأثير على قناعاتهم، والتدخل في اختيارهم، يؤثر في عدالة القضاء.
٤٥/ ليس مفهوماً أن يكون (التحقيق والادعاء) مرتبطاً بوزارة الداخلية، بينما في بلاد العالم هو مستقل أو مرتبط بالعدل.
٤٦/ ثم تجاوزات حقيقية في معاملة السجناء، يجب التحقيق فيها بجرأة ومعاقبة المتسببين ووضع آليات تضمن عدم تكرارها.
٤٧/ الاستجابة لمطالب الناس المشروعة ليست ضعفاً.
٤٨/ يجب الإفراج الفوري عن كل بريء والتعويض والاعتذار بشجاعة وفتح صفحة جديدة.
٤٩/ المفرج عنهم يجب أن تعاد إليهم حقوقهم كاملة وأن يمارسوا حياتهم بكرامة لنساعدهم على تجاوز الماضي.
٥٠/ من أسباب الاحتقان: الفساد المالي والإداري – البطالة – السكن – الفقر – ضعف الصحة والتعليم – غياب أفق الإصلاح السياسي.
٥١/ استمرار الحالة القائمة (مستحيل) ولكن السؤال.. إلى اين يتجه المسار؟
٥٢/ الناس قلقون من المستقبل ولديهم تساؤلات لا يعرفون إجابتها.. وها هي هجرة الأموال وربما رجال الأعمال تتزايد.
٥٣/ شئنا أم أبينا فنحن في قارب واحد.. وعلينا السعي في اصلاحه، ولو صاحب العلاج بعض المرارة فالمهم عاقبته.
٥٤/ ما حدث أسهم في تمزيق النسيج الاجتماعي وإحداث قطيعة.. وهي (أزمة) يمكن أن تحوّل إلى (فرصة) للتصحيح، وفي أهلنا سماحة وقدرة على التجاوز.
٥٥/ مهمة الحكومات تنظيم الأعمال وليس تعويقها، وإغلاق فرص العمل المؤسسي والتطوعي والخيري يدمر المجتمعات.

خاتمة:

٥٦/ بلد يعتمد في إدارته على العلاقات الشخصية وليس المؤسسات.. كيف سيواجه التحديات؟
٥٧/ يتساءل الناس والشباب خاصة، ما هي قنوات الاتصال بينهم وبين السلطة؟
٥٨/ ثم مواطنون خائفون من الفوضى والانفلات، ويحتاجون إلى من يهدئ مخاوفهم بمشروع واقعي إصلاحي، يكونون شركاء فيه.
٥٩/ لا أحد من العقلاء يتمنى أن تتحول الشرارة إلى نار تحرق بلده، ولا أن يكون العنف أداة التعبير.
٦٠/ الثورات إن قمعت تتحول إلى عمل مسلح، وإن تجوهلت تتسع وتمتد، والحل في قرارات حكيمة وفي وقتها تسبق أي شرارة عنف.
٦١/ أعيذكم بالله أن تكونوا ممن قال فيهم (وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له)، وهم الذين أصمّوا آذانهم عن كل ناصح.
٦٢/ الفرصة إذا أهدرت فقد لا تعود، والشيء إذا تأخر عن إبّانه فقد جدواه، والوقت سيف لك أو عليك.
٦٣/ على المؤمن أن يخاف مؤاخذة الله له في الآخرة (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) ويحذر أن يلقى الله بمظالم يعجز عن الاعتذار عنها.
٦٤/ الله يعلم أن قلبي لا ينطوي على غش لأحد.. وأي إساءة وجهت لي من أي كان فمحلها الصفح، وإني لا أحب لهذا البلد ـ حاكمه ومحكومه ـ إلا الخير.
اللهم إن كان فعلي صواباً فاجعله في صالح عملي، وإن كان خطأ فاجعله في سابغ عفوك.



هل يدخل سلمان العودة معترك التغيير السياسي؟

عمر المالكي

منذ خروجه من المعتقل بعد ما سُمي بـ (انتفاضة بريدة/ ١٩٩٥) التي كان هو بطلها، صار تعبير (الصحويين) الذين يقف سلمان العودة على رأس قائمتهم مجرد تحقيب لتاريخ مضى. فقد طلّق هو وصحبه طريق المواجهة السياسية، والدعوة لإصلاح النظام، بعد حملة اعتقالات واسعة أصابت معظم رموز ذلك التيار. صمت بعض من في القائمة الصحوية عن الموضوع السياسي المحلي كالعودة وناصر العمر، وبعضهم انضم الى النظام أو الى إعلامه كالعبيكان وعائض القرني، وبعضهم وجد له أفقاً في معركة أخرى مع المذاهب الإسلامية في المملكة وخارجها كبديل عن معركته السياسية كما هو الحال مع سفر الحوالي ـ قبل مرضه ـ وناصر العمر. القسم المتشدد في ذلك التيار السلفي (الصحوي) انضمّ الى القاعدة، ولازال بعض رموزه في السجون مثل: الفهيد والخضير والخالدي وأضرابهم.

كل داعية صحوي خرج بعد الإعتقال في تلك المرحلة (التسعينيات الميلادية الماضية كالعودة والحوالي والعمر والقرني) او حتى الذي لم يعتقل، حاول أن يكيّف نفسه مع الوضع القائم سياسياً، ربما على خلفية فشل (الإنتفاضة المصغّرة) وصعوبة تغيير سلوك النظام، الذي نجح عبر القمع في محاصرة الصحويين والقضاء على تطلّعاتهم السياسية، في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق وتواجد نصف مليون جندي على ارض المملكة، وهي الفترة التي انكشف فيها النظام على حقيقته، ما استدعى بداية المطالبة بالإصلاحات على مستوى المملكة، والأهم على مستوى التيار السلفي الذي كان ينظر اليه ـ بقضّه وقضيضه ـ على أنه حليف للنظام.

في مرحلة ما بعد الغزو العراقي للكويت، ظهرت عرائض اصلاحية ليبرالية، فرأى التيار الصحوي ـ بجهله ـ أنها موجهة ضدّه بالضرورة كونه منافساً، فأظهر التيار (مذكرة النصيحة) ثم (اللجنة الدولية للدفاع عن الحقوق الشرعية) الى جانب نشاطات أخرى ترافق معها عودة المقاتلين السعوديين من أفغانستان المنكوبة، مجللة بضياع الحلم في إقامة دولة اسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد تحول معركة التحرر والتحرير هناك الى حرب أهلية طاحنة، ولـدت فيما بعد الطالبان ثم الغزو الأمريكي لها الى اليوم.

ضرب التيار الصحوي جاء في الأساس بعد أن أمّن النظام ظهره ـ وكما هي العادة ـ بدعم المؤسسة الدينية الرسمية أولاً، والتي كان يقف على رأسها الشيخ ابن باز (المفتي)، الى جانب الشيخ ابن عثيمين. والدعم الآخر جاء بصمت النخب الليبرالية او حتى بمساهمتها في معركة النظام ـ جهلا وجهالة منها ـ مقابل الصحويين الذين لم يوفروا هم أيضاً أحداً، وفتحوا النار على الجميع في مجتمع متنوّع مذهبياً وفكريا. والعودة كان واحداً من أولئك، وأشرطة محاضراته شاهدة.

ومثل هذه الألاعيب كسياسة (تخويف النظام السلفيين من الليبراليين والحجازيين الصوفيين والشيعة والإسماعيليين في الشرق والجنوب وغيرهم؛ وكذلك تخويف النظام الأخيرين من تطرف السلفيين) لازالت مستمرة ومستخدمة وناجحة للنظام السعودي.

بضرب التيار السلفي الذي دخل على خط العرائض في التسعينيات، وضرب التيار اللبرالي، انتهت المعركة المطالبة بالإصلاح السياسي ولو بالتدرج، اللهم إلا في المنطقة الشرقية الشيعية

التي هي بؤرة معارضة مزمنة. لقد أُضعف الجميع ووضعوا في السجون. وحين خرج رموز التيار الصحوي من السجون، بدا وكأنهم قد انكفأوا، وطلقوا السياسة، وإن واصلوا ارتكاب الأخطاء، وتحليل الشؤون السياسية بمنظار عقدي عقيم، يجعلهم في مواجهة الأقرب اليهم لصالح النظام السعودي نفسه.

من جانب النظام، فإنه اعتمد سياسة الإحتواء ـ مع الخارجين من المعتقلات من الصحويين وغيرهم: نجح مع البعض كالشيخ العبيكان الذي اصبح جزءً من الطاقم الديني الرسمي وارتفعت حظوته قبل ان يطرده الملك عبدالله لتعبيره عن رأيه في قضية عادية، وتم نزع مخالب عائض القرني واستضافه في اعلامه المكتوب والمرئي والمسموع، بعد ان شوّه سمعته. وترك مساحة للشيخ العمر كي يواصل معارك الفتنة الطائفية المحليّة والخارجية.

وأما الشيخ العودة، فإنه بدا منكفئاً أول الأمر، وكان الأكثر حذراً، وبدا وكأنه قام بمراجعة خاصة به لتجربته الدعوية والسياسية. قرر العودة أن لا يتماهى مع النظام، وأن لا يصطدم به من خلال اقتحام التابو السياسي. اهتم العودة بإصلاح خطابه الديني وحافظ على التمايز عن الخطاب السلفي التقليدي الجامد بقدر لا بأس به، دون ان يصادمه أو يتخلّى عن جوهره (مع أنه جمع بين المتناقضات). كما اهتم بتكوين قاعدة شعبية عريضة له في الداخل تنافس قيادة المؤسسة الرسمية مكانتها، وطور ذلك ـ من خلال التكنولوجيا والإعلام ـ الى شهرة تتجاوز الحدود القطرية للدولة السعودية عبر الكتابات والمحاضرات والحضور في قنوات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر.

انغمس العودة في نشاط ثقافي عام وأسس له مركزاً ثقافياً ينطلق منه معتمداً على التكنولوجيا؛ ثم ما لبث ان وضع بصمته فأسس له محطة فضائية (الدليل) وسبق ذلك بإطلالته على مريديه من خلال قنوات حكومية كما في الإم بي سي.

كان النظام كما العودة حريصين على عدم قطع شعرة معاوية، وإن كانت الريبة بينهما قائمة. النظام السعودي يعلم أن العودة يخطط ليكون البديل للمؤسسة الدينية الرسمية برموزها، وأنه لا يريد أن يقحم نفسه في مؤسسات دولة آل سعود، بقدر ما يريد وراثتها في حال تغيّرت الأوضاع السياسية. لا يريد العودة أن يتحمّل وزر النظام، ولا يريد أن ينظر اليه إلا كمستقل، وليس تابعاً او طبالا كما فعل آخرون.

هي معركة مؤجّلة إذن.

وآل سعود ومباحثهم وإن قبلوا ـ على مضض ـ بهذا الأمر ولم يشأوا ان يصطدموا بالعودة وهم يرون تضخم شعبيته في وقت انحطاط شعبية المفتي وجوقة هيئة كبار العلماء.. فإن جنودهم من اعلاميين ومخبرين في الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ما فتئوا يذكّرون المواطنين بأن العودة (صحوي اخواني متطرّف) وأن كل مشاكل العنف والتطرف سببها (هو) لا غيره! بمعنى آخر: احذروا العودة، فإن له طموحات سياسية، وأنه يريد إسقاط النظام ليأتيكم بنظام أكثر سوءً من نظام آل سعود.

هذا هو خطاب النظام التحذيري خلال السنوات الماضية، بعد أن فشل في استيعاب العودة ضمن طاقمه المطبّل. ويلاحظ هنا ازدياد قلق النظام السعودي من عودة (العودة) الى ساحة السياسة منذ تفجّر الربيع العربي في تونس ومصر بالذات، ووصول إسلاميين الى مقعد السلطة. فآل سعود توقعوا ـ وهو صحيح تماماً ـ بأن شهيّة العودة وشخصيات دعوية سلفية عديدة قد انفتحت الى العمل السياسي، وأن كثيراً منهم حلموا بتسنّم مناصب تليق بمقامهم من خلال صناديق الإقتراع، سواء بوجود آل سعود في الحكم أو بغيابهم. هذه الشهية صحيحة، وهي لا تشمل العودة والتيار والسلفي بل كل التيارات السياسية، بل معظم الشرائح الإجتماعية والأغلبية الساحقة من المواطنين المسعودين الذين رأوا نموذجاً سلمياً في التغيير، يمكن اقتفاء أثره، بحيث يمنحهم صوتاً وكلمة في تقرير سياسة الدولة.

العودة كتب العديد من المقالات في صحف مصرية وغيرها حول احداث الربيع العربي، وألّف كتاباً لافتاً عام ٢٠١٢عن تلك الثورات منعته السلطة من التداول والبيع داخلياً وهو كتاب: (أسئلة الثورة)، ما دفعه الى نشره بوسائل التواصل الإجتماعي. ولقد استعرضنا في (الحجاز) ذلك الكتاب وخلفياته. آخرون من دعاة السلفية او الصحويين توجهوا الى القاهرة وطرابلس وتونس وألقوا محاضرات تمجد الثورة وتدعو للإنتخابات والتغيير، وحاولوا بطرف خفي اسقاط الأمر على السعودية، حيث تبدّل الخطاب السلفي الصحوي بشكل لافت وغير مسبوق من المسألة الديمقراطية التي كانت كفراً، كما هو حال سفر الحوالي الذي رغم مرضه سافر الى تونس وحيّا الثورة هناك!

ربما يجيب هذا التحول السلفي الصحوي، وتلك الخشية الحكومية من العودة وزملاءه، على سؤال يتعلق بخلفيات تصاعد حرب السعودية الشرسة على (الإخوان المسلمون) وحركة (النهضة) رغم وصولهما الى السلطة، وتعميم ذلك الموقف المتشدد على كل دول الخليج، وطباعة كتب تحذر منهم. بل ان الحكومة السعودية خشيت أن يقدّم السلفيون في مصر (بالذات) وهم الأكثر عدداً من كل سلفيي السعودية وغيرها، نموذجاً سياسياً في الحكم أو في المشاركة فيه، يطيح بما تبقى من نموذج سعودي. ولذا عقدت مؤتمراً سلفياً لافتاً بعنوان غبي: (السلفية منهج شرعي، ومطلب وطني!) تحت مظلّة جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض وافتتحه وزير الداخلية الأسبق الأمير نايف، وذلك في ٢٠١١/١٢/٢٧.

هدف المؤتمر (الندوة) تأكيد ثلاثة أمور: الأول ـ أن مرجعية السلفية في العالم هي السعودية وليس أية دولة أخرى، لا مصر ولا غيرها. والثاني ـ أن السعودية هي خير من يمثل السلفية ممارسة وحكماً، والرد على من ينال من الرياض ويتهم سلوك وسياسات حكامها ومشايخها بأنها لا تتوافق مع منهج السلفية. والثالث ـ تريد الندوة مخاطبة السلفيين المحليين بأن النسخة الأصلية للسلفية هي في السعودية، فلا تعدوا النماذج الأخرى خارجها كما في مصر او الكويت او غيرها نموذجاً يحتذى، لأنها نسخ سلفية مزورة. عضوا النواجذ على الحكم السعودي القائم، فهو الصحيح وهو الذي يفيدكم!

يتوضح هذا في أهداف المؤتمر، حيث جاء مثلاً ـ الى جانب ان السلفية هي التي تمثل الإسلام الصحيح: (بيان حقيقة منهج الحكم في المملكة العربية السعودية وأنه مستمد من الإسلام الصحيح عقيدة وعملاً) و(بيان مدى التلاحم والتكامل الحاصل بين ولاة أمر والعلماء في المملكة ـ بحمد الله ـ في تطبيق المنهج السلفي علماً وعملاً)؛ ونفي الغلو والتطرف والتكفير عن المنهج السلفي الوهابي (وبيان أن واقع الحكم في المملكة يكذب ذلك كلّه)!!! ويضاف الى هذه الأهداف دفع الشبهات عن المنهج التعليمي السعودي السلفي وأنه أنتج (الغلو والتطرف وما وقع من أحداث في المملكة العربية السعودية). يقصد أن ارهاب القاعدة لا علاقة له بالمنهج السلفي!

ومن محاور المؤتمر ما يتعلق بـ (الدولة السعودية والمنهج السلفي: نشأة وتطبيقاً) حيث يؤكد على (تطبيق الدولة السعودية للمنهج السلفي علماً وعملاً) وتبيان ان المنهج السلفي يعزز الانتماء الوطني! وهذه كلها أكاذيب لا واقع لها. ومن المحاور: (صلة المنهج السلفي بالمقررات والخطط الدراسية في السعودية) وكذلك (شبهات حول تطبيق المنهج السلفي في المملكة والرد عليها).

وحتى الأمير نايف ـ وزير الداخلية الأسبق ـ فإنه في افتتاحه للمؤتمر قال: (إننا نؤكد لكم أن هذه الدولة ستظل بإذن الله متبعة للمنهج السلفي القويم ولن تحيد عنه ولن تتنازل)!

ملخص القول بأن الحكومة السعودية شعرت بقلق مضاعف من أن التيار السلفي الذي قمعته، برموزه الصحوية، وخاصة سلمان العودة، بدأ يستعد لجولة تضعه على خارطة التغيير السياسي القادم في السعودية.

فهل بدأت المرحلة ونضجت الثمرة بخطاب العودة المفتوح؟

قراءة في الخطاب المفتوح للداعية سلمان العودة

خطوة حذرة في اقتحام الميدان السياسي

العودة: إحراق صور المسؤولين عمل رمزي يجب ألا يمر دون تأمل!

عبدالحميد قدس

(الخطاب المفتوح) لسلمان العودة، مقالة كتبت على شكل تغريدات في ٦٤ فقرة، هي بمثابة تدشين لنشاط سياسي للداعية العودة بعد طول صمت. قد لا يكون العنوان معبّراً بالضرورة عن واقع ما أراد العودة قوله. فهو عنوان بارد بامتياز. وهو وإن كان خطاباً في ظاهره للجمهور السعودي المغرّد والقارئ بشكل عام، فإنه موجّه أيضاً لرؤوس الحكم من آل سعود.

لماذا أراده العودة مفتوحاً؟ علنياً؟ في حين أن المفتي وهيئة كبار العلماء يصرّون على (النصيحة السريّة لولي الأمر)؟ يشرح العودة الأمر بصورة اعتذارية في مقدمة مقالته، فيبين جملة من الأسباب التي دفعته لكتابة (خطاب مفتوح) واضح غير مبهم. يقول عن النصيحة العلنية ان منطلقه هو (النصيحة) ولكن (بالأسلوب الذي أراه مؤثراً ونافعاً)، فالنصيحة السريّة لم تجد نفعاً (وقد كتبت كثيراً رسائل خاصة ولم أجد أثرها). بمعنى آخر: فإن العودة يؤمن بالنصيحة لآل سعود سرّاً، تماماً مثلما يقول المفتي وزمرة هيئة كبار العلماء، ولكنه يقرّ هنا بأن هذه الطريقة غير نافعة من واقع التجربة الخاصة، فضلاً عن التجربة العامة. وعليه لا تلوموني ان تحولت النصيحة العلنية الى (فضيحة) لآل سعود، كما يقول بعض المشايخ والوعاظ السلطويين. اللوم يقع في فشل المناصحة السريّة على آل سعود أنفسهم، فهم الذين لم يستمعوا لأحد.

هذه المكاشفة الأولى توَصّل لحق النصيحة العلنية ـ إن فشلت السريّة. وهي في واقع الأمر ترد على خطاب السلطة ووعاظها الذين ينتقدون ويعاقبون بسوط السلطان كل من يبدي رأياً أو نقداً أو صراخاً من شدة الألم علنياً، بعد أن تقطّعت الأسباب بالوسائل الأخرى التي ثبت منذ عقود عدم جدواها. هذه النتيجة مهمة اليوم لأولئك السلفيين الذين يقومون بالتظاهر والإعتصام وحتى الإضراب والذين يتهمهم النظام ليس فقط بخرق الخطوط الأمنية الحمراء، بل والخطوط الشرعية وفق مذهب الوهابية. تكمن الأهمية في حقيقة ما يقوله أهالي وعوائل المعتقلين السلفيين تحديداً، من أن كل وسائلهم السابقة لم تجد نفعاً مع النظام. لا الرسائل ولا الواسطات، ولا ما يسمى بالأبواب المفتوحة حلّت مشكلة المعتقلين واستعادة بعض من حقوقهم المهدرة، وهو الأمر الذي دفعهم ـ كما يصرحون دوماً ـ الى الإحتجاج العلني.

ما يقوله العودة هو: (إذا أغلقت الأبواب فالمضطر قد يركب الصعب ويغفل عن المصالح والمفاسد، وإلى أين يذهب بعد توقيف من قصدوا الأبواب المفتوحة؟). بمعنى آخر: إن فشل نصح النظام سرّاً وعدم استجابته لحل الأمور من تحت الطاولة، يجبره هو كما يجبر غيره ـ وليكون عملهم مؤثراً ـ على اقتحام التابوهات الحكومية الأمنية، وتابوهات المفتي وهيئة كبار العلماء التي تحرم النقد العلني فضلاً عن التظاهر. حين تسدّ أبواب التظلّم والتشكي بالسرّ، تفتح بالعلن. وحين يطالب المواطنون بحقوقهم المدنية والسياسية فلا يجدون سوى القمع، يتركون العرائض الى الشوارع متظاهرين سلماً. وحين يقمعون في الشوارع وتهان كرامتهم، ويعتدى على نسائهم، ويطلق النار على شبابهم فيتساقطون شهداء في ربيع العمر.. سيأتي يوم فيه ويرفعون السلاح، كما حذّر سلمان العودة.

مقدمة خطاب اعتذارية/ تبريرية

مقدمة خطاب الشيخ سلمان العودة تبريرية اعتذارية، او هكذا يفهم منها. هو حاول ابتداءً الإجابة على تساؤلات: لماذا هو خطاب مفتوح؟ وماذا تستهدف من ذلك؟ وبأي مبرر تريد اقتحام الفضاء السياسي العام بعد أن كنت تلوذ بالصمت؟ ولماذا الآن؟ وهل تريد اسقاط النظام السياسي؟ وما هي فلسفة تدخلك في الموضوع السياسي الذي هو حكر على (الخاصة/ آل سعود) في (دولة الخاصة/ الدولة النجدية). فهم الشيوخ، والمثل يقول: الشيوخ أبخص؟ مبررات العودة كثيرة وصحيحة

ومتفهمة، ولا يهمنا منطق النظام الذي يعاقب الاصلاحيين: لماذا تتدخل في السياسة؟! لكن العودة اراد أن يبعث رسائل اطمئنان وإقناع لآل سعود، وإن جاءت فيما بعد رسائل تحذير لهم من انفلات الوضع. في مقدمة تبريرات الشيخ سلمان ما جاء في أول جملة من خطابه حيث يقول: (صديقك من صدقك) فهو لا يعتبر نفسه عدواً للنظام، ولكن النظام يرى فيه شخصاً عدواً، ولذلك أكمل العودة، بأنه حتى لو اعتبرتموني عدواً فكلامي مفيد لكم، ذلك أن (العاقل يثمن الكلمة الصادقة أياً كان مصدرها). ليتبع ذلك بالقول أن حديثه إنما (هو حديث عن وطن نشترك في حبه والخوف على مستقبله). أي أن الوطن لا يتلخص في آل سعود ونظامهم السياسي، والمواطنون جميعاً بمن فيهم هو ـ أي العودة ـ معني بما يجري فيه وله، بدون أن يزايد أحد على هذا الأمر.

ينتقل العودة بعد ذلك الى المبرر الديني (النصيحة) للحاكم، وبين لم هو أعلنها بدل ان يخفيها. وكأنه يوجّه رسالة هنا لآل سعود وللمشايخ من هيئة كبار العلماء، لذلك أتبع ذلك رداً على سؤال لهم متوقع: (عليك يا سلمان السمع والطاعة) يعني يجب أن تسكت عن آل سعود وأخطائهم، وهذا واجب ديني. لكن الشيخ سلمان يرد: (النص الذي أوجب السمع والطاعة بالمعروف في العسر واليسر، هو الذي أوجب قول كلمة الحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم). كأن العودة يقول: نسمع ونطيع في المعروف، ولكن نقول الحق وننتقد. وبهذا تستقيم المعادلة، لا أن نأخذ شطر الخضوع للظالم، دون أن نصفعه بكلمة الحق.

ويستمر الشيخ سلمان في إبداء تبريراته في اقتحام التابو السياسي فيقرر أن ما يكتبه غرضه (تخفيف الإحتقان) و (فتح أفق للتدارك والإصلاح) ـ فأنا ـ (لم أفقد الأمل بعد) من إمكانية تحقيق ذلك. هنا يبدي العودة استعداده للمشاركة من أجل اصلاح الوضع السياسي وغيره، رغم الإحتقان الشديد في الشارع ضد نظام الحكم. كما أنه يؤكد أن قراءته للوضع المحلي ابتداءً تشير الى أنه سيّئ، فليست الأمور على أحسن الأحوال كما يقول مطبّلو السلطة ووعاظها. الوضع سيء جداً، بل مرعب، ويمكن ان يتطور الأمر الى تقسيم البلاد والحرب الأهلية، ما يستدعي منه أن يحاول القيام بعمل يؤدي الى (الحفاظ على المكتسبات، والتي منها الوحدة الجغرافية، يحفزنا إلى المناشدة بالإصلاح، فالبديل هو الفوضى والتشرذم والاحتراب). وحتى لا يخرج أحد من جهلة النظام ويسأل: من طلب منك يا شيخ سلمان أن تتدخل في شأن (لا يعنيك) وأكبر منك؟ ومثل هذه العبارات ترد دائماً من أفواه الأمراء. هنا يرد العودة ويقول بأن له الحق في ذلك، بل وكل مسلم أيضاً. فـ (هذا بلد قام على تحكيم الشريعة، وفيه المقدسات التي تهوي إليها الأفئدة، وأمنه وصلاحه هدف للمسلمين جميعاً).

المواطنون يائسون وعلى أبواب ثورة

ولي العهد يقول ان المواطنين (يعيشون في بحبوحة) وخالد الفيصل يقول أنهم (يعيشون عصراً ذهبياً) وأن السعودية سبقت الربيع العربي بـ ٨٢ عاماً. والطبالون للنظام يقولون (حنّا بخير)! وكل الأمور على ما يرام؛ في حين أن الملك يقول للمواطنين (الخير واجد) واصبروا فالقادم أفضل من الحاضر! وكأن السماء ستمطر عليهم ذهباً وفضّة! ومسؤولو الداخلية والوزراء والإعلام يطنطنون بأن الوضع ممتاز و(حنّا أحسن من غيرنا). فقر وبطالة وسوء خدمات في التعليم والصحة والمواصلات وغيرها، وفوق ذلك ظلم وقهر واستبداد سياسي، وفساد قضائي وغيره يضرب أطناب الحياة العامة. ليست المشكلة أن الوضع الحالي مزر بصورة لا يمكن نفيها إلا من أفواه مجانين السلطة السعودية، بل المشكل الأكبر هو أن الوضع يميل الى الإنحدار، من حفرة الى دحديرة ـ كما يقال، أو من سيء الى أسوأ.


الشيخان العودة والقرضاوي

الشيخ سلمان العودة يذهب الى توصيف مشاعر المواطنين، ويركز على حقوقهم المصادرة: السياسية والمدنية والإجتماعية. هو في خطابه المفتوح يقرّ حقيقة أن هناك (مشاعر سلبية متراكمة منذ زمن ليس بالقصير، وقد استوحيت كلامي من كثيرين من فئات مجتمعية ومناطقية عديدة) وكأنه يريد أن يؤكدها بأكثر مما يريد أن ينقلها لآل سعود، الذين لا يريدون ان يفهموا أو يستمعوا، أو أنهم يعلمون بها ولكنهم لا يلقون لها بالاً. ثم يأتي العودة الى نسف مفهوم (الخصوصية السعودية) المزعومة، والتي هدفها تأكيد كذبة: اننا غير، شعبنا غير، حكومتنا غير الآخرين. ما يجري على العالم من سنن لا ينطبق على الوضع في السعودية. العودة عكس ذلك يقول: (الناس هنا مثل الناس في العالم، لهم أشواق ومطالب وحقوق، ولن يسكتوا إلى الأبد على مصادرتها كلياً أو جزئياً). هو يقرّ هنا مصادرة الحقوق من قبل الطغمة الحاكمة، ولكنه خشي المساءلة، فوضع لها حدّا (جزئياً أو كلياً). كلياً مثل

الحقوق السياسية. وجزئياً ـ على الأقل ـ حقوقهم في العيش الكريم في بلد يصدر عشرة ملايين برميل يومياً، ويتوافر له من (الدخل اليومي) من النفط وحده ما يزيد على المليار ومائة مليون دولار فقط!

في وضع مزرٍ كهذا يقدّم الشيخ العودة قراءة نفسية اجتماعية للشعب (المُسَعْوَدْ) مبطّنة بتحذيرات واضحة لرموز النظام:

١/ توقعوا من الشعب ما لا يمكنكم توقعه. كل شيء ممكن أن يصدر منه. فـ (حين يفقد الإنسان الأمل.. عليك أن تتوقع منه أي شيء). فقد يلجأ للثورة، والعنف، والتخريب والشغب والإنتحار، ويقدم التضحيات حيث لا يوجد شيء يخسره. وحسب العودة: (من الخطر أن يضيق على الناس حتى لا يكون لديهم شيء يخسرونه).

٢/ المواطنون قلقون من الوضع القائم بكل تفاصيله: (الناس قلقون من المستقبل ولديهم تساؤلات لا يعرفون إجابتها.. وها هي هجرة الأموال وربما رجال الأعمال تتزايد). والقلق على الحاضر والمستقبل عامل محوري من عوامل الثورة كما هو معلوم. لذا فإن المواطنين بدأوا لا يخشون بطش النظام، وبالتالي فإن اعتماد القمع والردع تصبح عديمة الفائدة، ولا يمكنها أن توقف المواطنين عند حد: (إذا زال الإحساس بالخوف من الناس فتوقع منهم كل شيء). ويشير العودة الى مواطن القلق، فـ (ثمّ مواطنون خائفون من الفوضى والانفلات، ويحتاجون إلى من يهدئ مخاوفهم بمشروع واقعي إصلاحي، يكونون شركاء فيه. لا أحد من العقلاء يتمنى أن تتحول الشرارة إلى نار تحرق بلده، ولا أن يكون العنف أداة التعبير. الثورات إن قمعت تتحول إلى عمل مسلح، وإن تجوهلت تتسع وتمتد، والحل في قرارات حكيمة وفي وقتها تسبق أي شرارة عنف).

هل المواطنون على أبواب ثورة؟ هل يمثل هذا التحذير مبالغة؟

كلاً. العودة قريب من الناس ويلامس أوضاعهم، على الأقل في محيطه النجدي الإجتماعي. فإذا كان المحيط الاجتماعي للعائلة المالكة قد وصل الى هذا التشنّج، وسبق له حمل السلاح وممارسة التفجير، فكيف هو الحال بالمناطق المهملة في الشرق والغرب والشمال والجنوب؟ إنها تنتظر اللحظة المناسبة لتثور، فهي أكثر احباطاً من غيرها.

٣/ السخط والتذمّر والغضب ارتفع منسوبها بين المواطنين (وإذا ارتفعت وتيرة الغضب فلن يرضيهم شيء). فلا سياسة الرشوة المالية (مثل حافز) ولا القليل التافه الذي ينثر عليهم كلاماً مع كل ميزانية، ولا انتخابات عبثية تافهة كالانتخابات البلدية يمكن أن ترضيهم، ولا تعيين بعض النسوة في مجلس الشورى يمكن أن يقلب الغضب الى رضا. لا شيء سوى التغيير الهيكلي الإستراتيجي في بنية الدولة والنظام السياسي يمكن أن يكون جائزة ذلك الغضب. ملّ المواطنون من مسألة التدرج في الإصلاح (الذي هو متوقف وليس متدرجاً). وملّوا من مزاعم التطوير وهم يقارنون انفسهم بمواطني دول الجوار. السخط يؤدي الى الغضب، والغضب يشعل الثورة، والقليل المتأخر لا يفيد في تهدئة المواطنين.

٤/ في حال بقيت القيادات الاجتماعية والدينية المعتدلة صامتة، ولم تتحرك لتلافي الأمر، فإن الشارع لا يتوقف، وينتج قيادته الميدانية، ويشمل بسخطه الموالين لآل سعود، كما هم القاعدين ـ المعتدلين. ولا شك ان الشيخ سلمان قد شمله الكثيرون ضمن قائمة (القاعدين) بحيث فقدوا أملهم في تحركه. وهو أي العودة يقرّ هنا حقيقة وضعه، بقدر ما هي حقيقة سياسية/ اجتماعية: (مع تصاعد الغضب، تفقد الرموز الشرعية والسياسة والاجتماعية قيمتها، وتصبح القيادة بيد الشارع). كما أنه ينفي عن نفسه الإبتعاد عن قضايا الناس، ويحاول استعادتهم اليه:



من أسئلة الثورة الى تطبيقاتها؟

(أدافع عن السجناء، وكثير منهم غير راضٍ عني، وبعض من خرجوا يهاجمونني.. ومن واجبي الدفاع عنهم.. الحقوق ليست مقصورة على من يتفقون معنا).

وفي حال كهذه، لا يكون أمام السلطة السياسية من وسائل تواصل مع الجمهور، ويصبح الجدار الفاصل واضحاً: إما مع الشارع، وإما مع النظام. هنا تنتهي لغة الكلام والتهدئة والتفاوض، ولا يوجد سوى لغة التصعيد والخطاب الراديكالي والمطالب

الجذرية التي تستهدف جذور النظام السياسي. ولذا (يكون دعاة التهدئة محل التهمة بالخيانة أو الضعف، ويقود المشهد الأكثر اندفاعاً ومفاصلة مع الأوضاع القائمة). هذه الحال صارت واقعاً اليوم، في أجزاء عديدة من البلاد، بما فيها المنطقة الشرقية، رغم اختلاف المذهب، وبما فيها شرائح كبيرة من الشارع النجدي/ السلفي، الذي خلف وراءه الصامتين، وطعن فيهم.

الوضع صعب للغاية، وإن لم يعترف آل سعود بذلك. وان واصلوا بغباء مشوار القمع كحل لمشاكل سياسية واجتماعية حقيقية لا يزيد فيها القمع إلا اشتعالاً. نعم. وكما قال العودة: (في الأفق غبار ودخان، ومن حقّنا أن نقلق مما وراءه، والقبضة الأمنية ستزيد الطين بلّة وتقطع الطريق على محاولات الإصلاح).

الإعتقالات التعسفية

صاعق التفجير

حاول الشيخ العودة ان يحصر موضوعات خطابه المفتوح في قضايا المعتقلين. وليس كل المعتقلين السياسيين أو الأمنيين في المملكة، فأفق الشيخ ضيّق، وهو لم يشأ أن يشمل في حديثه معتقلي الشيعة في الشرقية أو غيرها. لكنه أشار الى معتقلين إصلاحيين كما معتقلي جدة وجماعة حسم (الحامد والقحطاني والرشودي وغيرهم)، وطالب باطلاق سراحهم: (من الإجراءات الضرورية الإفراج عن معتقلي حسم وإصلاحيي جدة، وحفظ حقوقهم حفاظاً على اللحمة الاجتماعية وتكريساً للحقوق والتماساً لرحمة الله)! ورحمة الله واسعة شاملة لكل البشر، بعيداً عن الأديان والمذاهب والمناطق والقبائل.

لم يشأ العودة الغوص في موضوع الاصلاح السياسي وإن أشار اليه عرضاً. مثلاً قوله: (من أسباب الاحتقان: الفساد المالي والإداري – البطالة – السكن – الفقر – ضعف الصحة والتعليم – غياب أفق الإصلاح السياسي). لم يركّز العودة على جذر المشكلة، بقدر ما فصّل في تقرير أعراضها. واختار من أعراض المشكلة السياسية الاجتماعية الأمنية: موضوع المعتقلين، باعتباره الصّاعق الذي يمكن أن يفجر الوضع برمّته. وقد سبق للعودة أن أشار الى ذلك في تغريداته بتويتر، وشبّه الأمر بكرة الثلج التي تكبر، وحذّر من خطرها. هذه المرة فصّل في الموضوع، وأقرّ ما هو معلوم للقاصي والداني. لكن ان تأتي التوصيفات والتقريرات بإسمه، فإنها تلقى مصداقية لدى الجمهور.

يقرّ العودة ابتداءً بأن (حقوق المواطن مشروعة وليس ممنوحة)، ويشير الى أن هاجس آل سعود المتصاعد أمنياً، أدّى الى إخضاع معظم أنشطة الدولة للرؤية الأمنية؛ وقد ترافق ذلك مع (حشد كل المشتبه بهم داخل السجون).

وقبل أن يشير العودة الى تداعيات الإعتقالات وطبيعتها التي تنتهك حقوق المواطنين خلاف الشرع، يؤكد حقيقة أن (الإسراف في استخدام العقوبة يفقدها هيبتها). أي أن الإسراف في القمع، يجعله أمراً غير رادع، تماماً مثل الإسراف في الإعدامات والقتل. فالردع إنما يتأتّى بالقليل، أما إذا اصبح شاملاً واسعاً للشرائح، تضعف قيمته، ولا يحقق هدفه. والعودة هنا حين يتحدث عن فقدان هيبة العقوبة، فإنما يتحدث من واقع تجربته الخاصة في المعتقل، فالعودة يقر بأن (أخوف ما يكون السجن قبل تجربته!). اما بعد التجربة فيسهل الأمر.

في موضوع تجاوزات النظام بحق السجناء، يشير الشيخ العودة الى (أن هيمنة جهاز المباحث على عمليات التجسس والإعتقال والمحاكمة حرمت المعتقلين من حقوق كثيرة)، وأن (معاملة السجناء ليست وفق أنظمة واضحة ولا مؤسسات، بل هي عملية فردية، وتعتمد على تقرير رجل المباحث)، وحذر من أن الإساءة للسجناء مقامرة بمستقبل الوطن كله، مؤكداً حقيقة أن (هناك حالات إنسانية وصحية صعبة يتم تجاهلها لفترات طويلة حتى تتفاقم وتتعقد ويستعصي حلها، ولعل هذا ما حفز بعض النساء على التحرك). واضاف: (اطلعت على أوضاع سجناء فيها ظلم، وحالات موت وإعاقة جسدية أو نفسية وعرقلة افراج وتجاوز لأحكام القضاء لم نسمع بياناً لحقيقتها).

ولاحظ العودة أن عاقبة الإعتقالات الواسعة كانت: (زرع الأحقاد، والرغبة في الثأر، وانتشار الفكر المحارب بشكل أوسع داخل السجون). كما ادّى ذلك الى (تمزيق النسيج الاجتماعي وإحداث قطيعة) وأزمة. ولفت الإنتباه الى أن الاعتقالات تشعل الغضب والألم في محيط المعتقل الإجتماعي كأهله وأصدقائه وجيرانه. بمعنى أن معارضة النظام تتوسع بالإعتقالات. ولهذا فإن (العديد من أفراد الأسرة الحاكمة ليسوا موافقين على سياسة السجون).

وانتقد العودة العائلة المالكة التي تقوم بـ (ابتزاز المواطنين بقضية: شهداء الواجب).. ويقصد بذلك من قتل أثناء المصادمات مع القاعدة، واعتبر ذلك الإبتزاز: (متاجرة بدماء الرجال الأبطال..



كل شيء يمكن توقعه في السعودية؟

كلنا مع شهداء الواجب ومع إطلاق الأبرياء أيضا). كما انتقد الشيخ سلمان العودة طريقة المعالجة الإعلامية للنظام، فرآها لا تتمتع بالمصداقية وكاذبة، فـ (الأداء الإعلامي قائم على الحجب والتدخل الأمني، وكأنه لم يعلم بوجود الشبكات الاجتماعية، والكامرات المحمولة التي توثق الأحداث فوراً). والناطقون الرسميون باسم الداخلية إنما (يعبرون عن بؤس، وينتمون إلى زمن مضى، وليس في كلامهم جاذبية ولا إقناع ولا تأثير). وانتقد العودة رجال المباحث المجندين في (تويتر) واعتبرهم (جيشاً أمنياً) يرمون ـ هم وقنوات شبه حكومية (كل ناصح بأنه: محرّض، وكل داع إلى الإصلاح السياسي بأنه: طامع، بينما الوعي يكبر وينمو!). وبذا أصبح جهاز الأمن هو الخصم والحكم ومن غير الممكن أن تكون الجهة الأمنية (مصدراً للمعلومات عنهم) بعد أن فقد الناس الثقة بها.

الحل للخروج من الأزمة

يعتقد العودة بأن هناك فرصة وإمكانية لتجنّب الأسوأ، فالأزمة فتحت باب فرصة لإصلاح الوضع إن أراد النظام. لكن (الفرصة إذا أهدرت فقد لا تعود، والشيء إذا تأخر عن إبّانه فقد جدواه، والوقت سيف لك أو عليك). تأخّر النظام في معالجة قضايا المعتقلين فجّر مشاكل وضاعفها. وعدم القيام باصلاحات سياسية أصاب المواطنين باليأس وأشاع الفساد وعطّل أجهزة الدولة. لكن للنظام رأي آخر: إن تنازله في موضوع المعتقلين قد يحط من سمعته، وقد يجرّيء الناس عليه. العودة يقول بأن (الاستجابة لمطالب الناس المشروعة ليست ضعفاً). وأن الإستمرار في الحل الأمني مقامرة: (استمرار الحالة القائمة مستحيل). ومهما تكن المرارة في العلاج، فإن من الضروري القيام به. الشيخ العودة يتمنّى قرارات راديكالية مفاجأة من حكام عجزة مستبدين، تدهش المواطن الذي لا يتوقعها: (أسمعونا بعد انتظار طويل ما يوحي بأن عهداً جديداً قد بدأ، عالجوا يأسنا بأخبار إيجابية صادمة وغير متوقعة). لكننا في بلد محافظ سياسياً، لا يتوقع من حكامه أن يأخذوا بقول ناصح. هم يسيرون على هدي أسلافهم ونظرائهم من الطغاة الذين شهدوا تساقطهم. لذا يحذر العودة من عدم سماع قول الناصحين: (أعيذكم بالله أن تكونوا ممن قال فيهم: (وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له)، وهم الذين أصمّوا آذانهم عن كل ناصح).

ملخص رأي العودة في حل قضايا المعتقلين هو: إغلاق الملف الأمني عاجلاً إلا من تورط وصدر ضده حكم شرعي قطعي؛ والتحقيق في التجاوزات بحق السجناء، ومعاقبة المسيئين ووضع آليات تمنع عدم تكرارها؛ والتعويض عن المعتقلين الأبرياء والإعتذار لهم بشجاعة، وإعادة حقوقهم كاملة اليهم كيما يمارسوا حياتهم الكريمة تساعدهم على تجاوز ماضي الإعتقال الأليم.

بالطبع فإن ما يطلبه العودة كبير، وهو يعلم أن كل الأجهزة متواطئة في المنكر، ولا يمكن ان يتحقق ما يطلبه بدون اصلاح المنظومة السياسية والقضائية والتنفيذية وإيجاد سلطة تشريعية حقيقية منتخبة. نعم انتقد العودة بلطف القضاء والإجراءات القضائية وتدخل ال سعود في شؤونه؛ كما انتقد ربط التحقيق والإدعاء بوزارة الداخلية، وغيرها.

ماذا بعد؟

هل سيستفيد النظام من النصح؟ أم يكون الحال كسابقه: الشيوخ أبخص، والنتيجة: (ولكن لا تحبون الناصحين)؟

لا يبدو ان النظام سينتصح بكلام العودة، فرعونة الأمراء عالية بحيث لا تسمح لهم تقدير النصيحة، خاصة ان جاءت من شخص ينظر اليه في افضل الأحوال أنه من خارج السيستم، وذو ولاء ناقص!

وحتى لو اقتنع الأمراء بأن النصيحة في محلها، فإن من المشكوك أن تكون لديهم الشجاعة اولاً، والقدرة ثانياً على الإصلاح. لقد وصل الحكم الى أرذل العمر، فلا هو قادر على اتخاذ قرارات صعبة، ولا هو قادر على تنفيذها وتحمّل عملية جراحية قد تقضي عليه! العودة يعتقد ان الوقت لم يفت. والأرجح ان الوقت شارف على الفوات ان لم يكن قد فات فعلاً. نحن في عام الانفلات. أزمة تجرّ أخرى، ومحاولة اشهار عضلات تكشف عن جسد نحيل مصاب بالأنيميا. وأمامنا شعب متذمر ساخط لا يقبل بالقليل، والنظام لا يستطيع ان يقدم الكثير مما يريده ويتمناه. المصائب اذا جاءت فإنها تأتي دفعة واحدة في سلسلة لا متناهية. سيقال لآل سعود يوماً ما بأنكم لم تنتصحوا ولم تقدّروا الوضع. أما الآن، فشأنهم شأن طغاة آخرين الزهو بالقوة التي بيدهم وباحتقار قوة الشعب، وأنهم يستطيعون تركيع طلاب الاصلاح. هم الآن في مرحلة (في غيّهم يعمهون).

لكن.. ماذا عن مصير الشيخ العودة نفسه؟ هل سيزج به في السجن؟ هل يكون مصيره مثل مصير كل دعاة الإصلاح في الشرق والغرب والوسط والجنوب والشمال. من معتقلي جدة الى معتقلي حسم، الى معتقلي الشيعة؟ هذا هو سلوك النظام الطبيعي. لكن لا يرجح أن يصاب العودة بأذى، اللهم إلا التحقيق والتهديد. والسبب: إن شعبية العودة في الداخل والخارج توفر له غطاء حماية. اللهم إلاّ اذا تكرّر منه صدور هكذا تعليقات وخطابات مفتوحة أو مغلقة.

لكن مآل الخطاب المفتوح للعودة سيؤسس لسقف سياسي هو أدنى من سقف الحامد والقحطاني وحسم، ودون سقف الشيعة في الشرق. ولكنه مع ذلك سقف مرتفع بالنسبة لمشايخ كانوا مترددين بين الدعوة لإصلاح النظام، والخشية من بطشه، وحتى دعمه ربما مقابل حركة تغيير لم تخرج من أكمام المشايخ، والتي يبدو أنها اكتسبت زخماً للتو بخطاب العودة. ربما يرفع مشايخ كثيرون سقف خطابهم بعد خطاب العودة، اللهم إلا إذا تراجع الأخير تحت الضغط الرسمي، وهو غير متوقع.

إعادة تموضع في الاكثرية

الوهابية وعقدة الأقلّية

سعد الشريف

لم تواجه الحركة الوهابية منذ نشأتها تحدّياً وجودياً كما واجهته مع بروز منافسين داخل المجال الإسلامي العام أو داخل المجال الإسلامي الخاص (أي ضمن دائرة المذاهب السنيّة). فقد نشأت كحركة تمرّد على المجتمع، بل وعلى الإسلام السائد، والذي لم تعترف به واعتبرته ناقصاً بل مشوباً بالضلالات وألوان الشرك والبدع، وقررت تغييره. ولكن بعد مرور ٢٦٩ عاماً على قيام التحالف الوهابي السعودي، تشعر الوهابية اليوم بأنها بحاجة الى الاحتماء بالأغلبية السنيّة التي رفضت الاعتراف بإسلامها، وأخرجتها من مسمى (أهل السنة والجماعة)، كما أفصحت عن ذلك في شروحات كتاب (التوحيد) لمؤسس الحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

اعتقدت الوهابية بأنها سوف تحقق حلماً مستحيلاً، من خلال ثالوث التكفير والهجرة والجهاد، وسوف ترغم بقية المسلمين على اعتناق أفكارها، ولكنها واجهت مأزق العزلة، وأصبحت بحاجة الى التماهي مع الأغلبية، للإحتماء بها، ولتوظيفها في معركتها مع خصوم آخرين، ولذلك فهي تؤكّد على نزوعين: التأكيد على مفهوم أهل السنة والجماعة وأنها جزء من هذا الفضاء الكبير، وتعميق الإنقسام المذهبي عبر تغذية الخطاب الطائفي للحيلولة دون وقوعها خارج المساحة المشتركة بين المسلمين من كل الأطياف، ولذلك حاربت فكرة التقريب بين المذاهب لأنها تستثنيها وتتجاوزها، لأن وجودها قائم على أساس تعمّق الانقسام المذهبي، تماماً كما هو النظام السعودي الذي يحقق وحدة السلطة من خلال انقسام المجتمع، وبقاء التناقضات الاجتماعية والعقدية حاضرة بقوة في ثقافة أفراده وعلاقاتهم.

لعبت الطبيعة دوراً استثنائياً لصالح الوهابية حين بدأت إجتياحاتها للمناطق الواقعة خارج مهدها النجدي، ووظّفت خيرات الطبيعة في خدمة مشاريع لا يمكن أن تديرها دون وجود المال.

اليوم، تتميّز الوهابية بأنها تملك المال، وتتوسّل الطائفية، وتدير مشاريع جهاد على نطاق كوني..

هي هكذا تعمل وسوف تبقى كضرورة وجودية..

حجم الأموال التي أنفقتها الحكومة السعودية على نشر الوهابية كان كبيراً للغاية. وبحسب ديفيد أوفهوسر، مستشار سابق في وزارة المالية الأميركية في يونيو ٢٠٠٤ فإن تقديرات إنفاق الحكومة السعودية على نشر المذهب الوهابي في العالم تجاوز مبلغ ٧٥ مليار دولار، فيما قال ادوارد مورس، محلل نفطي في شركة هس لتجارة الطاقة بأن الملك فهد خصص حساباً نفطياً يقوم بموجبه بحجز مائتي ألف برميل في اليوم أي ما يعادل ١,٨ مليار دولار في العام بحسب مستوى الاسعار في عقد الثمانينات، وهناك تقديرات تفيد بأن السعودية كانت تنفق ما بين مليارين ومليارين ونصف سنوياً على نشر الوهابية في العالم.

في حقيقة الأمر، أن حجم الانفاق على نشر الوهابية في السنوات الأخيرة تضاعف، وأخذ أشكالاً متنوعة، حيث يتم تخصيص كثير من الاموال لتمويل مؤسسات نشر، وصحف، وعشرات القنوات الفضائية بهدف تعميم الخطاب الطائفي، وتعزيز الانقسامات الاجتماعية والسياسية والعقدية بين المسلمين.

فبالطائفية سعت الوهابية الى اختراق المجتمعات السنيّة والمؤسسات الدينية التقليدية في العالم السنيّ وأهمها الأزهر لتحيله الى جهاز تعبوي طائفي، وهي اليوم تحاول إحتواء العالم الاسلامي السنّي عبر البوابة الطائفية، كيما تتموضع فيه، وترسّخ وجودها الطارىء. فقد كانت بحاجة الى بطاقة عبور الى العالم الاسلامي السنّي ولن يكون بغير الخطاب الطائفي وسيلة لتعريف نفسها، بوصفها حريصة زعماً على عقيدة أهل السنة والجماعة من المخالفين.

التهويل الطائفي المحمول على كميات هائلة من الأموال التي يتم سكبها في عدد من العواصم العربية والإسلامية تستهدف تمهيد السبيل للوهابية كيما تمر بهدوء، ثم تستحوذ على العقل الاسلامي السنّي. لم يكن غريباً أن يصرّح الداعية المصري والامين العام لمجلس أمناء الثورة صفوت حجازي لقناة (العربية) في ٤ آذار (مارس) الجاري بأن المذهب الوهابي هو بما نصّه (من مذاهب أهل السنة والجماعة..ومن أراد نشر المذهب الحنبلي أهلاً وسهلاً..)، فيما وصم المذهب الشيعي بالكفر!

يبدو واضحاً الآن أن ثمة فورة طائفية تنطلق من مصر بعد وصول الاخوان الى السلطة، ويشارك في هذه الفورة عدد من التيارات الدينية السلفية وحتى الاخوانية المعتدلة حيث تتكثّف اللقاءات بين قيادات هذه التيارات ومشايخ وهابيين ومسؤولين سعوديين يعملون في السفارة السعودية في الرياض، ويتم طبع كتب سجالية وطائفية بأموال سعودية، الهدف منها يتركّز حول نقطة جوهرية: إعادة تأهيل الوهابية كيما تجد موقعها في العالم السني الذي انتبذته طويلاً، ورفضته عقيدة. ولذلك، فإن الوهابية تتخذ من الخلاف السني الشيعي

مدخلاً ووسيلة نقل الى المجال الاسلامي السنّي.

لا غرابة، أن يتبرّع عدد من مشايخ الاخوان، والسلفيين بالنيل من المذاهب الاسلامية الأخرى والتمجيد في الوهابية، وكأنما لا يتحقق الثاني الا بالأول، أو كأن شرعنة الوهابية في العالم السنّي متوقفة على القدح والتعريض بأتباع المذاهب الاسلامية الأخرى..وتعتبر هذه ظاهرة جديدة لم تكن معروفة في تاريخ المسلمين الحديث..وما يدعو للغرابة، أن الطائفية تزداد في مصر بعد وصول الاخوان المسلمين، مع أن قائد الجماعة الشهيد الشيخ حسن البنا كان أشد الناس تمسّكاً بمبدأ التقريب بين المذاهب وكان يرفض فتح باب السجال بين المسلمين. وحتى حين سئل عن موقف الشيعة من الخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، قال بالحرف (ومالو على مذهب ستنا فاطمة)، رغبة منه في درء أي خلاف يمكن أن يستغله الأعداء لإشعال الفتنة بين المسلمين. أما اليوم فيشعر المرء بأن هناك من يستجيب للغة الغرائز الطائفية، وبصراحة يخضع للغة الإغراء السعودية. وهناك من يتلقى الأموال لإطلاق تصريح، أو طباعة كتاب طائفي، أو نشر مقال ملغوم.. ومن المؤسف أن ثمة لغة غريبة تسللت الى الفضاء الاعلامي والثقافي الاسلامي في أكثر من بلد عربي وإسلامي تتغذى على المال السعودي الوهابي، كل ذلك من أجل نشر ثقافة الكراهية والانقسام على قاعدة مذهبية ..

المدماك الثالث لانتشار الوهابية هو رفع لافتة الجهاد. فقد تمّ استغلال موضوع الجهاد لجهة تجنيد آلاف العناصر وتعبئة مجموعات شبابية من كل أرجاء العالم للإنضمام إلى الوهابية. فكل الذين ينخرطون في التنظيمات المسلّحة اليوم هم على صلة ما بالوهابية. فتنظيم القاعدة يعتمد الآن على أيديولوجية وهابية محضة..

والمقاتلون الذين يعملون في العراق وسوريا واليمن ومالي والصومال وباكستان هم في الأغلب وهابيون أو خاضعون تحت تأثير الوهابية..وليست القضية عقدية بحته بطبيعة الحال، فإن نفقات المقاتلين، وتحركاتهم، وتسليحهم، تتم عبر قنوات سعودية وهابية، وبدونها فلا طائفية ولا قتال..

لايزال الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) يصرّ على تجاهل مصادر تمويل الجماعات المسلّحة في العراق واليمن وسوريا ولبنان وباكستان وأفغانستان وغيرها، لأن تشخيص الجهة وتحديدها يتطلب موقفاً والموقف يفرض مسؤولية، وهذا ما لا يريد الغرب تحمّله.

في ظل هذه المتغيّرات، تجد الوهابية نفسها في حالة إنسجام نادرة مع محيطها السني الذي خاصمته ردحاً من الزمن، الأمر الذي يكشف عن حقيقة أن الوهابية لا تعيش إلا في محيط مضطّرب، وأن وجودها وانتشارها يتحققان عبر تعزيز الانقسامات بكل أشكالها..

في ضوء كل التجارب القتالية التي انخرطت فيها الوهابية كانت النتائج غالباً سلبية، هكذا الحال في أفغانستان، وباكستان، والعراق، ولبنان وفلسطين وسوريا، وحتى الشيشان وجمهوريات آسيا الوسطى وصولاً الى القارة الأفريقية. وبخلاف ما يشاع عن انتشار الإسلام في العالم نتيجة النشاطات الدعوية للوهابية، فإن التجارب الدعوية تنتهي الى فوضى وانقسام وتوتّر..

في مواجهة عقدة الأقلية التي رافقت الحركة الوهابية، والتي اعتقدت بأنها قادرة على اختراق المجال الإسلامي بفعل رسالتها التكفيرية والجهادية المدعومة بمبالغ طائلة من مداخيل النفط، فإنها لجأت الى ما يجعلها جزءً من الأغلبية الساحقة، عبر إعادة تموضع مفتعلة، ولم تكن تصريحات مشايخ الوهابية وزياراتهم الى مصر، قلب العالم الإسلامي السنيّ، والتواصل الكثيف لمسؤولين سعوديين مع شيخ الأزهر وقيادات سنيّة في مؤسستي الإفتاء والأزهر والمدارس الدينية بريئة، بل هي تستهدف بدرجة أساسية استمالة من يمكن استمالته.

التواطؤ المستهجن على الإعلاء من مقام الأزهر، بعد عقود من التجاهل والإحتقار كما تكشف بوضوح أدبيات ومراجع الوهابية، وكأن ثمة استفاقة متأخرة تدفع اليوم لتعويض الأزهر عما لحق به من أذى آل سعود والمؤسسة الوهابية بشقيها الرسمي والشعبي بعد أن تجشّمت مؤسسة الأزهر عناء رعاية مشروع التقريب بين المذاهب..لا ليس بريئة هذه الصحوة المتأخرة من قبل مشايخ الوهابية ومسؤولي السفارة السعودية في القاهرة، حتى يتقاطروا على الشخصيات الدينية في مصر، وكأنهم عثروا على ضالة فقدوها منذ أمد بعيد، أو كأن نظام حسني مبارك كان أشدّ تحصيناً لمصر من نظام الإخوان الذي فتح الباب على مصراعية أمام المارد الخارجي (القطري والسعودي..)، حتى يحقق ما لم يحقق في أي عهد مضى..

الوهابية تحاول كسر عقدة لحقت بها كونها الجماعة المذهبية الأقل في العالم الإسلامي، برغم محاولاتها الجادة كيما تخرج من هذه العقدة بطريقة الفتح.. أي على طريقة فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكة المكرمة، حيث يدخل الناس في دين الله أفواجاً، ولكن ما تحقق هو عكس ذلك، فالوهابية تعمل على التسلل الى العالم الإسلامي السنّي وحجز مكان لها من أجل الاستعداد للمرحلة التالية، أي مرحلة ما بعد التموقع في معادلة الإسلام السنيّ العام، بحيث تكون قادرة على استدراج المسلمين السنّة الى معركة هنا وأخرى هناك، أي محاولة اختطاف موقع القيادة من أصحابها الحقيقيين..

اعتقدت الوهابية بأنها سوف تحقق حلماً مستحيلاً، من خلال ثالوث التكفير والهجرة والجهاد، وسوف تفرض أفكارها، ولكّنها واجهت خطر العزلة

ما فعلته الوهابية في الآونة الأخيرة، أنها خلطت الأوراق وأثارت مناخاً موارباً وملبّداً بالهواجس والشكوك بين المسلمين، وهو ما كانت تخطط له من أجل أن تنفذ الى داخله. وفي الربيع العربي، حيث شعر النظام السعودي بأنه والأيديولوجية المشرعنة له تتعرضان للتقويض، فكان الخيار هو قيادة الثورة المضادة، التي كان من أهم وأخطر أدواتها هو إشاعة الفوضى والتحريض على الكراهية المتبادلة بين المسلمين بعضهم ببعض وبين المسلمين والمسيحيين..

الحرب في سورية التي يشارك فيها عناصر جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة تعتمد أيديولوجية وهابية، ولا صلة للنظام السوري بالدين بل وصف قبل فترة بأنه النظام العلماني الوحيد في الشرق الأوسط بعد

سقوط نظامي حسني مبارك وزين العابدين بن علي، ولكن لا يمكن تعبئة الشارع وتجنيد المقاتلين لمجرد كون النظام السوري علمانياً، لأن العلمنة هي صفة للدولة الحديثة، وليس هناك من إمكانية لتعبئة المناخ الدولي ضدها، ولذلك لجأت الوهابية الى العنوان الطائفي، فأصبح التحريض سهلاً وببساطة متناهية: إنه نظام علوي يقوم بقتل المسلمين السنة. وكانت عبارة من هذا القبيل كفيلة بأن تلبّد العالم العربي والاسلامي بغيوم سوداء وتمطر دماً غزيراً، لأن ما هو مطلوب قد تحقق فتنة طائفية، تخرج الوهابية من أقليتها وتضعها في معسكر الاغلبية، خصم الأمس حليف اليوم.

الوهابية والأشاعرة.. من التكفير الى التماهي

كثافة الزيارات المبرمجة لشخصيات دينية سعودية الى مشيخة الأزهر بعد الثورة تشي بدينامية من نوع ما، لا تمّت بصلة الى مبدأ الاعتدال، حيث لا سابق أثر في مراجعة فكرية أو فقهية توصّل لتحوّل جوهري في النظرة العقدية السلفية إزاء الآخر، والأزهر على وجه الخصوص..لم يصدر عن المؤسسة الدينية الرسمية في السعودية في هيئاتها العليا والدنيا ما يفيد بتخلي عن الذات السلفية المغلقة أو توافق مع الفعل الانفتاحي..

بدا كما لو أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٢ في مصر أبطلت المناعة الذاتية التي كانت تتمتع بها مؤسسات عريقة كانت حتى في ظل جبروت الإستبداد السياسي عصيّة على الخضوع والمقايضات الهابطة، ومن بينها مؤسسة الأزهر التي مثّلت أحد استهدافات الثورة المضادة، رغم قدم المحاولات التي قام بها التياران الاخواني والسلفي في مصر لجهة إرساء وجود سياسي وعقدي داخل البنية الطلابية والعالمية الأزهرية منذ العام ٢٠٠٧.

إن ما هو بيّن لنا اليوم، أن إنفتاح السعودية سياسياً ودينياً على الأزهر لا يعكس تحوّلاً في العقل السياسي أو الديني، ولا هو شكل متطوّر من الانفتاح على الآخر، فهو أشبه ما يكون بما يصفه نيتشه بالمنطيق الذي يحاول تقليد غريمه في كل شيء، في محاولة لشّله عن الحركة، وهو ما تحاول السعودية من خلال انفتاحها على الأزهر، تبديل هويته، تاريخه، خطابه، وأهدافه.. شيء واحد أثبتته السعودية، كما أثبت سقراط لنيتشه، أنها تملك قدرة فريدة على الفتنة..هي تتجه نحو الرمز لتقحمه في لعبها مع خصومها..

ثمة عوامل ساعدت السعودية على الدخول الى الأزهر من بينها: وجود عدد من علماء الأزهر في الجامعات السعودية وخضوعهم تحت تأثير المنهج السلفي، تسامح الأزهر إزاء نشاط التيار السلفي داخل الأزهر حيث تمكّن من تشكيل جماعة النور الطلابية وأصبح له حصة في هيئة التدريس الأزهرية، وهناك عامل النشر لكتب السلفية حيث أصبحت شهرة كتب الشيخ ابن تيمية وابن القيم تفوق شهرة كتب أتباع الإمام الشافعي أو الإمامين الأشعري والماتريدي..

في ٩ أكتوبر ٢٠١١، استقبل شيخ الأزهر أحمد الطيب وزير الأوقاف السعودي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وما لفت في البيان الصادر في ختام اللقاء أن مفردات غير معهودة وردت منسوبة الى مشيخة الأزهر. حيث أعلن رئيس المكتب الفني لشيخ الأزهر، حسن الشافعي أنه تم (التفاهم على علماء بين علماء أهل السنة لتقوية الموقف الإسلامي، وخاصةً بين أهل السنة والجماعة، والتصدي لأية محاولاتٍ تهدف إلى المساس بالمجتمعات الإسلامية السنية تحت أي شعارٍ مخالف). تكرار مفردة (السنّة) بطريقة تغذي ذعراً مفتعلاً، لفت الى بعض صوره عالم الاجتماع المصري سعد الدين ابراهيم في مقالته (لماذا يتصرف المسلمون السنّة كأنهم أقلية مذعورة؟) نشر في صحيفة الراية القطرية، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٧. ولكن بالنسبة للطرف السلفي السعودي، تستهدف قطيعة مع الآخر، وقطعاً مع الماضي الأزهري التقريبي، وشحن غريزة (المصارعة) في المجال الإسلامي.

وبخلاف المواقف الأكثر شيوعاً للسلفية من الأزهر، فإن الوزير آل الشيخ لم يتلعثم وهو يبوح بنقيض الرؤية العقدية السلفية بأن (السعودية وعلماءها ينظرون إلى الأزهر على أنه المرجعية الإسلامية الشامخة، وأن رمزية الأزهر لأهل السنة والجماعة لا تقبل المساس أو المزايدة على المستوى الديني والسياسي..) ولم يغفل تمرير عبارات بدلالات خاصة مبيّتة حول دور الشيخ الأزهر ومنها (محاربة كل ما يخالف الكتاب والسنة..).

في اللقاء الذي جمع شيخ الأزهر احمد الطيب وراشد الزهراني، مدير الأكاديمية الإسلامية الحقوقية بالسعودية، في ١٠ فبراير الجاري شدّد الطيب على (وجوب الاهتمام بتوحيد صفوف أهل السنة والجماعة حفاظاً على وحدة الأمة من كل ما يمزق نسيجها، ويشتت شملها). وكرّر الزهراني على مرجعية الأزهر وأنها قلعة (يأوي اليها جمع المسلمين في أنحاء العالم وفتاواهم وعلومهم مقدّرة عند أهل السنة والجماعة في كل مكان).

الوهابية تتخذ من الخلاف السني الشيعي وسيلة نقل الى المجال الاسلامي السنّي في سياق محاولة لاعادة تموضع وهيمنة ومصادرة لإرادة الاغلبية

ثمة إطراء سعودي ماكر المحفوف بخديعة الاحتواء والاختراق لمؤسسة الأزهر والعبث بمنظومة إعدادته التاريخية والمعرفية

ليس بريئاً ترديد المشايخ والمسؤولين السعوديين لمقولة أن الأزهر (المرجعية العليا للمسلمين السنّة)، فيما الأدبيات السلفية تضجّ بعبارات مناقضة تماماً.

من المؤكد أن ليس لهذا الإطراء طابع تقومي، فضلاً عن أن يكون له هدف معياري، فهو ينزع نحو فتح الطريق المغلق بين خصمين لدودين.

شيخ الأزهر أحمد الطيب لم يكن على وفاق عقدي مع السلفية السعودية، فلديه أفكار تحررية يحاربها أنصار الدعوة السلفية منها نقاب المرأة التي ينظر اليها بوصفها عادة وليست عبادة. ويرى الطيب بأن السلفيين متطرّفون فكرياً، بل له تصريح مشهور بأن (السلفيين الجدد هم خوارج العصر) وقال بأن جمهور المسلمين لم يكونوا على مذهب السلفية، وأن من يعتبر الصلاة في مساجد فيها أضرحة باطلة،

أو يجب هدم القبور، وتقصير الثياب، هم ليسوا من السلف بل هم من (غلاة الحنابلة)، ووصفهم بالتساهل بالتكفير، والتجسيم، وهما (أهم صفتين في هذا المذهب)، ويقصد به من عهد الشيخ إبن تيمية وحتى عصرنا الحاضر.

ننقل هنا صورة الموقف السلفي السعودي من الأشاعرة وهو بالمناسبة ليس انتقاءً بل يمثل الموقف العقدي الأصلي. فقد كتب الشيخ عبد الرحمن بن حسن، حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رسالة لما بلغه بأن الشيخ عبد اللطيف بن مبارك، نصب في بعض مساجد الأحساء، من يتهم بمذهب الأشاعرة، من غير إذن الإمام. وقال عن الأشاعرة بأنهم (أخطوا ـ وفي نسخة أخطأوا ـ في ثلاث من أصول الدين، منها: تأويل الصفات، وهو صرفها عن حقيقتها، التي تليق بالله ـ أي القول بالتجسيم ـ وحاصل تأويلهم: سلب صفات الكمال عن ذي الجلال. أيضاً: أخذوا ببدعة عبد الله بن كلاب في كلام الرب تعالى وتقدّس.. وأخطؤوا أيضاً في التوحيد، ولم يعرفوا من تفسير لا إله الا الله إلا أن معناها: القادر على الاختراع). ثم يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (فإذا كان العلماء في وقتنا هذا، وقبله، في كثر من الأمصار، ما يعرفون من معنى لا إله الا الله، إلا توحيد الربوبية، كمن كان كان قبلهم في عصر شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن رجب، اغتروا بقول بعض العلماء، من المتكلّمين: إن معنى لا إله الا الله القادرة على الإختراع..)، ثم يختم ويقول (فإذا كان هذا التوحيد قد خفي على أكابر العلماء، في أزمنة سلفت، فكيف لا يكون بيانه أهم الأمور، خصوصاً إذا كان الإنسان لا يصح له إسلام، ولا إيمان إلا بمعرفة هذا التوحيد...). أنظر: كتاب (الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، الطبعة السابعة، ٢٠٠٤، الجزء الأول ـ كتاب العقائد، ص ص ٣١٩ ـ ٣٢٢).

ومن المعاصرين الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء والبحوث العلمية عارض في مصنّفه (مشاهير المجددين في الإسلام، ص ١٨)، طبع الإدارة العامة للبحوث والدعوة، الرياض، وقدّم له المفتي السابق للمملكة الشيخ عبد العزيز بن باز، والكتّاب عبارة عن ترجمة للشيخ إبن تيمية والشيخ إبن عبد الوهاب، الرأي القائل بأن الشيخ إبن تيمية أفتى بفتاوى تخالف فتاوى أئمة أهل السنة والجماعة، فقال مانصّه (وهذا من الكذب على شيخ الإسلام إبن تيمية..الخ)، ثم يستدرك الفوزان لجهة إعادة تعريف وصف (أهل السنة والجماعة) ويقول ما نصّه (اللهم إلا أن يريد هذا القائل بأهل السنة والجماعة جماعة الأشاعرة والماتريدية – فهذا اصطلاح خاطئ؛ لأن المراد بأهل السنة والجماعة حقاً من كان على طريقة الرسول وأصحابه وهم الفرقة الناجية، وهذا الوصف لا ينطبق إلا على الصحابة والتابعين ومن سار على نهجهم واتبع طريقهم، والأشاعرة والماتريدية خالفوا الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة في كثير من المسائل الاعتقادية وأصول الدين فلم يستحقوا أن يلقبوا بأهل السنة والجماعة وهؤلاء لم يخالفهم شيخ الإسلام ابن تيمية وحده بل خالفهم عامة الأئمة والعلماء الذين ساروا على نهج السلف).

وللشيخ الفوزان رأي صريح في كتاب (التوحيد) المخصص للصف الأول من المرحلة الثانوية، والصادر عن وزارة التربية والتعليم المملكة العربية السعودية لسنة ١٤٢٤هـ وصف الأشاعرة والماتريدية بالشرك، وقال عن المشركين الأوائل (ص٦٧):(فهؤلاء المشركون هم سلف الجهمية والمعتزلة والأشاعرة). وله رأي مماثل ورد في كتابه (الإرشاد الى صحيح الإعتقاد، والرد على أهل الشرك والإلحاد)، صنّف فيه الأشاعرة والمعتزلة والجهمية في خانة الفرق الضالة.

وهذه الآراء ليست شاذة بل تمثّل الموقف العقدي الرسمي في المدرسة السلفية والوهابية على وجه الخصوص..

وقد أعدّ الباحث صلاح الدين بن أحمد الأدلبي ردّاً موسّعاً على الشيخ سفر الحوالي ونقدّه لعقائد الأشاعر وأسماه (عقائد الأشاعرة.. في حوار هادىء مع شبهات المناوئين)، وقال في مقدّمته بأن الحوالي أخرج الأشاعرة من دائرة السنة وعدّهم طائفة من أهل البدع. وقال الأدلبي عنه بأنه كان (متجنيّاً على الاشاعرة بعيداً عن الروح العلمية)، ومن مظاهر ذلك: نسبة الحوالي أقوالاً للأشاعرة لم يقولوا بها ولا يذكر نصوص كلامهم من كتبهم، ولا تتعدى النصوص التي نقلها عنهم عدد أصابع اليد الواحدة. وقال الحوالي (ثم أسسوا مذهبهم وبنوه في أخطر الأصول والقضايا ، الإيمان ، القرآن ، العلو، على بيتين غير ثابتين عن شاعر نصراني). ونقل عن الحوالي قوله (فالأشاعرة ... هي أكبر فرق المرجئة الغلاة..). وقال عن الأشاعرة بأنها (مذهب بدعي..)، عمليات الترميم التي شهدها المذهب (يغذُوها المستشرقون).

الحوالي في تحديده لمسمى السنة والجماعة يتوافق مع مشايخ المذهب الوهابي وقال: إن مصطلح أهل السنة والجماعة يُطلق ويراد به معنيان:

المعنى الأعم: وهو ما يقابل الشِّيعة ، ... وهذا المعنى يدخل فيه كل من سوى الشيعة كالأشاعرة،..

المعنى الأخص: وهو ما يقابل المبتدعة وأهل الأهواء،...وهذا المعنى لا يدخل فيه الأشاعرة أبداً ، بل هم خارجون عنه، وقد نصّ الإمام أحمد وابن المديني على أنَّ من خاض في شيء من علم الكلام لا يعتبر من أهل السنة وإن أصاب بكلامه السنة حتى يدعَ الجدل ويسلّم للنصوص ، فلم يشترطوا موافقة السُّنة فحسب ، بل التلقي والاستمداد منها ، ... والأشاعرة ـ كما سترى ـ تلقَّوا واستمدّوا من غير السُّنة ولم يوافقوها في النتائج ، فكيف يكونون من أهلها؟).

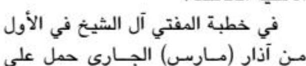
ليس الغرض من عرض هذه الآراء إعادة إنتاج العقل السجالي المأزوم الذي يقوم على تبرئة الذات وإدانة الآخر، لأن هذا العقل أثبت بعد قرون طويلة أنه ليس سوى حلقة مفرغة، ويؤكد الحاجة الى منهج نقدي جديد يقوم على المراجعة الذاتية وتنقية الأجواء بدلاً من تلبيدها..

لاريب أن مصالح السياسة تفسد ما ينبيه الدين، و(وهل أفسد الدين الا الملوك وأحبار سوء ورهبانها).

الغرض ببساطة، أن الجنوح العبثي اليوم نحو إحياء كل التراث السجالي بين المسلمين وإرساء كل مبررات القطيعة والإنقسام تمهيداً لفتنة عمياء تحرق الأخضر واليابس تتطلب موقفاً مسؤولاً ووقفة حق من أجل منع الإنزلاق نحو حروب دموية لا تبقي لهذه الأمة من باقية، لمجرد أن جماعة صغيرة قررت أن تفسد كل ود وأن تهدم كل بناء تأسس على جهود رموز هذه الأمة، وأن تعالج عقدتها عبر أعمال عبثية.

المفتي: النصيحة فضيحة!

يبدو أن المفتي العام لنظام آل سعود بات مطالباً بأن يكون حاضراً للرد على كل ما يعرّض هذا النظام للخطر. فقد أصبح جاهزاً لتقديم حكم شرعي في كل قضية تبطن تهديداً للنظام السعودي، الذي قرر أن يستعين بكل ما يملك من أدوات بما في ذلك الصحافة المبتذلة والرخيصة ومشايخ الدعاية الهابطة إلى جانب القوة الأمنية الغاشمة.

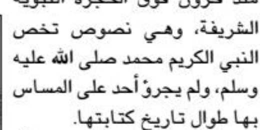


في خطبة المفتي آل الشيخ في الأول من آذار (مارس) الجاري حمل على المشايخ الذين يمارسون النقد ضد قمع واستبداد النظام السعودي في مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يعتبر من وجهة نظر آل الشيخ خروجاً عن مبدأ (نصيحة السر). وطالب آل الشيخ طلاب العلم والمحتسبين بالإلتزام بـ (دعوة ونصيحة ولي الأمر بشكل خاص)، محذراً من الخروج في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وقال إن ذلك (يمثل أسلوب فضيحة وليس دعوة).

كلام المفتي تزامن، بحسب صحيفة (الشرق) في ٢ مارس الجاري، مع بيان بثّه الناطق الاعلامي في شرطة منطقة القصيم العقيد فهد الهبدان في ١ مارس حول اعتقال ١٧٦ شخصاً من بينهم ١٥ إمرأة في القصيم. مصادر حقوقية ذكرت بأن السلطات السعودية تعتمد في الآونة الاخيرة على الصحافة ورجال الدين والأمن لقمع التظاهرات السلمية.

طمس نصوص دينية فوق الحجرة النبوية الشريفة

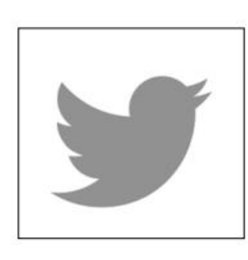
في سياق عملية الطمس التي تقوم بها الحكومة السعودية لمحو الآثار الاسلامية والنبوية في مكة والمدينة، كشفت المراسلة الحجازية بثينة المدني في ١٩ فبراير الماضي عن مصادر خاصة عن بدء الحكومة السعودية القيام بطمس نصوص دينية مكتوبة منذ قرون فوق الحجرة النبوية الشريفة، وهي نصوص تخص النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، ولم يجروْ أحد على المساس بها طوال تاريخ كتابتها.



وكشفت المصادر عن أن الطمس بدأ فوق المقصورة المحيطة بالحجرة الشريفة، وقد نقش النص فوق الحجرة نظراً لاهمية النص وإخلاص من نظمها. ويأتي الطمس دون إعلان توضيحي من شئون الحرمين الشريفين، وهي ضمن سلسلة من الأعمال القائمة حالياً في الحرمين الشريفين والتي ذكر ناشطون أن من ضمنها طمس الأعمدة التاريخية في الرواق العباسي، بالحرم المكي الشريف. وتظهر بعض الصور كيف أن اللوحات الخضراء أعلى الحجرة والتي كانت مكتوبة بماء الذهب طمست وأزيلت وبقيت آثار النصوص فقط.

ممارسة السياسة في السعودية على (تويتر)

بعد مقالة (ثورة السعوديين على تويتر) التي نشرتها صحيفة (نيويورك تايمز) في أكتوبر الماضي، أثارت شبكة سي إن إن في ٢٠ شباط (فبراير) سؤالاً كبيراً (هل حقاً يستطيع تويتر تغيير السعودية)، وقام الصحافيان صموئيل بورك وكلير كالزونيتي بتقديم قراءة أولية، جاء فيها: أن الربيع العربي تجاوز السعودية الى حد كبير. وفي الحقيقة، فإن التظاهرات محظورة في شوارع المملكة. ولكن في العالم الافتراضي، فإن الاحتجاجات متصاعدة، وكثير منها يحدث عبر تويتر. فقد تدفق السعوديون على شبكة التواصل الاجتماعي بالملايين. وقد كشفت دراسة حديثة بأن الرياض، العاصمة، هي واحدة من مدن العالم الأكثر نشاطاً على تويتر. وبرغم كثرة المحتّجين على مواقع التواصل الاجتماعي قد تمّ استهدافهم، فإن الحكومة السعودية تسمح غالباً لهذا الخطاب كطريقة يتم فيها السماح للمواطنين بالتنفيس عن إحباطهم. محمد القحطاني، أحد أبرز الناشطين في السعودية، يعمل بلا كلل لفضح انتهاكات حقوق الانسان في بلاده. ولذلك، يقول، يتوقع بأن يلقى به خلف القضبان في أي يوم.



وتويتر من بين الأدوات التي يستعملها د. محمد القحطاني الذي اعتقل مؤخراً، وهو قيادي في جمعية حسم للحقوق المدنية والسياسية، للقيام بنشاطه السياسي. يقول القحطاني لكريستين أمان بور، المقدّمة في قناة سي ان ان (نحن لدينا ثورتنا على تويتر. بمقدورنا أن نبث معلوماتنا، والتواصل مع الناشطين الآخرين، وتعبئة الناس نحو التحرّك. وكل هذه الأشياء نقوم بها من خلال تويتر. وللإنصاف، فإن النظام بات حقاً خصيماً لتويتر).

وفي كل مرة كان يتم فيها التحقيق فيها مع القحطاني من قبل السلطات السعودية يجري سؤاله عن تغريداته. وليس بعيداً، فقد غرد القحطاني: (نحن حاضرون لدفع الثمن، مهما بلغ، من أجل أن يحصل شعبنا على حقوقه، والله نحن لا نخاف من سجون النظام السعودي أو إعداماته السياسية).

ولكن كيف يكون السعودي شجاعاً لمجرد إشتراكه في عالم تويتر؟ يقول القحطاني (أشعر بأنني قوي جداً مع زملائي). ويضيف بأنه يشعر بأن عمله، بما في ذلك رسائله على تويتر قد تفضي الى فقدانه الحق في السفر خارج السعودية أو حتى قد يخسر

كل حرياته وينتهي به المطاف الى السجن (وهو ما حدث فعلاً).

واعتبر القحطاني محاكمته وزملاءه بأنها (محاكمة سياسية)، و(بالنظر الى حقيقة أن القضاء السعودي ليس مستقلاً وقد يكون خاضعاً تحت نفوذ الحكومة، فإنني بالتأكيد سوف أدان وسينتهي بي المطاف الى السجن. ولكن السؤال هو: الى متى؟). ويضيف: (وتيرة الأحداث هي لافتة للإهتمام حقاً. ولم نعد شعباً صامتاً بعد الآن. ولسنا ساكنين. النظام يحاول تصويرنا كشعب ساكن يعيش في العصور المظلمة، وهذا غير صحيح. الأمور تتحسن. والشعب أصبح الآن واع سياسياً). الحكومة طلبت من علماء كبار إصدار فتوى لحظر المظاهرات العامة، رغم أن القحطاني لا يعتقد بأن السعوديين سيطيعون الفتوى. وهناك مظاهرات مستمرة نسائية ورجالية في مختلف مناطق المملكة.

جامعة الملك فهد تشحذ من خريجيها!

مهما بلغت قدرة المرء على انتقاء الكلمات المناسبة لتوصيف ما نشره موقع (العربية) في ٢٣ فبراير الماضي، فإننا لا يمكن الافلات من كلمة (شحاذة). يقول الخبر أنه بمناسبة مرور ٥١ عاماً على أول دفعة من الطلاب الذين بدأوا الدراسة في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران شرق السعودية، أقامت الجامعة احتفالها في جدة غرب السعودية من خلال برنامج تواصل مع الخريجين منذ العام ١٩٦٨ وحتى الآن. الى هنا الخبر جميل ومعقول.



ولكن في المقطع الثاني من الخبر تكمن المفاجأة وهي: وبدأ الاحتفال الذي تناول في أكثر طرحه موضوع الدعم المادي أو ما يعرف بالمنح الطلابية من قبل الخريجين تجاه جامعتهم، أو المبالغ التي تذهب إلى صندوق وقف الجامعة، وهو ما وصفه الدكتور خالد صالح السلطان، مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن برد الجميل ومنح الجامعة المزيد من الدعم المادي للصرف على برامجها وبحوثها العلمية. يقول السلطان بأن (الدعم المادي من الطلاب والخريجين لوقف الجامعة سيمنحنا المزيد من القدرة المادية للصرف على البرامج العلمية التي أنشأتها الجامعة).

ويصرف النظر عن الشكليات التي اعتمدها حفل الجامعة من طريقة الشحاذة (إسم المتبرع ومبلغ الدعم ومدده وعنوانه وطرق إيصاله)، فإن ما يلفت هو تأكيد مدير الجامعة على هذا الدعم الى درجة أنه قال (طموحاتنا كبيرة تجاه هذا الصندوق، وهو الآن يحتكم على مليار ونصف المليار ريال، ولدينا أهدافنا تجاه زيادة المبلغ، حيث نتطلع حالياً للوصول به إلى سقف ثلاثة مليارات ريال).

وبالرغم من أن طلب الدعم من الطلاّب عادة جارية في بعض الدول الغربية، وخصوصاً الديمقراطية والتي يسود فيها مبدأ الشفافية والمحاسبة، إلا أن بلداً يعشعش فيه الفساد كالمملكة السعودية يصبح الحديث عن مصادر مالية غير خاضعة للمسائلة والمحاسبة ينطوي على مخاطر بنشوء ظاهرة فساد في المؤسسات التعليمية.

من جهة ثانية، فإن الجميل الذي يتحدث عنه السلطان لا يستقيم من طرف واحد، فهل طاقم التدريس تطوعي، أم أموال الدولة التي يخصص قسم منها للتعليم هي من أموال أشخاص، بل هل الجامعة تساعد خريِّجيها على البحث عن وظائف في ظل بطالة مرتفعة حيث أن نسبة العاطلين عن العمل من الجامعيين تتزايد باستمرار.

تعميم سري: تحريم التظاهرات في القصيم

في تعميم صادر عن وزارة الشؤون الاسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد، فرع الوزارة بمنطقة القصيم، إدارة الأوقاف والمساجد ببريدة (قسم المساجد) برقم ٦٥/٣:س بتاريخ ٣/٤/١٤٣٤هـ الموافق ١٤ فبراير ٢٠١٣، وجاء في التعميم الموجّه الى خطباء الجوامع والمتضمن البيان الصادر عن هيئة كبار العلماء وآخر عن الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي في حكم المظاهرات وما جاء فيهما من الحكم الشرعي. وطالب التعميم خطباء الجوامع بـ (التحدث عن الموضوع في خطبهم خلال هذا الشهر مع الاهتمام بهذه الموضوع).. وقع على التعميم مدير ادارة الأوقاف والمساجد ببريدة معتق بن عبد الرحمن المعتق.



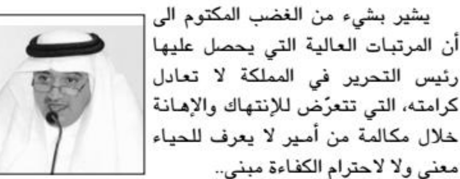
٥٥ داعية يطالبون بإقالة وزير العدل واحتكار القضاء الفاسد!

أصدر ٥٥ داعية بياناً نشر في ١٨ فبراير الماضي كان المطلب الرئيسي فيه اصلاح القضاء وفصل الادعاء عن وزارة الداخلية، وأكّدوا على مبدأ تطبيق الشريعة، وأن (المملكة تميزت بتقدمها في مجال تحكيم الشريعة الإسلامية على كثير من دول العالم، خاصة في مجال القضاء). ولفت البيان الى واقع القضاء وأجهزته في المملكة خلال السنوات القريبة الماضية، حيث (لا يغيب عنه انتقاص سيادة الشريعة على أحكام القضاء، وانتهاك استقلال القضاء، بشكل لافت يفتح باباً كبيراً للطعن في شرعية الدولة). ولم تقتصر مظاهر الانتقاص والانتهاك على (ترسيخ

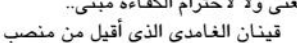
استمرار اللجان الإداريـة ذوات الاختصاص القضائي، والتي تحكم بخلاف الشريعة كما في القضايا المصرفية وقضايا البنوك الربوية والجمارك والتأمين وغيرها، بل تعداه إلى تحصين بعض الأشخاص والجهات عن رفع الدعاوى عليها أمام القضاء الشرعي، والتشغيب على الأحكام القضائية وشنّ الحملات الإعلامية عليها بما ينتهي إلى نقضها، وتسلط بعض الجهات الأمنية التنفيذية وتحكمها في الحقوق القضائية لبعض المعتقلين، والتسلط على القضاة والهجوم عليهم في الإعلام مع منعهم من حق المشاركة الإعلامية..).

وحدّد البيان قائمة نقاط مطلبية منها: العمل على رعاية تحكيم الشريعة جملة وتفصيلاً في جميع الأقضية والدعاوى، وتعزيز استقلال القضاء والقضاة وعدم خضوعهم لأي سلطان سوى سلطان الشريعة الإسلامية، وفصل هيئة التحقيق والادعاء العام عن الارتباط بوزير الداخلية، وإتاحة حق إقامة الدعاوى الخاصة والعامة أمام القضاء على جميع الأشخاص والجهات التنفيذية، ورفع أي حصانة تحول دون ذلك لأي جهة كانت، وتعيين رئيس متفرغ من ذوي الكفاءة الشرعية والإدارية للمجلس الأعلى للقضاء، وإعفاء وزير العدل من منصبه (حيث لم تزده مدة ولايته سوى كثرة التصريحات وإيقاد العداوات داخل الجهاز القضائي، والسعي الحثيث لدعم مشاريع التغريب، مع تخبط إداري ظاهر، وضعف شديد في المنجزات والمخرجات، مما تسبب في تشويه سمعة القضاء الشرعي في البلاد)، ووجوب إلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة (الأمنية) لعدم شرعيتها، وإعادة اختصاص النظر في قضايا الموقوفين أمنياً للقضاء العام، وذلك لانتفاء استقلالها قضائياً في ظل ما يوجد من تسلط لجهاز المباحث عليها، (فهو الذي يتحكم في تحديد ما يحال إليها من قضايا الموقوفين، إضافة إلى ما يمارسه من تأثير مخل بسير النظر العادل في القضية، والعجيب أن مسلسل تسلطه ينتهي بعدم تنفيذه لجميع قرارات تلك المحكمة، مما يدحض أي دعوى لاستقلالها، ويوجب تنزيه الشريعة عن هذه الصورة المشوهة للقضاء).

قينان الغامدي الرواتب المغرية لا تساوي مكالمة واحدة!



يشير بشيء من الغضب المكتوم الى أن المرتبات العالية التي يحصل عليها رئيس التحرير في المملكة لا تعادل كرامته، التي تتعرّض للإنتهاك والإهانة خلال مكالمة من أمير لا يعرف للحياء معنى ولا لاحترام الكفاءة مبنى..



قينان الغامدي الذي أقيل من منصب رئيس تحرير صحيفة (الشرق) مؤخراً على خلفية انتقاده لسياسات الدولة ودعوته لتغيير النظام، أوضح بأن مرتبات رؤساء التحرير في الصحف السعودية تتراوح بين ثلاثين و٢٠٠ ألف ريال، ولكنها (لاتساوي مكالمة واحدة). كلام الغامدي جاء في أمسية في نادي الطائف الأدبي في ١٨ شباط (فبراير) الماضي.

رسم «كاريكاتوري» للملك السعودي على «ورق الشدة» في جل الديب!

أثار رسم كاريكاتوري للملك عبد الله في أحد شوارع منطقة جل الديب في الجانب الشرقي من بيروت في ١٩ شباط (فبراير) الماضي حساسية النظام السعودي الذي بادر الى تحريك حلفائه في لبنان للرد على الصورة التهكميّة حيث ظهر الملك على (ورق الشدّة) حاملاً بيديه سيفاً ملطخاً بالدم.



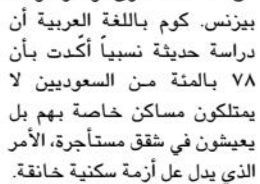
وقد تساءل لبنانيون الذين استوقفتهم هذه الصورة عما إذا كانت الصورة تأتي للرد على الرسم الكاريكاتوري المسيء للبطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي الذي سبق أن نشرته صحيفة «الوطن» السعودية في وقت سابق. السفارة السعودية تواصلت مع عدد من الصحف اللبنانية وأبدت استعدادها لتمويل حملات دعائية للملك عبد الله، حيث وضعت صحف لبنانية صور للملك على صفحة كاملة، وصف بأنه (ردٌ جميل) مدفوع الثمن!

فضيحة الابتعاث: لعبة الاعداد والتهويل

في بلد يفتقر الى المصداقية في الاحصاءات التي يعلن عنها في كل المجالات تقريباً، فإن إمكانية الوقوع في التناقض واردة جداً. وقد أجاد محمود عبد الغني صباغ في مدونته بعنوان (جناية الذهنية الريعية على مشروع الإبتعاث) التي نشرها في ٢٠ شباط (فبراير) الماضي، كشف فيها عن حقائق مذهلة حول أعداد المتبعثين في الولايات المتحدة، عبر مقارنة بين تصريحات الملحق الثقافي في أمريكا، الدكتور محمد العيسى الذي كان قد هدّد المبعثين بإلغاء البعثة في حال انتقاد الحكومة السعودية في وسائل الاعلام الاميركية. ذكر صبّاغ في مدونته: في تصريحه لصحيفة اليوم، في الثالث من اغسطس الماضي، اعلن الملحق الثقافي في امريكا، الدكتور محمد العيسى ان عدد المبتعثين الى امريكا بات يصل الى ٦٤ الف مبتعث. وفي نوفمبر الذي يليه، وفي لقاء مفتوح مع مجموعة من المبتعثين في مدينة سان انتونيو، أعلن العيسى ان عدد المبتعثين وصل الى ٩٢ الف، كما بشّر بأن

العدد سيلامس المائة ألف قريباً. غير انه عاد في ١٨ يناير من العام الحالي (٢٠١٣) و صرّح لصحيفة الشرق الاوسط أن عدد المبتعثين في العام الفائت كان ما يقارب ٦٦ ألف طالب!

يفسّر صبّاغ هذا التضارب في الاحصاءات من مسؤول الابتعاث في الولايات المتحدة (ويديره فيما يبدو على طريقة دراما المزادات الاستعراضية)، بأنه ينطوي على حقيقة صادمة. وينقل صباغ عن الاحصاءات الرسمية الامريكية، والتي تعتمدها الجامعات الكبرى، وتُجدد فصلياً من معهد التعليم الدولي؛ الجهة غير الربحية المختصة في تقديم احصاءات الطلاب الأجانب في أمريكا، تفيد بأن عدد الطلاب السعوديين في امريكا (مبتعثون + على حسابهم الخاص) هو ٣٤،١٣٩ طالب فقط؛ مُقسمة على النحو التالي: ٤٢٪ في الصفوف الدراسية الجامعية الأولى، ١٨٪ في الدراسات العليا، ٣٨،٧٪ في مراحل موازية (اللغة)، و١،٣٪ على برنامج التدريب بعد التخرج (OPT).



وهذا يعني أن الارقام الامريكية لعدد الطلاب السعوديين أقل مرتين أو ثلاث مرات من ادنى واعلى ارقام للملحقية الثقافية السعودية في امريكا.. ليست هذه مفاجأة لمن اخفق في ثلاث تصريحات متتالية ومتقاربة زمنياً في ان يقر على تقديم احصائية ثابتة دقيقة.

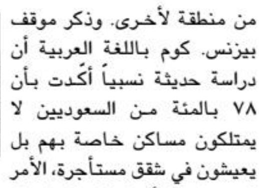
الملحق الثقافي السعودي، العيسي، في واشنطن، كان قد توعّد في ١٦ شباط (فبراير) الماضي بوقف البعثة عن أي طالب (يتهجم على الدين والوطن)، إذ اعتبر ذلك خطأً أحمراً أمام جميع المبتعثين!

العيسى الذي كان قد قدّم أرقاماً مبالغة عن عدد المبتعثين في الولايات المتحدة والجامعات التي ينتسبون اليها تراجع هذه المرة بطريقة مواربة حيث قال بأن المبتعثين السعوديين يتزايدون في أقوى ١٠ جامعات أميركية، وأضاف (هناك ٩٧ ألف طالب وطالبة مع المرافقين..).

المساكن الشعبية أعلى نسبة تملك في المملكة

كشف تقرير اقتصادي أن المساكن الشعبية في المملكة سجّلت الحصة الأكبر والأعلى في معدلات الملكية بينما أدى ارتفاع التكلفة الى انخفاض معدل الملكية في المناطق ذات الدخل المرتفع. ونقلت صحيفة (المدينة) في ٤ مارس عن التقرير المعني بقطاع الإسكان بالسعودية التي تعاني من أزمة إسكان، إن الاحصاءات الأخيرة تشير الى أن معدل ملكية المساكن في المتوسط العام بلغ ٦٠ بالمائة.

وقال التقرير الذي أعدّته دائرة الاقتصاد والبحوث في شركة «جدوى» للإستثمار «إن معدل الملكية يتفاوت بدرجة واضحة من منطقة لأخرى. وذكر موقف بيزنس. كوم باللغة العربية أن دراسة حديثة نسبياً أكّدت بأن ٧٨ بالمئة من السعوديين لا يمتلكون مساكن خاصة بهم بل يعيشون في شقق مستأجرة، الأمر الذي يدل عل أزمة سكنية خانقة.

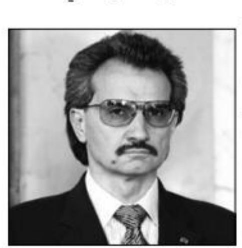


وكان عبد الله بخارى عضو لجنة الاسكان والمياه والخدمات في مجلس الشورى قد ذكر في ٦ يناير الماضي أن ٦٠ في المائة من السعوديين لا يملكون منازل وذلك وفقاً لتقارير عقارية ومعلومات وردت للمجلس، وهو ما يخالف ما ذكره وزير الاقتصاد والتخطيط من أن ما نسبته ٦١ في المائة من السعوديين يملكون منازل.

الوليد بن طلال: ثروتي أكثر من ٣٠ مليار دولار

غضب الوليد بن طلال لأن مجلة فوربس لم تضعه حيث يجب أن يكون من حيث الملائة المالية، فقد ذكرت المجلة في عددها الأخير بأن ثروة الوليد ٢٠ مليار دولار، بما يجعله في مرتبة ٢٦ في قائمة الأثرياء على مستوى العالم. ولكن الأمير الذي يدير شركة المملكة القابضة ولديها أسهم في كل شيء من شركة أخبار روبرت مردوخ، الى سيتي غروب، غضب لأن المجلة التي يتعاون معها لسنوات طويلة خفّضت من مرتبته بين أثرياء العالم معتمدة على معايير غير صحيحة.





وقد وضع الوليد ثروته أكثر بـ ١٠ مليارات دولار من الرقم الذي اختارته المجلة، بما يضعه في قائمة أعلى عشرة أثرياء في العالم.

الوليد وفي رد فعل على تخفيض المجلة لمرتبته، قرر اتخاذ خطوة راديكالية حيث شعر بأنه لا يستطيع المشاركة في عملية تفضي الى تقديم معلومات خاطئة وتبدو أنها مصمّمة لتخفيض شأن المستثمرين والمؤسسات القادمين من الشرق الأوسط، بحسب أحد المسؤولين السعوديين.

وبدلاً عن مجلة فوربس، قرر الوليد التعامل مع شركة أخرى منافسة وهي بلومبرغ، من أجل تقديره حق سعره، والتي كانت قد صنّفته في المرتبة ١٦ في قائمة أثرياء العالم. وقد قدّرت بلومبرغ ثروة الوليد بنحو ٢٨ مليار دولار.

ولكن مجلة فوربس أصرّت على أن ثروة الوليد لم تزد، ما اعتبره الأخير خللاً في المعايير المعتمدة لدى المجلة، فيما يصرّ هو على أن ثروته هي كما يقول تتجاوز ٣٠ مليار دولار.

كيف كسب الإصلاح جولته: محاكمة (حسم) نموذجاً

عبدالله العودة

حينما أتحدث عن (حسم/ جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية) فليست قضيتي هي أشخاصها وأعضاؤها فلكل أحد حقه الطبيعي في الاختلاف والرأي والنقد، ولكني أتحدث عنها هنا كجزء فاعل من حراك الإصلاح المدني في السعودية في ضمن أسماء واتجاهات ورؤى إصلاحية فاعلة أخرى. أتحدث عن موضوع (محاكمة حسم) هنا كقضية رأي عام أضافت للحراك الإصلاحي والحقوقي في السعودية.. وفي نفس الوقت هذا الحديث لايحرم أي أحد من حقه المدني في التعبير والنقد والملاحظة وسلوك سبيل الإصلاح بكل الطرق السلمية..

بعد الحكم على د. الحامد ود. القحطاني وقبلهما الأستاذ البجادي.. والمحاكمة الحالية لـ د. الخضر وهم جميعاً أعضاء في (حسم)، وبعد اعتقال الحامد والقحطاني وقبلهما لفترة طويلة البجادي.. كيف كسبت (حسم) الإصلاحية جولتها؟ سأحاول تفسير ذلك هنا.

كيف يمكن أن يكون اعتقال جمعية بأكملها وحلّها بالكامل وتصعيد القمع ضدها إضافة مهمة للحراك والإصلاح.. ومكسباً للجولة رغم الأذى والحرمان؟ هذه قصة الحراك الدستوري منذ عقود والذي كانت حسم ورموزها أحد مكوناته.. ولن يكون هذا المقال لحكاية قصة هذا الحراك بل لمحاولة تفسير كيف كسب هذا الحراك جولة مهمة داخل هذا الابتلاء عبر محاكمة حسم الأخيرة.

منذ عقود طويلة كان يتحدث مراقبون للحراك الثقافي في السعودية ومتابعون له عن المطالب الإصلاحية وسقفها وأدواتها وأسمائها الفاعلة.. وكان كثيرون من خارج من يسمون بالدستوريين ينقدون مطالب الإصلاح السياسية والدستورية التي يقدمها الدستوريون (بمن فيهم بعض أعضاء حسم) بأنها (نخبوية) تتحدث عن مؤسسات دستورية غاية في التعقيد تستشكل على المتخصصين فكيف بالمهتمين بشكل عام فضلاً عن جمهور الناس والذين يستهدفهم الحراك المدني، وحينما تتحدث تلك المطالب عن مشاغل الإصلاح السياسي والديمقراطي فإنها -حسب هؤلاء الناقدين- لاتستفز الذهنية الشعبية ولاتتحدث لغتها، وينقد مهتمون مطالب الإصلاح الدستوري بأنها تجسد تلك المعضلة العربية في حديث (النخبة) عن (الأمة)!.

ناقدون آخرون يتحدثون بصدق بأن مطالب الإصلاح السياسي محقة وصادقة وضرورية ولكن مطالب الناس وسواد الشعب في الغالب تلجأ لمشاغل أخرى قد تتقاطع مع هذه المطالب جزئياً ولكنها تتمركز أكثر حول قضايا أقل سياسية مثل مشاغل السكن والبطالة والفساد الإداري والمالي وسوء توزيع الثروة وحل ملف المعتقلين ونحوها.

هذا عرض مختصر حاولت فيه تقديم هذه الدعاوى والنقود التي يطرحها مهتمون بالشأن العام على موضوع الحراك المدني المطالب بالإصلاح الدستوري.. لكن ما الذي فعلته المحاكمة واعتقال (حسم) وماعلاقة هذا بالموضوع هنا؟

الشيء الذي يبنغي أن يقال في هذا السياق هو بأن هموم أغلب الناس في العيش الكريم ورفض الفساد المالي والإداري ومشاكل السكن والبطالة وسوء توزيع الثروة مرتبطة بشكل جذري وجيني بمسائل الإصلاح السياسي ووجود برلمان منتخب (أياً كان اسمه: مجلس شورى مثلاً) وسيادة النظام والقانون وحفظ آليات التوازن بين السلطات وحماية استقلال القضاء والنزاهة الإدارية والرقابة على المال العام عبر مؤسسات شعبية ودولة الحقوق والمؤسسات.. وهذا الشيء الذي يعرفه دستوريون وإصلاحيون ومهتمون.. ولكن لكي تصل الرسالة للناس حول ارتباط الفساد المالي والأداري.. بالفساد السياسي.. وارتباط حل ملف المعتقلين بموضوع استقلال القضاء والتوازن بين السلطات دستورياً مثلاً.. يحتاج أن يطمئن الناس إلى الربط الواقعي الحقيقي بينهما.

في هذا السياق .. كيف كسبت مطالب الإصلاح السياسي؟

حينما يتم استهداف حسم بالاعتقال تعسفياً كماحصل مع البجادي .. يرتبط حل موضوع المعتقلين بسوء استغلال السلطة التي تتحدث عنه (حسم) وغيرها وعن ضرورة توزيع السلطات دستورياً حتى لا تنفرد (وزارة الداخلية) مثلاً في ممارسة السلطة البوليسية والأمنية، والتي قدمت (حسم) وغيرها ملفات عن انتهاكاتها. وحينما تم استهداف الحامد والقحطاني وحُكم عليهما.. قدمت هذه التجربة ارتباطاً ضرورياً بالمطلب الدستوري والإصلاحي في (استقلال القضاء) ضمن التوزانات الدستورية وضرورة سيادة النظام والقانون. وحينما تصاغ التهم التي تقدمها (هيئة التحقيق والأدعاء العام) بعقلية أمنية وتستخدم لغة وزارة الداخلية (وهي الهيئة التي يشرف عليها وزير الداخلية) يعطي للإنسان المتابع درساً مهماً بان الإجراءات العدلية المستقلة لايمكن أن تكون ضمن وجود سلطة مطلقة. وحينما يتم الاعتقال التعسفي لـ عيسى النخيفي (أحد دعاة الدستور الإسلامي في السعودية) كما يُعرّف به، في قضية غامضة بعد موضوع أوراق قدمها كوثائق على فساد سياسي مؤثر على عموم الناس ومرتبط بشكل مباشر في أمور سكنهم وأرضهم، فإن موضوع الفساد المالي والإداري يرتبط بقضية الفساد السياسي مجدداً.. وهذا بالضبط ماكان يريد أن يقوله (الدعاة الدستوريون) بشكل خاص والإصلاحيون والحقوقيون بشكل عام منذ عقود.

باختصار شديد.. لقد قالت الأحداث ماعجز الإصلاحيون قوله، ووصلت الرسالة إلى الناس بشكل أفضل مايمكن أن يفعله الإصلاحيون الذين قدمت (حسم) كنموذج لهم هنا.

نجحت (حسم) والإصلاحيون الآخرون وكسبوا الجولة حين لم تعد (نخبة) تدير مجلسها الخاص بل قضية عامة.. وحينما ارتبطت مشاغلها بمشاغل الناس ووعيهم الفاعل، ونجحت حين تحدثت لغة الناس في موضوع المعتقلين وتبنت قضيتهم، وقدمت جهداً مهماً في محاولة رصد الانتهاكات الحقوقية والخروقات الإنسانية والنظامية التي تمارسها السلطة التنفيذية عبر سوء استغلال السلطة وممارسة الاعتقال التعسفي وحرمان المعتقلين من حق المحاكمة التي تتحقق فيها شروط العدالة والنزاهة والعلنية.

وأخيراً.. الإصلاح يكسب جولته دائماً حينما يدافع عن كل الناس ويتحدث لغة الشعب ويتبنى قضاياه.. ولذلك سأصفق لهذا النضال الذي نجح في أن لايكون نخبوياً.. ونجح في أن يقدم رصيداً للحراك الحقوقي عبر الضغط باتجاه المحاكمات العلنية..ثم الضغط باتجاه استقلال القضاء وتوفير كل الشروط الضرورية للنزاهة والمحاكمة العادلة، وفي ربط مطالب دولة الحقوق والمؤسسات والمشاركة الشعبية.. بموضوعات الفساد المالي والإداري والسكن والبطالة وغيرها.

ولأجل كل هذا..أعتقد أن مطالب الإصلاح السياسي والمدني (وحسم هنا نموذجاً) كسبت العنصر الأهم في الموضوع وهو الناس وقضاياهم.. وحينما يتبنى الناس مطالب الإصلاح فإن القضية كسبت ملفها الأهم وهم: الناس، وهذا ما يفعله الإصلاحيون.



منظمات حقوقية:

(٢٠١٢).. عام الإنتهاكات في السعودية

خالد شبكشي

رصد تقرير صدر مؤخراً عن منظمة هيومان رايتس ووتش أوضاع حقوق الانسان في السعودية، حيث كان ملف الانتهاكات للعام ٢٠١٢ حافلاً بأمثلة غير مسبوقة، فقد صعّدت الحكومة السعودية من حملات التوقيف والمحاكمة للمعارضين السلميين، وردّت بالعنف على المظاهرات التي خرج فيها مواطنون. ويؤكّد التقرير: تستمر السلطات في قمع حقوق ٩ ملايين سيدة وفتاة سعودية و٩ ملايين عامل وافد، أو هي تخفق في حماية هذه الحقوق. كما حدث على مدار الأعوام الماضية، تلقى آلاف الأشخاص محاكمات غير عادلة وتعرض آخرون للاحتجاز التعسفي. وشهد العام الماضي محاكمات لنحو ستة من المدافعين عن حقوق الإنسان والعشرات غيرهم ممن عبّروا عن آرائهم سلمياً أو تجمعوا سلمياً للمطالبة بالإصلاحات السياسية والحقوقية.

في الحديث عن (حقوق النساء والفتيات)، يسلّط التقرير الضوء على التمييز ضد المرأة حيث يُحظر على النساء والفتيات السفر أو إجراء معاملات رسمية أو الخضوع لبعض الإجراءات الطبية دون موافقة أولي أمرهن. وفي يوليو/تموز الماضي أدّت مطاردة بالسيارات من قبل هيئة الأمر بالمعروف إلى وفاة سائق سيارة مع إصابة زوجته وابنته إصابات بليغة، وأرجأ مستشفى الملك فهد في الباحة عملية بتر يد الزوجة لعدم وجود ولي أمر معها للتصريح بالعملية الجراحية، حسبما أفادت صحيفة عكاظ.

وحول موضوع (العدالة الجنائية والتعذيب)، ذكر التقرير بأن المعتقلين، بما فيهم الأطفال، يواجهون انتهاكات لحقوقهم في إجراءات التقاضي السليمة والمحاكمات العادلة، ويتعرضون للاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة. وكثيرا ما يُصدر القضاة السعوديون أحكامًا بآلاف الجلدات. وينتقد التقرير ما يقوم به القضاة حيث يمكن للقضاة إصدار أوامر بالاحتجاز والاعتقال، تشمل الأطفال، بناءً على تقديراتهم الشخصية. ولا شيء يمنع من محاكمة الأطفال على أنهم بالغين إذا توفرت فيهم علامات البلوغ.

لا تخبر السلطات المشتبه فيهم دائماً بالتهم الموجهة إليهم أو الأدلة المُستعملة ضدهم. وبما أنه لا يوجد قانون جنائي في السعودية، فإن المدعين والقضاة السعوديين يُعرّفون الأعمال الإجرامية بناءً على تقديراتهم الشخصية. كما لا يُسمح عادة للمحامين بمساعدة المشتبه فيهم أثناء الاستجواب ويواجهون صعوبات في التعرف على الشهود أو تقديم الأدلة أثناء المحاكمة.

خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ أعدمت السلطات السعودية ما لا يقل عن ٦٩ شخصاً، أغلبهم بتهم القتل أو جرائم مخدرات.. بحلول أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ كانت الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية – وهي منظمة حقوقية سعودية غير مسجلة – قد سجلت ٦٠ قضية على مدار سنتين ضد المباحث على خلفية الاحتجاز طويل الأجل دون محاكمة، والتعذيب في بعض الحالات. عادة ما كانت تحكم المحكمة بأن ليس لها اختصاص نظر هذه القضايا، على حد قول الجمعية.

هذا وتستمر السعودية في الحُكم على أطفال بالإعدام. في مارس/آذار أفادت صحيفة عكاظ بأن السلطات حكمت بالإعدام على ثمانية أشخاص تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٩ عاماً.

وفي قسم (حرية التعبير والمعتقد والتجمع) يضيء التقرير على حالات عديدة جرت العام الفائت حيث يعتبر عام الانتهاكات بامتياز. فقد قبضت السلطات في عام ٢٠١٢ على أشخاص على خلفية نشر الانتقادات السلمية والنشاط بمجال حقوق الإنسان. فق أدين محمد البجادي – رجل الأعمال والناشط الحقوقي – بتهمة تأسيس الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية، وأدين يوسف الأحمد، رجل الدين، بتهمة عصيان كبار رجال الدين بأن دعا للإفراج عن السجناء أو محاكمتهم. وأصدر الادّعاء أحكام اتهام مسيّسة، بينها التواصل مع منظمات حقوقية دولية، ضد عبد الله الحامد ومحمد القحطاني ووليد أبو الخير وفاضل المناسف.

يؤكّد التقرير على أن المملكة السعودية تمنع ممارسة الشعائر الدينية بشكل علني على غير المسلمين، وتمارس تمييزاً متواصلاً على الأقلّيات الدينية، وخاصة الشيعة والإسماعيليين.. في عام ٢٠١٢ قامت السلطات باعتقالات لأفراد بسبب التعبير عن آراء دينية. في يونيو/حزيران أوقف الادعاء رائف بدوي بتهمة إدارة موقع لليبراليين السعوديين، بوصفه أمراً مهيناً للإسلام. وبحلول أغسطس/آب كان قد تمّ ترحيل الرجال والنساء الـ ٣٥ الأثيوبيين المسيحيين، الذين قُبض عليهم في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ بتهمة «الاختلاط غير المشروع» أثناء عقد شعائر دينية. ويشمل

التمييز الرسمي ضد الشيعة الممارسة الدينية، والتعليم، والمنظومة العدلية. عادت الاحتجاجات الشيعية مرة أخرى في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ وتصاعدت وتيرتها في يناير/كانون الثاني ثم في يوليو/تموز ٢٠١٢ عندما قبضت السلطات على الشيخ نمر النمر، رجل الدين الشيعي البارز. قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن ١١ شيعياً في مظاهرات منذ عام ٢٠١١. طالب المتظاهرون بالإفراج عن السجناء الشيعة وإنهاء التمييز.

وفي يوليو/تموز أفاد نشطاء بأن ١٠٠ سعودي في البريدة ونحو ١٢ آخرين في مول تجاري في الرياض تظاهروا للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين منذ مدة طويلة دون محاكمة. وتدخلت قوات أمن الجامعة والأمن العام في مارس/آذار لوقف مظاهرة لطالبات بجامعة الملك خالد، مما خلف قتيلة واحدة على الأقل. حسب تقارير أصيبت السيدة بنوبة صرع سببها محاولة قوات الأمن إجبار الطالبات على التفرق.

لا تسمح السلطات السعودية بالجمعيات

القضاة يصدرون أوامر بالاحتجاز والاعتقال، تشمل الأطفال، بناءً على تقديراتهم الشخصية، ولا قانون يلزم القضاة باتباع معايير قانونية صارمة

السياسية أو الخاصة بحقوق الإنسان. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ منعت السلطات الترخيص لمركز العدل لحقوق الإنسان، ولم ترد على طلبات بتراخيص مقدّمة من مؤسسة «مراقبة حقوق الإنسان» في السعودية التي سجلت في كندا في شهر مايو/أيار.

الأطراف الدولية الرئيسية

تُعتبر المملكة العربية السعودية حليفًا أساسياً للولايات المتحدة والدول الأوروبية. ولم تقم الولايات المتحدة بانتقاد الانتهاكات السعودية لحقوق الإنسان بشكل علني إلا في سياق التقارير السنوية. أعرب بعض أعضاء الكونغرس عن تشككهم في أولويات سياسات السعودية. أتمت الولايات المتحدة صفقة بيع أسلحة بقيمة ٦٠ مليار دولار للسعودية، وهي الصفقة الأكبر من نوعها مع أي دولة حتى الآن.

كما أخفق الاتحاد الأوروبي في توجيه انتقادات علنية بانتهاكات حقوق الإنسان في المملكة، رغم أن اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي عقدت في مايو/أيار جلسة نادرة من نوعها بشأن حقوق الإنسان في السعودية.

في يناير/كانون الثاني أعربت نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن القلق إزاء استخدام عقوبة الإعدام والعقوبات القاسية من قبيل عقوبة بتر اليد اليمنى والقدم اليسرى.

السعودية: ظلم واسع النطاق

وفي سياق مماثل، أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش، بياناً عبّرت فيه عن قلقها حيال الانتهاكات المتصاعدة في المملكة على خلفية محاولات الافراد والجماعات التعبير عن مواقف ناقدة لسياسات النظام السعودي، وطالب البيان بإنهاء الحملة القمعية التي تستهدف النشطاء وتنفيذ الإصلاحات القضائية

وجاء في البيان الصحافي الصادر في نهاية يناير الماضي بأن الحكومة السعودية قطعت شوطاً كبيراً في معاقبة أولئك الذين يعبرون عن آراء تخالف التوجه الرسمي، وترهيبهم والتضييق عليهم. وقد أدت هذه الجهود إلى تغذية النداءات المحلية المتزايدة المطالبة بمزيد من الحريات، بدلاً من إسكاتها.

وقال البيان بأن المملكة العربية السعودية اعتقلت مئات المتظاهرين السلميين في ٢٠١٢، وحكمت على نشطاء من مختلف أنحاء البلاد بالسجن لمجرد التعبير عن آراء سياسية ودينية تتضمن انتقادات.

وذكر البيان: يقبع آلاف الأشخاص رهن الاحتجاز التعسفي، كما تعرّض نشطاء حقوق الإنسان للمحاكمة بتهم مسيّسة. وتحظر وزارة الداخلية الاحتجاج العلني، وقد قتلت قوات الأمن منذ ٢٠١١ ما لا يقل عن ١٤ متظاهراً في المنطقة الشرقية، كانوا يطالبون بإصلاحات سياسية.

وقال إريك غولدستين، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: (قطعت الحكومة السعودية شوطا كبيرا نحو معاقبة أولئك الذين يعبّرون عن آراء تخالف التوجه الرسمي، وترهيبهم والتضييق عليهم. وقد أدت هذه الجهود إلى تغذية النداءات المحلية المتزايدة المطالبة بمزيد من الحريات، بدلاً من إسكاتها).

وقامت هيومن رايتس ووتش في تقريرها المكون من ٦٦٥ صفحة، بتقييم التقدم في مجال حقوق الإنسان خلال العام الماضي في أكثر من ٩٠ بلداً، ويشمل هذا تحليلاً لتداعيات الانتفاضات العربية. قالت هيومن رايتس ووتش إن استعداد الحكومات الجديدة لاحترام حقوق الإنسان من شأنه أن يحدد ما إذا كانت الانتفاضات العربية ستتمخض عن ديمقراطية حقيقية أم أنها تعيد ببساطة إفراز السلطوية في ثياب جديدة.

من بين أولئك الذين سجنوا في المملكة العربية السعودية في ٢٠١٢ لمجرد ممارسة حقهم في حرية التعبير، ناشط حقوق الإنسان محمد البجادي، الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة ٤ سنوات في الرياض على تهم تشمل «إنشاء منظمة لحقوق الإنسان». كما تم احتجاز رائف بدوي، محرر موقع إلكتروني ليبرالي أنشيء لتشجيع النقاش في القضايا الدينية، منذ يونيو/حزيران، وقد يواجه عقوبة الإعدام بتهمة الارتداد [عن الإسلام]. في ديسمبر/كانون الأول، اعتقلت السلطات تركي الحمد، المؤلف المعروف بآرائه الانتقادية، بعد نشر سلسلة من التغريدات عبر «تويتر» تطالب بإصلاح تعاليم الإسلام.

وتظل المملكة العربية السعودية إحدى ثلاثة بلدان لا غير في العالم تحكم على الأحداث الجانحين بالإعدام. في مطلع يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ قامت السلطات بإعدام العاملة المنزلية السريلانكية ريزانا نافيك على جريمة قتل يزعم أنها ارتكبتها في سن السابعة عشرة، رغم ما شاب محاكمتها من عيوب جسيمة.

مررت الحكومة إصلاحات محدودة في مجال حقوق المرأة في ٢٠١٢، فأصدرت وزارة العمل ٤ مراسيم تتنازل عن اشتراط موافقة ولي الأمر لعمل النساء في متاجر الملابس ومدن الملاهي وفي إعداد الطعام وعلى صناديق النقدية. إلا أن تلك المراسيم عززت الفصل الصارم بين الجنسين المفروض في أماكن العمل، والذي يمنع النساء العاملات من التعامل مع الرجال. لا توفر المدارس السعودية أية تربية رياضية للطالبات، إلا أن السلطات سمحت للنساء بالتنافس في الألعاب الأوليمبية لأول مرة في ٢٠١٢، وشاركت فيها سيدتان.

يُلزم نظام الولاية المعمول به في البلاد النساء بالحصول على موافقة أحد الأقارب الرجال للسفر وإجراء المعاملات الرسمية مع الإدارة الحكومية، ضمن أنشطة أخرى.

لا يوجد في المملكة العربية السعودية قانون للعقوبات، مما يمنح ممثلي الادعاء والقضاة سلطة تقديرية واسعة في تعريف المخالفات الجنائية. وبصفة عامة لا يُسمح للمحامين بمساعدة المشتبه بهم عند الاستجواب، وهم

يواجهون عراقيل في مراجعة الشهود أو تقديم الأدلة عند المحاكمة. استعانت السلطات بمحاكم جنائية متخصصة، أنشئت لمحاكمة قضايا الإرهاب، بغرض الملاحقة الجنائية لعدد متزايد من المعارضين السلميين بتهم مسيسة.

وقالت هيومن رايتس ووتش إنه ينبغي للمملكة العربية السعودية بشكل عاجل وضع قانون للعقوبات يقصر الجرائم الواقعة تحت طائلة العقاب على تلك التي تعترف بها المعايير الدولية. ومن شأن هذا الإجراء أن يلغي الملاحقات

اعتقال مئات المتظاهرين السلميين في ٢٠١٢، والحكم على نشطاء من مختلف أنحاء البلاد بالسجن لمجرد التعبير عن آراء سياسية ودينية تتضمن انتقادات

الجنائية في التهم التي يحددها القضاة وفق تقديرهم الخاص، والتي شملت في السنوات الأخيرة جرائم من نوعية «عمل السحر» و«عقوق الوالدين». وتنتهك القوانين السعودية كذلك حقوق العمالة الوافدة أو تخفق في حمايتها. وقال إريك غولدستين: «كان النساء والعمال الوافدون والمعارضون من بين أولئك الذين يدفعون ثمن النظام القضائي السعودي التعسفي وقوانينه القمعية».

ثمن الاحتجاج: قصة عبير السيد

كتب روبرت برين في ١٨ فبراير الماضي مقالاً بعنوان (ثمن الاحتجاج في المملكة العربية السعودية) استهله بقصة عبير السيد التي تروي تفاصيل القبض عليها بعد أن اشتركت مع مجموعة من النساء والأطفال في الاحتجاج على الاعتقال الحالي لأقاربهم، وذلك خارج مكاتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي أسستها الدولة السعودية. وزوجها سليمان الرشود معتقل بمعزل عن العالم الخارجي منذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢.

عندما وصلنا إلى مكاتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض بعد الظهر من يوم السبت، أخبرنا أن المسؤولين غير موجودين للحديث معنا. وهكذا، وقفت في الخارج مع نحو عشر نساء أخريات وخمسة أطفال، رافعين اللافتات التي كان بعضنا يحملها. وكان على اللافتات أسماء الأزواج المعتقلين دون اتهام أو محاكمة لسنوات كثيرة، ومن بينهم من ظل خلف القضبان على الرغم من انقضاء فترات عقوباتهم. عند وصولنا كانت هناك إحدى سيارات الشرطة، لكن ما أن أخرجنا اللافتات، حتى اقتربت منا سيارتان أخريان. وسمعنا قوات الأمن يقولون: «إن معهم لافتات». وقبل أن ندرك شيئاً كان نحو ١٥ سيارة للشرطة تحيط بنا. وخرج أحد المسؤولين عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ليتحدث إلينا. وفي نفس الوقت تقريباً، أحضرت بعض الحافلات إلى المنطقة، وظهر المزيد من سيارات الشرطة.

واستهدف ضباط الأمن أضعفنا وكانت امرأة تمشي متكئة على عصا. حاولوا أخذ لافتاتنا بالقوة، ضاربين بعض النساء. ونتيجة للهجوم وقعت امرأة في حفرة قريبة. وضربوا ولداً في الثانية عشرة من عمره، وأبوه معتقل دون اتهام أو محاكمة لفترة بلغت عشرة أعوام، وانتزعوا من يديه بالقوة اللافتات التي كان يحملها. وهددونا جميعاً بالاعتقال.

أخذنا ننتقل من شارع إلى شارع حتى نحول دون أخذ اللافتات منا. وكنت أصور كل ما يحدث، وسمعت أحد ضباط الشرطة يصيح: «هذه المرأة تلتقط صوراً». فركضت لكنهم لاحقوني، فناشدت الناس راكبي السيارات أن يساعدوني. وأمسك بي رجلان مقنعان من الإدارة العامة للمباحث يرتديان الملابس المدنية، و ألقيا بي إلى إحدى الحارسات، التي ألقت بي بعد ذلك في إحدى الحافلات. لقد ضربونا وسبونا. وفي الحافلة بدأوا يغلقون النوافذ حولنا وأسرعوا مبتعدين وأخذوا معهم ١٣ شخصاً من بيننا.

وفي حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر أخذونا إلى إدارة المباحث الجنائية. وقامت باستجوابنا إدارة المباحث الجنائية ووحدة الأدلة الجنائية ومكتب التحقيقات والمدعي العام كل جهة على حدة. وجميعهم سألونا نفس الأسئلة، وأخذوا بصمات أصابعنا وعيّنات من الحامض النووي لخلايانا (دي إن إيه DNA) وسألونا عمن نكون وعن قائدنا وكيف ننسق أنشطتنا وإذا كانت لدينا حسابات على التويتر.

سألني أحدهم: «ألا تعلمين أن الاحتجاجات حرام في الشريعة؟». وأجبته بأنها ليست كذلك، وأن الآراء تختلف حول هذا الأمر. بل وقلت لهم أن استجوابهم لنا خطأ، حيث أنه لم يصاحبني فيه أحد المحامين. فخيّرني بين أمرين إما أن يواصل استجوابي بدون محام وإما أن أبقى في السجن. فتركتهم يواصلون. طوال ذلك الوقت كله لم نتناول أي طعام، على الرغم من وجود أطفال معنا. وطلبنا منهم طعاماً، وفي نهاية المطاف جاءونا عند منتصف الليل ليقولوا إنهم لم يستطيعوا إعطاءنا أي طعام لأن كل الأماكن مغلقة. وبعد ذلك أحضروا علبة عصير وكيساً من البطاطس المقرمشة لنا ولأطفالنا.

ونحو الواحدة والنصف صباحاً، أطلقوا سراحي أنا وبعض النساء، تاركين في الحجز نحو أربعة نساء وثلاثة أطفال. وكانت بهية إبنة زوجي وابنتها فاطمة، ٢٣ سنة، بين أولئك المستبقيات في الحجز. وأثناء عملية القبض، أغشي على فاطمة بعد أن أصابتها نوبة من ضيق التنفس ولم تفق إلا بعد صب الماء على وجهها. وبعد إبعادها عن أمها، ضربها ضباط الشرطة وسحبوها إلى داخل الحافلة. وتمزقت عباءتها. وجلست إحدى الحارسات فوقها ولوت ذراعها.

وقالت فاطمة فيما بعد: «رأيت الأخريات يعاملن معاملة سيئة ولم أدر هل أبكي لما يصيبني أم أبكي لما يصيبهن». وبهية أم فاطمة، هي إحدى النساء الثلاث اللاتي اعتقلن في سجن الملز – ولم نستطع رؤيتهن أو التحدث إليهن. وقد قيل لنا إنهن سوف تتم إحالتهن إلى المحاكمة، لكننا لا نعلم على أي أساس.

أخفقت الولايات المتحدة والدول الأوروبية في انتقاد الانتهاكات السعودية لحقوق الإنسان بشكل علني إلا في سياق التقارير السنوية رغم تصاعد وتيرتها

إحدى النساء زوجها معتقل منذ سنوات عديدة دون اتهام أو محاكمة، ويقال إنه مريض ويتبول دماً، أخبرت منظمة العفو الدولية بأن قوات الأمن قد ضربتهن وسحبتهن عند اقتيادهن إلى السجن. وقد تم استجوابهن في السجن، لكنها رفضت أن تزودهم بأكثر من اسمها وعمرها ما لم يكن محاميها موجوداً. وذكرت أن مجموعة أخرى من النساء قد أخذت إلى نفس السجن عقب احتجاجهن. وقد أطلق سراحهن بعد ذلك دون توجيه أي اتهام لهن. هذا وتعتبر منظمة العفو الدولية جميع المعتقلين لممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع سجناء رأي وتطالب المنظمة بالإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط.

د. خالد الدخيل في اطروحته:

(تصدّع القبيلة) وراء ظهور الوهابية وليس (الشرك)

هيثم الخياط

تأخر كثيراً، إلى حد ما، قبل أن يقرر نشر إطروحته في الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في لوس انجلوس سنة ١٩٩٨، فموضوعها بالغ الحساسية، ويندّك في صميم المشروعية الدينية للدولة، بل الأخطر من ذلك أنها تنسف الرواية الرسمية حول الأوضاع التي ظهرت فيها الوهابية، ورسالتها وأهدافها. أسباب تأخير نشر الكتاب (٥٦٠ صفحة)، عائدة الى الظروف غير الملائمة، في ظل سيطرة الخطاب الديني السلفي، ولكن مع انهيار(المحرّمات) السياسية والايديولوجية وتآكل هيبة الجهازين الأمني والديني بات الظرف مناسباً. لقد نُصح الدخيل من قبل أمراء كبار من بينهم ولي العهد الحالي الأمير سلمان بعدم ترجمته الى العربية، فقام الدخيل بتجزئة الكتاب وإيصال مضمونه عبر سلسلة مقالات ونشرها في صحيفة الإتحاد الإماراتية في العام ٢٠١٠، ولكنّه توقّف بطلب من الأمير نايف، وزير الداخلية الأسبق.

خصّص الدخيل إطروحته لمناقشة تأريخ وتفسير بعض المؤرخين المعاصرين لنشأة الحركة الوهابية والدولة السعودية، ولحظ بأن هؤلاء خضعوا تحت تأثير النظرية الخلدونية لنشأة الدول وسقوطها، ولذلك أهملوا حتى مجرد الرجوع الى مصادر الحركة الوهابية نفسها، أي كتابات مؤسسها والمتحدّرين من بيته.

كما ناقش التفسير الديني لنشأة الحركة الوهابية، حيث يرى بأن طغيان المسحة الدينية عليها ربما ساهم في تضليل الباحثين وأذهلهم عن الاهتمام بالجوانب الأخرى، ولا سيما الجانب السياسي. يضاف الى ذلك، أن الدخيل يؤكّد من طرف غير مباشر على أن التفسير الديني لنشأة الحركة الوهابية والدولة السعودية هو التفسير الذي تريد الأخيرة اعتماده، بمعنى أن الحركة الوهابية نشأت كرد فعل على مظاهر الشرك وبهدف تصحيح الإعتقاد.

وقد تميّزت إطروحة الدخيل بكونها جادّة وجريئة ونزعت الى تجاوز القراءة التقليدية لنشأة الحركات الدينية، وإخضاعها لقوانين الاجتماع، كما ناقش كل المصادر التي كتبت عن الحركة وعن المجتمع النجدي الذي نشأت فيه. كما درس الرسائل والمخطوطات والمراجع التي تشكّل في مجموعها المصدر الرئيسي لقراءة تاريخ نجد. وخلص في بحثه الى أن التفسير الديني لنشأة الحركة الوهابية هو تفسير هش وضعيف ولا يستقيم مع حقائق الاجتماع والتاريخ. قال ذلك بناء على أن ما ذكرته المصادر الوهابية عن شيوع الشرك في نجد قبل بدء الحركة الوهابية هي مجرد مبالغات ومبررات للتوظيف السياسي، وأن مظاهر الشرك التي ذكرها ابن عبد الوهاب كانت محدودة جداً في نجد، ولا تتجاوز مواقع هامشية في منطقة العارض، ولا تشكل ظواهر مجتمعية بل حالات معزولة، وأنه لا يوجد حتى في المصادر الوهابية أي دليل على وجود مظاهر للشرك في سدير والوشم والقصيم عند بدء الحركة الوهابية في الدعوة والتوسع، فضلاً عن أن المجتمع النجدي كان حنبلياً قبل بدء الدعوة الوهابية، ولا يختلف سوى في مسائل محدودة عمّا قرره الشيخ محمد بن عبدالوهاب في رسائله.

في مقالة (تصدع القبيلة وليس الشرك وراء ظهور الوهابية)، التي كتبها الدخيل، وهي بالمناسبة مختصر مكثّف للغاية لإطروحته للدكتوراه، يؤكد الدخيل على أن نشأة الدولة ترتبط بدرجة الاستقرار والتحضر في المنطقة التي تظهر فيها. ويسأل الدخيل: لماذا قامت الدولة السعودية في العارض، وليس في إحدى مناطق نجد الأخرى؟ ويذكّر بأن العارض، جنوب نجد، هي أحدى أقدم مناطق الاستقرار والتحضر في نجد منذ ما قبل الإسلام. ولفت الى أن الاستقرار والتحضّر يزدادان كلما اتجهت جنوباً، ويتضاءلان كلما اتجهنا شمالاً في منطقة نجد؟. وفي ضوء هذه المعادلة يركّز الدخيل الحديث على ثلاثة أمور: الأولى أن الحركة الوهابية هي الحاضنة الأولى لفكرة الدولة المركزية، ثانياً علاقة الدولة السعودية مع القبائل البدوية في نجد، وثالثاً نسب الأسرة السعودية الحاكمة وعلاقته بطبيعة الدولة.

وبخصوص ظهور حركة الوهابية في حاضرة نجد في القرن الثاني عشر الهجري، أن هذا الظهور لا علاقة له بتدهور الحياة الدينية، أو انتشار الشرك في نجد، كما هو شائع على العكس (جاءت الحركة تتويجاً لعمليات استقرار وتحضر استمرت لقرون منذ سقوط دولة بني الأخيضر في القرن الخامس الهجري..).

وبناء على ذلك، يرى الدخيل بأن الظاهرة التي تؤكّدها المصادر المحلية هي أن القبيلة كانت قبيل ظهور الحركة الوهابية (تعاني من تصدع واضح تمثل في أن العائلة حلّت محل القبيلة في مجتمع نجد آنذاك، وأصبحت الأساس الذي يتمحور حوله البناء الاجتماعي، وليس القبيلة كما كان عليه الحال من قبل). يضاف الى ذلك بروز (ظاهرة المدن المستقلة سياسياً عن بعضها، بما يشبه ظاهرة «دول – المدن» المستقلة في العصر الحديث. كانت هذه البلدات أو المدن تحكم من قبل عوائل). ونتيجة ذلك، أن حكم العوائل كان ينجم عنه عدم استقرار داخل العائلة، وكانت المدن في حالة صراع مرير فيما بينها على المصادر وتوسيع النفوذ، يضاف الى ذلك الظروف الطبيعية الصعبة التي تواجهها المنطقة حيث كانت تتعرّض لدورات جفاف متعاقبة، وكوارث طبيعية وحروب، اتضح أن مجتمع حاضرة نجد كان في القرن الثاني عشر الهجري على حافة الانهيار.

في ظل هذه الظروف الصعبة، ظهرت الحركة الوهابية تحديداً وليس هناك من الناحية التاريخية ما يشير إلى أن الشرك، أو تدهور الحالة الدينية، كان جزءاً من هذا الإطار. ولكن كي تضفي على ظهورها معنى متعالياً ربطته بقضية دينية (حيث أن الوهابية طرحت فكرة التوحيد، وفكرة الدولة المركزية، فإن هذا يعني أن الحركة قرنت التوحيد الديني بالتوحيد السياسي..)، وعليه بات (من المنطقي القول بأن ظهور الحركة جاء استجابة لتصدع القبيلة، ولهدف استبدال القبيلة بالدولة كإطار جديد ومختلف للمجتمع). وأن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حمل فكرة الدولة وليس فقط

فكرة الدعوة، (باحثاً لها عن دعم ورعاية سياسية من قبل أحد أمراء المدن المستقلة). فذهب أولاً الى العيينة، وأميرها عثمان بن معمر، وبدا حينها أنه أقنع هذا الأمير بمشروعه الديني السياسي. لكن بن معمر تراجع تحت ضغوط حاكم الإحساء. عندها ذهب الشيخ إلى الدرعية، وفيها وجد الدعم والرعاية التي كان يتطلع إليهما. اللافت هنا أن الشيخ لم يذهب في بحثه عن الدعم خارج منطقة العارض.

ملاحظة أخرى تعزز فكرة نزوع الشيخ ابن عبد



د. خالد الدخيل

الوهاب نحو الدولة هو أن الحركة الوهابية بخلاف الحركات الدينية السابقة لم يقتصر نشاطها على الفقه، كما كان الاهتمام الوحيد لعلماء نجد، فقد جاءت الوهابية وغيرت وجهة التعليم الديني في نجد، وأصبح التوحيد وليس الفقه، هو محور النشاط العلمي.

في مقالته المعنونة (البعد السياسي لتوحيد الألوهية) نشر في صحيفة الاتحاد الاماراتية بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٠، يميّز بين توحيد الربوبية وتوحيد الالوهية من حيث أن الأول يقتصر على العلاقة المباشرة بين الله والإنسان، أما توحيد الألوهية فهو ينشيء علاقة مختلفة، وهي ذات شقين نظري وعملي، فأما النظري فله صلة بالمعتقد، ولكن على مستوى العبادة العملية فهي تشمل الى جانب الطقوس والشعائر الدينية أموراً أخرى كثيرة مثل العمل والتربية والانتاج والتجارة وخدمة المجتمع وعمارة الارض..وتدخل في هذا الاطار الواجبات السياسية للفرد، كما يقررها علماء الشريعة ومن هذه الواجبات بيعة ولي الأمر، وهذا نابع من قول النبي صلى الله عليه وسلم (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية). ويقول الدخيل (يوحي هذا الحديث، وإن بشكل غير مباشر، بأن إيمان الفرد وإسلامه وأداءه للعبادات خارج إطار الدولة لامعنى له. كأن الاسلام الحقيقي لا يتحقق الا داخل الدولة وعلى الأساس من الإيمان بشرعيتها..). ويستطرد بناء على هذا التأسيس للقول بأن من الواجبات السياسية بحسب العلماء (طاعة ولي الأمر). ويخلص الدخيل للقول: لا يمكن أن يتحقق توحيد الألوهية الا اذا تحققت الوحدة السياسية وقامت الدولة وتحققت الطاعة.

في مقالته حول (الرؤية السياسية لمحمد بن عبد الوهاب) المنشورة في (الاتحاد) في ١٦ يونيو ٢٠١٠ يؤكّد على الدور السياسي لمشروع إبن عبد الوهاب، وإن الصبغة الدينية التي اكتسبها الأخير لا تلغي الهدفية السياسية التي حكمت حركته وإن لم يسعى هو على المستوى الشخصي لتولي منصب سياسي. وعاد الدخيل لشرح ذلك بإسهاب في مقالة أخرى بعنوان (ابن عبد الوهاب: نموذج الدور السياسي لرجل الدين) المنشور في ٣٠ يونيو ٢٠١٠.

لم يرض الكتاب أتباع المذهب الوهابي، كما أثار حفيظة أحفاد ابن عبد الوهاب، الذين غضبوا لأن الدخيل نزع رداء القداسة عن دعوة جدهم وأنزلها منزلة الحركات السياسية المحمولة على أيديولوجية دينية. فقد كتب عبد العزيز محمد آل عبد اللطيف ردّاً بعنوان (نظرات في كتاب الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة)، وأخذ على الدخيل أن بحثه (ذو نزعة مادية في تفسير المواقف والأحداث..)، أي أنه يصعّد من أثر الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي الوقت نفسه يخفّض من شأن البعد الديني وتقليص أثر العقيدة في تلك المتغيّرات. كما أخذ على الدخيل أنه (مولع بالمراجع الغربية، والنقل عنها، والتعليق عليها)، واغفال الرسائل العلمية التي تعالج هذا الموضوع. وأخذ عليه كذلك أنه لم يكن (موضوعياً في توصيفه للدعوة الوهابية..)، بمعنى أن التوثيق لكلام الشيخ محمد بن عبدالوهاب وأتباعه، واستقراء ما حرره (لم يكن حاضراً ولا ظاهراً). وتبع ذلك بملاحظات مماثلة مثل كون الدخيل قاصراً عن الإلمام بتراث ابن عبد الوهاب، وأنه خاض في قضايا عقدية بغير علم وهدى.

ومن الواضح أن صاحب الرد هاله اتهام الدخيل لابن عبد الوهاب بالتناقض حين قال بأن الأخير قال بوقوع الشرك في نجد، فيما قال في مكان آخر بأن غالبية نجد (كانوا يتبعون جادة الصواب). وكذلك أقوال ابن عبد الوهاب في المويس بسب دين الله ورسوله، واتهامه الرؤوساء بمحاولة تضليل الناس بأن ذلك مخالف للحقيقة، أو قوله بتفشي الشرك بما يناقض تماماً الوجهة التاريخية. ويعلّق آل عبد اللطيف بأن الدخيل (لم يفقه كلام الشيخ، ولم يحرّر ما سُطّر في كتب التاريخ، وإنما إغراق في التحليل وفق مقررات سابقة!).

وغضب آل عبد اللطيف من كلام الدخيل حين قال عنه بأنه كان يرى في كل مخالفة للتوحيد بأنها مخالفة خطيرة تكفي لإخراج مرتكبها من الملّة، وقال (وهذا كذب بارد)، على أساس أن الشيخ ابن عبد الوهاب ميّز بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر، والحال أن في رسائل ابن عبد الوهاب وكتاباته ما يشير الى أنه بالفعل كان يوصم مخالفيه بأوصاف قاسية لمجرد أنهم لم يتبعوا تفسيره في التوحيد، فكان يرميهم بالشرك والكفر.

يرد آل عبد اللطيف على الدخيل بقوله أن معظم كتابات خصوم الشيخ قد اختفت، ويقول بأن ذلك غير دقيق، (فمقالات ابن فيروز مطبوعة، وكذا مقالات إبن سحيم موجودة في مخطوط «فصل الخطاب في ردّ ضلالات ابن عبدالوهاب» للقباني، وكذا «الصواعق والرعود» لعبد الله الزبيري، و«فصل الخطاب في الرد على محمد بن عبدالوهاب» لسليمان بن عبدالوهاب، وكذا مقالات وكتابات ابن عفالق.. الخ)..والحال أن هذه لا تمثل سوى جزء ضئيل من عشرات الردود التي اختفت بفعل فاعل، وكان يراد طمسها حتى لا يتعرّف الناس على حقيقة الجدالات التي كانت ثائرة بين ابن عبد الوهاب وبين علماء ورجال عصره.

وعارض آل عبد اللطيف فكرة الدخيل في تبرئة نجد من مظاهر الشرك قبل ظهور الحركة الوهابية، وأن نجد كانت بعيدة عن حالات الشرك (وأن الشرك

نُصح الدخيل من قبل أمراء كبار من بينهم الأمير سلمان بعدم ترجمة رسالته للدكتوراة الى اللغة العربية، فقام بنشرها في (الاتحاد) الإماراتية وتوقف بطلب من نايف

كان ضيق الحدود، وبسيطاً، ومجرد أفراد، وينحصر في «الرياض»..) وكذلك قوله بأن (رسائل الشيخ لا تضمّن دلالات واضحة على وجود الشرك..)، ورجع في ذلك أيضاً الى كتابات إبن بشر التي تتضمن كلاماً يشير الى عدم وجود مظاهر للشرك.

وقام آل عبد اللطيف بذكر قائمة مصادر يثبت فيها أن ظاهرة الشرك كانت عامة، ونقل عن ابن غنام في تاريخه في الجزء الأول قوله (وحكى ما عليه أعراب نجد من كثرة نواقض الإسلام، وأنّ فيهم أكثر من مائة ناقض وما تلبسوا به من إنكار البعث وسبّ الشرع، وتفضيل حكم الطاغوت على حكم الله).

مهما يكن، فإن كتاب الدخيل يعتبر إضافة نوعية في مجال الدرسات الاجتماعية أو بالاحرى الى علم الاجتماع الديني، ولاشك أن نوع المقاربة التي قدّمها تعتبر جادة ومن شأنها أن تحظى باهتمام الباحثين كما ستغضب الحلفاء والرسميين لأنها الكتاب في مجمله ينسف الرواية الرسمية لظهور الوهابية.

رجال الخليج الملثمون

د. مضاوي الرشيد

تحول اعتماد دول الخليج على المرتزقة المستوردة لحفظ الامن الداخلي الى سر مفضوح، ففي أثناء بعض المواجهات بين اجهزة الانظمة والناشطين، لا يستغرب أن يسقط شرطي باكستاني او آخر عربي، كما حدث في البحرين منذ فترة قصيرة. وتتهم معارضات في هذه الدول الانظمة باستعمال المتعاقدين مع الاجهزة الامنية لقمع الحراك الشعبي في الشارع، وقد حصل ذلك في الكويت عندما اتهم مسلم البراك حكومة الكويت باستقدام ٣٠٠٠ شرطي ورجل امن من الاردن لقمع مسيرات الكويت، ناهيك عن عقود مع شركة بلاك ووتر، ابرمتها الامارات لتدريب وتجهيز نفسها لمكافحة ما يسمى بالشغب. اما السعودية فلم تلجأ الى الموارية حينما استقدمت قوة متعددة الجنسيات في التسعينات لدرء عدوان خارجي عراقي مرتقب، وكانت تلك الخطوة العلنية عاملا يثبت عدم جاهزية هذه الدول لتثبيت امن حدودها من عدوان خارجي.

نكاد نجزم ان كل الدول الخليجية لا تواجه معضلة امن/ خطر خارجي، بل ان معضلتها اليوم منبثقة من الامن الداخلي. ومهما كبرت الانظمة الخليجية ونفخت بالخطر الايراني والتهديد الذي يمثله مشروع ايران النووي او قنبلتها المزعومة، الا ان المرحلة الحالية الحرجة قد قلصت هذا الخطر، وتحولت انظار واعلام هذه الانظمة الى خطر آخر تحت مسمى تهديد مد الاخوان المسلمين وتغلغله في المجتمعات الخليجية ومؤسساته التعليمية والدينية والخيرية.

وبعد انتقال الصدام مع الانظمة من الصراع المسلح الذي مثله تنظيم القاعدة على مدى عقد كامل، الى صراع سلمي استلهم ابجدياته من الحراك العربي المتمثل بالمظاهرات السلمية.. وجدت هذه الانظمة نفسها في مواجهة غير متوقعة. فخطابات التحذير من الخلايا النائمة او حتى المؤامرات الانقلابية، قد لا يجدي في هذه المرحلة التي قلبت معايير واستراتيجيات التغيير من العنف المسلح الى الاحتجاج السلمي في الشارع. فخرجت المظاهرات اولا في البحرين ثم الكويت والسعودية لتجد الانظمة نفسها وجها لوجه مع كتلة بشرية تجمع اطيافا متنوعة من الناشطين، وان حاولت الانظمة اسقاط الخطاب الطائفي على مثل هذه الكتل كما حصل في البحرين وشرق السعودية. الا ان محاولة تقزيم وتحجيم هذا الحراك تحت مصطلح الطائفية لا يزال غير قادر على احتواء الحراك والمطالب التي هي بدورها جاءت مختلفة ومتنوعة بين بلد وآخر.

فمن اسقاط الانظمة الى اصلاحها او حتى شعارات اطلاق مساجين الرأي، والمطالبة بحكومات منتخبة.. وجدت الانظمة الخليجية نفسها مع حراك جديد خاصة في السعودية، حيث سقطت ثنائية العنف او مهادنة النظام؛ وتحولت الى استراتيجية تركز على المطالبة بحقوق محدودة كما هو حال الاحتجاجات التي تشهدها السعودية في عمقها وليس على طرفها الشرقي فقط، حينما خرجت النساء في مظاهرات ولو محدودة للمطالبة بمحاكمات عادلة لمساجين الرأي والذي يتهمهم النظام بتهم مبهمة تتراوح بين مناصرة القاعدة، والتعدي على ولاة الأمر أو تعطيل التنمية.

ومع ان كان الحراك السلمي قديم في مجتمعات مثل البحرين والكويت، الا انه لم يتبلور الا بشكل محدود في السعودية خلال الخمسينات والستينات، وقد تم القضاء عليه بسرعة لفتوته وانحساره في حركة عمالية لم تستطع اختراق المجتمع، فبقيت محدودة في محيطها النفطي، وظل المجتمع معزولا عنها غير متجاوب مع مطالبها.. ولذلك لم تتحول بدايات الحراك العمالي الى حركة شعبية. واستعمل النظام حينها استراتيجيتين لوأد ذلك الحراك العمالي:

أولها: القمع المباشر والسجن والنفي لرموز الحركة العمالية، ومن ثم تجريم الاتحادات العمالية.


د. مضاوي الرشيد

وثانيها: استراتيجية تحجيم مشاركة المجتمع في العمل عن طريق استيراد اليد العاملة الاجنبية العربية والآسيوية، بحيث يضمن بذلك تسيير الاقتصاد بمعزل عن كوادر عريضة لها جذور في المجتمع، والاستعاضة عنها بيد عاملة تفتقد للحقوق، وتعتمد على عقود عمل آنية تتجدد حسب الضرورة. وبهذا تم تحييد المجتمع عن تلك المهن التي قد تتبلور حقوقها في تجمعات عمالية او مهنية. فقسمت اليد العاملة الى محلية تتمركز في القطاع العام وتحت سيطرة النظام، ويد عاملة مستوردة ذات وضع آني طارئ.

وقد بدأ هذا النمط يتغلغل في مشاريع خصخصة الامن الداخلي حيث يناط بتنفيذه والحفاظ عليه: كوادر مستوردة ليس لها جذور اجتماعية في البيئة التي تحاول السيطرة عليها؛ ومن هنا جاءت العقود الامنية التي لا تقتصر على استيراد الاسلحة في سوق عالمية مفتوحة، بل وايضاً استيراد الخبرات التدريبية وحتى البشرية لتنزل الى الشارع عند الضرورة، فتقمع كما تشاء دون ان تكون مرتبطة بهذا المجتمع او ذاك عن طريق اواصر

قربى او لحمة اجتماعية، وتكون هذه الشرائح المستوردة جاهزة لتنفيذ الاوامر مقابل الاجر المدفوع لها.

اعتمدت الانظمة الخليجية على الفائض العسكري الذي ترعرع في البلدان العربية تحت مظلة حكم عسكري، واستوردت من الدول العربية الكوادر، التي هي اما مرتبطة بأنظمتها او المطرودة منها. واتجهت أنظمة الخليج الى السوق العالمية الامنية لتشتري المرتزقة وقد انتجت مثل هذه البيئات المعولمة خبرات امنية تسوق نفسها في هذه السوق: من جنوب افريقيا الى اوروبا الشرقية مرورا بباكستان والتي جمعتها سياسة قديمة بأنظمة مثل النظام السعودي، فصدرت باكستان ليس فقط اليد العاملة بل ايضا الرجل المعسكر والذي يبيع خبراته تحت مظلة عقود امنية تبرمها حكومته مع الحكومات الخليجية المحلية، وقد لقي احدهم حتفه مؤخرا في البحرين.

ويمكن اعتبار المنظومة الخليجية للامن الداخلي الحالية امتداد لمنظومة سابقة كان يعتمد الامير او الشيخ او الملك على اساسها في امنه على حلقة صغيرة من العبيد الذين يدينون له بالولاء المطلق؛ ويستعمل جيش حضري وقبلي لحفظ الامن بمفهومه الواسع من امن المدن الى امن الحدود. وبعد تعثر هذه المنظومة نتيجة مصادمات او مواجهات مع السلطة في مراحل تاريخية سابقة، وصلت الانظمة الى قناعة ان الامن موضوع خطير لا يمكن ان يسلم الى تكتلات قبلية معروفة قد تنافس السلطة او تقوض مصلحتها المحدودة، فأبقت على هؤلاء بصورة شكلية استعراضية، وسلمت الملف الامني لاشخاص قد لا يتمتعون بتلك العلاقات او الطموحات الكبيرة، وبذلك خلقت لهم ادوارا في شرطة المرور او السوق، وابعدتهم عن المفصل المركزي في امن الدولة، ما عدا اجهزة المخابرات التي تعمل في دولة الظل المتمثلة بشبكة امنية واسعة متغلغلة في الخفاء، وتدير ملفات الاعتقال والتجسس وغيره من اساليب خفية.

في الشارع الخليجي، خاصة بعد التحول التاريخي الى اساليب الحراك السلمي، كان لا بد من مواجهة الحراك البشري بكتلة بشرية اخرى مطعمة بالمرتزقة المستوردة الملثمة التي تقف على مسافة قصيرة من المتظاهر في مصادمات اصبحت يومية في مناطق كالسعودية والبحرين والكويت. ومن اهم ملامح رجل الامن الملثم: ان لا ملامح له مجازيا وواقعيا، حيث يخفي لثامه هويته محلية كانت او مستوردة، ويتحرر من حزازيات القتل وتبعياته في مجتمعات لا تزال غارقة في اعتمادها على العلاقات الشخصية والتعارف الاجتماعي والتواصل الاسري.

فالملثم المستورد والمحلي بترسانته المنقولة، وادوات قمعه المعروفة، من خراطيم الغاز وقنابله المستوردة، ناهيك عن الذخيرة الحية والقنابل اليدوية، ووسائل نقله العصرية.. اصبح ظاهرة ملازمة للتحول الحاصل على الارض من التهويل بالخطر الخارجي الى واقعية حراك سلمي متكرر يأبى ان يتراجع. ونستطيع ان نجزم ان ظاهرة رجل الامن الملثم تتلازم مع انطلاقة هذا الحراك المكثف الذي لم تشهده بعض الدول الخليجية في العقود الماضية بهذا الشكل رغم وجوده سابقا في مناطق معروفة.

وكلما شككت الانظمة بولاء المجتمعات، كلما ازداد اعتمادها على اللثام الحديث، ووسائل القتل والقمع الجديدة، في محاولة للهروب من مواجهة الحقيقة التي فرضت نفسها في شوارع مدن عامرة تتباهى بالعمران العصري، وساحات اثقلتها يد السلطة وصورها المتناثرة على الجدران والمباني والمؤسسات. إن وجود المجتمع والكتل البشرية في هذه الساحات والشوارع لاهداف غير التنقل والتسوق المنشود والمتوفر.. غيّر المعادلة التي حاولت السعودية وغيرها من الدول الخليجية فرضها، وهي تستهدف تحويل المجتمع من المواطنة الى الاستهلاك. واليوم نجد اطيافا كبيرة وعريضة لم تقتنع بالاستهلاك كبديل للمواطنة والحقوق، ولذلك خرجت الى الشارع طلبا لمنظومة جديدة تحل محل تلك القديمة المشبوهة بالفساد والاحتكار والانتقائية، والتي اثقلت تلك المجتمعات التي ظلت غير مقتنعة بتحييدها الى الابد، وانهكت اقتصادها بل استنزفته تحت شعارات التنمية والاستقرار، وفشلت في توفير اهم حق يطلبه المجتمع وهو حق العمل المصادر والمعتبر كهبة مقابل الولاء المطلق.

في ظل التحولات التاريخية التي تشهدها منطقة الخليج الآن، سيظل رجل الامن الملثم المستورد والمحلي سمة ملازمة تلجأ اليها الانظمة غير المتصالحة مع مطالب شعوبها والتي آثرت خصخصة الامن الداخلي على مستويات متباينة بهدف تحييد المجتمع لتبقى هي المسيطرة على ثرواته وسيادته ومستقبله.

× القدس العربي، ٢٠١٣/٢/٢٤

في مواجهة الإحتجاجات.. الأمن السعودي يستنجد بالدرك الأردني

عقدت السلطات السعودية اتفاقاً أمنياً مع الأردن يقضي بتزويد الأخيرة الأمن السعودي بآلاف العناصر من الدرك الأردني، للعمل بعقود طويلة الأجل نسبياً، وباغراءات مالية كبيرة، وذلك للإستفادة من تلك العناصر المدربة في مواجهة الإحتجاجات الشعبية المتزايدة في عدد من المناطق والمدن السعودية، والتي يتوقع لها أن تتصاعد في الفترة القادمة. وقد اعتبرت هذه الخطوة ضمن الاستعدادات التي يجريها النظام السعودي لضمان جاهزية قواته لمواجهة اية احتمالات غير محبذة في المستقبل.

وكانت السلطات السعودية قد استقدمت في اواخر السبعينيات الميلادية ثلاثين الف جندي باكستاني بقوا نحو عقد من السنين خوفاً من تداعيات التحولات السياسية في ايران والحرب العراقية الإيرانية.

وقالت أنباء مقربة من السلطات الأمنية أن اجتماعاً عقد يوم الإثنين ٢٠١٣/٣/١١ في عمان مع وفد سعودي امني زائر، اتفق خلاله على استقدام ٤٠٠٠ جندي براتب شهري قدره ٢٠٠٠ دينار أردني (أكثر من ١٠٠٠٠ريال سعودي) مع منح مزايا للمستقدمين أخرى تتضمن توفير السكن والعلاج المجاني.

وأضافت الأنباء بأن الجانب السعودي اشترط أن لا تتجاوز أعمار الجنود المستقدمين عن ٢٣ سنة، فيما حصر فئة كبار السن في العسكريين المتقاعدين فقط من الذين يمكن ان يشرفوا على جاهزية القوات المستقدمة او الإستفادة منهم في التدريب.

(فيسك) يكتب عن السعودية وسوريا

تصعيد وتيرة التسليح والحوار المجهض

ليس كل دول الخليج متحمّسة لتسليح الثوار السوريين، خشية الارتدادات العكسية في حال عاد مقاتلوها الى الديار، وذلك للجهاد من أجل دولة دينية صافية

فريد أيهم

تتصاعد وتيرتان في الموضوع السوري: وتيرة التسليح ووتيرة الحل السياسي، وفيما تتحدث أطراف عن ضرورة وضع قيود على تسليح المعارضة السورية كي لا تقع أسلحة حيوية بيد القاعدة، ما دعا وزير الخارجية الأميركية جون كيري من الرياض الى التشديد على إيصال السلاح الى من أسماها بـ (الفئات المعتدلة) في المعارضة السورية. أما الحل السياسي على أرضية مبادرة جنيف، فإن ثمة أطرافاً إقليمية مثل السعودية وقطر وتركيا ترفض مبدأ التسوية خشية أن تأتي الحلول على حسابها، ولذلك فإن واشنطن تمدّ السلاح بيد وتقدّم غصن الزيتون باليد الأخرى..أمام هذه المراوحة والمناكفة والتناقض في المواقف السياسية الدولية والاقليمية، يصبح الميدان ولغة الدم وحدها التي تسود سوريا. ونضيء هنا على أهم ما كتب في هذا الموضوع خلال الشهر الفائت لأهميته.

كتب روبرت فيسك في صحيفة (الاندبندنت) في ٦ آذار (مارس) مقالاً جاء في عنوانه العريض: جون كيري يريد من الخليج دعم الثوّار السوريين. ولكن أي ثوار؟ الناعمون، المأمونون؟ أم أولئك المرعبون، الاسلاميون الإرهابيون؟

وتساءل لماذا لا تريد العائلة المالكة في السعودية تسليح الميليشيا المناوئة للشيعة المفضلة لديها؟

يقول فيسك بأن جون كيري أمضى وقتاً مأساوياً في الخليج. فعليه أن يعرب عن حبه لهم جميعاً ـ الملوك والأمراء والشيوخ ـ وهو بحاجة الى دعمهم ضد بشار الأسد. لأنهم يبعثون بالمال والسلاح الى الثوّار. ولكن أي ثوّار؟ الأشخاص الناعمون، العلمانيون والمأمونون من الجيش السوري الحر أم الاسلاميون الإرهابيون المرعبون الذين هم أيضاً يحاربون الاسد والذين يسيطرون و/أو يفقدون آلاف الياردات المربّعة، والذين سيطروا على عاصمة محافظة الرقّة.

في قطر، كان كيري موافقاً على إبلاغ العالم بأن لديه ضمانات كبيرة بأن الأسلحة يتم إرسالها الى الجماعات المعتدلة في سوريا. مثل هذه الضمانات قد تكون موجودة، ولكنها بلا قيمة. فإذا كانت السعودية وقطر ترسلان الأسلحة الى المعارضة، كيف يمكنهما تحديد بأن (هذه ليست لجبهة النصرة أو الجماعات الإسلامية الأخرى)؟ وحيث أن العائلة المالكة في السعودية وهابية ـ مثل كثير من المقاتلين الاسلاميين في سوريا، وكذلك قتلة ١١ سبتمبر في أميركا ـ فلماذا يجب على السعوديين ألاّ يسلحوا المليشيا المناوئة للشيعة المفضلة لديهم في سوريا؟

السيد كيري يبدو أنه ليست لديه أدنى فكرة. «بشار الأسد فقد الشرعية» كما أعلن عن ذلك، أليس هذا ما يفترض أن يكون قد حدث منذ سنتين؟ (ومن المستحيل أنه سوف يستعيدها؟).



روبرت فيسك

ولكن السعوديين والقطريين يسكبون الأسلحة في سوريا والأميركيون لا يقدرون على ـ ودعنا نقول الحقيقة هنا ـ ضبط من يحصل عليها، ومن يكون الحكّام الشرعيون لسوريا بعد الأسد. والكل في الخليج متفق على أن بشار هو سيء للغاية. ولكن هل السعودية وقطر ـ الشهيرتان بالحريات والديمقراطية البرلمانية وحقوق الإنسان ـ تنويان إقامة ديمقراطية على الطراز الغربي في سوريا؟

السعوديون كانوا غاضبين من سكود الأسد. «هذا لا يمكن أن يستمر» كما أخبر وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل كيري باستمرار هجمات الحكومة السورية بالصواريخ الباليستية على حلب. ونقول نحن جميعاً ذلك أيضاً. ولكن الهجمات تتواصل ـ والسعوديون والقطريون

والأميركيون، وأنا أفترض، والبريطانيون ليس بإمكانهم فعل أي شيء حيال ذلك. وحين سئل كيري في الرياض ما اذا كانت امدادات السعودية بالإسلحة كانت موضع قلق، أجـاب بوهن بالحديث عن امدادات الروس والايرانيين وحزب الله للأسلحة لنظام الأسد.

في عالم يفتقر الى ذاكرة مؤسساتية، لا أحد يسأل لماذا على حزب الله أن يقدم الأسلحة الى نظام الأسد، فيما لا يزال الاسرائيليون يتفاخرون بأنهم قاموا في الشهر الماضي بقصف قافلة أسلحة قادمة من الأسد الى حزب الله. أمر مريك أليس كذلك؟

وفي تقرير لرويتر في ١٨ فبراير الماضي، أعدّه أنغوس ماكدوال وريغان دوهيرتي، بعنوان (السعودية وقطر تضغطان من أجل المزيد من المساعدة للثوّار السوريين).

تتقاسم السعودية وقطر حذر الغرب من صعود المجموعات المتحالفة مع القاعدة في سوريا، ولكن جوابهما يقول بأن لمن خارج سوريا مثلهم أن ينخرطوا بشكل أكبر في دعم الثوار هناك.

الدولتان الخليجيتان المكرستان لإسقاط بشار الأسد يظهر أنهما مقاومتان للضغط الغربي للابتعاد عن القتال، على قاعدة أن بناء روابط عبر الدعم وتقديم المشورة لجماعات المعارضة هو السبيل الوحيد لإبلاغ الآخرين، الجماعات الاسلامية المتشدّدة بأنها مستبعدة.

تريد الولايات المتحدة وأوروبا تفادى تسليح الميليشيات الثورية خشية أن تجد هذه الأسلحة طريقها الى الجماعات الاسلامية السنيّة المتطرّفة القريبة من التنظيمات الجهادية مثل القاعدة.

ينقل الأسد بأن مثل هؤلاء المقاتلين، الذين غالباً ما ينظر اليهم على أنهم المقاتلون الأكثر تأثيراً في معارك سوريا، لتبرير استعمال القوة المفرطة في حرب العامين والتي كلّفت نحو ٧٠ ألف ضحية.

ولكن السعودية وقطر يلمحان الى أنه كلما طال أمد الحرب، كلما استقوى المتشدّدون، فيما المجموعات الأخرى سوف تعاني إن لم تحرم من المساعدة ذات الفائدة، بحسب محللين ودبلوماسيين رسميين في الخليج.

يفيد صنّاع السياسة في الخليج العربي بأن الاستعجال في سقوط الأسد سوف يحد من نفوذ المقاتلين، وكفائدة إضافية، تخفيض النفوذ الاقليمي لحليف الرئيس السوري، أي ايران.

أسلحة للدفاع عن النفس

وزير الخارجية سعود الفيصل قال بصراحة في مؤتمر صحافي في الرياض في ١٢ فبراير الماضي ما نصّه (تعتقد بلادي بأن وحشية النظام السوري ضد شعبه تتطلب تقوية الشعب للدفاع عن نفسه). من جهة ثانية، رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قال (حيث لا يوجد رأي دولي واضح لإنهاء الأزمة في سوريا..فنحن نساعد المعارضة بكل ما تحتاجة، حتى بالأسلحة إن لزم الأمـر للدفـاع عن النفس).



مسؤول خليجي، طلب عدم الكشف عن إسمه، قال بأنه من الضروري بناء روابط مع مجموعات ثورية من خارج القاعدة لتقويتها الآن وفي أي صراع على السلطة في سوريا ما بعد الأسد.

دول الخليج غير ملتزمة بالحظر الأميركي والأوروبي علـى تـصـديـر الـسـلاح الى سوريا، ويقول بعض المحللين بأنهم قدّموا أسلحة الى سوريا العام الفائت، ربما عبر روابط قبلية وتهريب في العراق.

ولكن السعودية وقطر ألمحت الى أن أي دعم سوف يكون أكثر تأثيراً إذا ما قررت القوى الغربية توفير الدعم السياسي والتنسيق والتجهيز والمشورة.

الغرب مسكون بالمثال الليبي

الدول الغربية مدركة لكيفيّة انتشار الأسلحة من ليبيا بعد الثورة المدعومة غربياً في ٢٠١١ إلى دول غير مستقرة مثل مالي، تقول بأن تسليح الثوار تعتبر خطيرة لأن من الصعب التمييز بين المتطرّفين والمعتدلين في منطقة مضطربة وغير منظمة.

يقـول العـرب الخليجيون بـأنـهـم يعرفون الجماعات الإسلامية المسلّحة بصورة أفضل ويرجعون عدم التنظيم الى انعدام الدعم والتدريب الخارجيين.

أسعد شملان، أستاذ العلوم السياسية في الرياض، يقول بأن صعود النزعة القتالية بين المعارضة السورية كـان نتيجة عدم الانخراط مع الثوّار بصورة منفتحة، واقـترح بـأن العرب الخليجيين يجب أن يقوموا بعمل ما.

في يناير الماضي، طالب رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق تركي الفيصل بصورة علنية بتزويد الثوّار السوريين بأسلحة مضادة للدبابات والطائرات (لتحقيق تكافؤ في معركتهم). وقال قبل ذلك بأن من الممكن أن (تصل الأسلحة الى الأشخاص المناسبين). الاسلحة المعقّدة التي تعتمد على الالكترونيات يمكن تعطيلها عن بعد باستعمال إشارات لا سلكية في حال وصولها الى أيدي غير جديرة، حسب قوله.

ليس كل الـدول الخليجية متحمّسة لتسليح الثوار السوريين، ولكن الكل خائف من احتمال الارتدادات العكسية في حال ذهب مواطنوها للقتال في سوريا وفي يوم ما عادوا الى الديار للجهاد من أجل دولة إسلامية صافية. جبهة النصرة لديها تطابق ايديولوجي مع القاعدة، والتي تعهّدت بإطاحة العائلة الحاكمة في السعودية.

في الثمانينات من القرن الماضي دعم الحكّام السعوديون الاسلاميين المدعومين من الولايات المتحدة لمقاتلة القوات السوفياتية في أفغانستان، وهو عامل في ولادة القاعدة، وفي العقد الأخير أغمضوا أعينهم عن رجال الدين الذين يشجّعون السعوديين على الالتحاق بالجهاد ضد الولايات المتحدة في العراق.

في ٢٠٠٣ شنّ السعوديون الذين قاتلوا في كلا النزاعين هجمات في الداخل، ما تطلب رد فعل أمني قاس من قبل الرياض.

المفتي العام في السعودية، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، حذّر الشباب السعودي من الذهـاب الى سوريا للجهاد، ونصح المصلّين، وإرسال الدعم المادي بواسطة (قنوات منتظمة)، بحسب ما ذكرت صحيفة (الجزيرة) في ٧ كانون الثاني (يناير) الماضي.

صحيفة (الأخبار) اللبنانية كانت قد نشرت في ٦ آذار (مارس) الجاري بـأن قادة في المعارضة السورية المسلّحة أبلغوها أن كميات من الأسلحة الأوكرانية اشترتها المملكة السعودية ووصلتهم عن طريق لبنان. وأضافت الصحيفة بـأن أحد الضباط المنشقّين في لقاء معه قرب قرية فليطا السورية قال بأن المسلّحين تلقوا أخيراً كميات من الصواريخ المضادة للدروع وأسلحة دفاعية

متوسطة وخفيفة وصلتهم عبر معابر غير شرعية من لبنان.

في ضوء ما سبق يصبح خيار الحوار والتسوية السياسية السلمية مستبعداً على الأقل من الجانبين القطري والسعودي. وفيما يبدو أن ثمة توافقاً أولياً تركياً ايرانياً مصرياً على إطار حل للأزمة السورية، تبدي السعودية وقطر معارضة عنيدة لكل حل سياسي تسووي، ما يدفع بكلاهما الى تصعيد وتيرة التسليح والتأزيم الاعلامي والسياسي إضافة الى محاولات محمومة لتخريب أي تفاهم تركي إيراني مصري. فثمة مساعي مكثّفة لإفشال أي تقارب مصري ايراني عبر اثارة الموضوعات المذهبية الخلافية، والصدام التركي الايراني المكشوف سورياً وعراقياً.

يرقب السعوديون والقطريون أي تطوّر ايجابي في العلاقة بين القاهرة وطهران، ومؤخراً بين القاهرة وبغداد، خصوصاً بعد زيارة رئيس الوزراء المصري قنديل الى العراق وما تتضمنه من أوجه تعاون استراتيجية وحيوية.

الخلاف المصري الايراني على مقاربة الأزمة السورية لم يكن عميقاً كما هو بين السعودية وايران، فالمصريون متمسّكون برفض الخيار العسكري للحل وكذلك التدخّل الأجنبي، ويقتصر الخلاف على كون الأزمة السورية صنيعة استبداد النظام أم هو مؤامرة غربية، مع ان ثمة في الجانبين المصري والايراني من يعتقد بكليهما. تطوّر آخر لافت هو لقاء معاذ الخطيب مع وزير الخارجية الايراني صالحي واستعداد الأول للحوار مع النظام السوري، وهذا يعني أن الجناح الاخواني في المعارضة السورية هو أول من كسر الجليد مع ايران، وقد يعني ذلك خلافاً بين القاهرة وانقرة في مقاربة الأزمة السورية.

قبول الخطيب بمبادرة جنيف، ثم اعلان واشنطن بأنها مع المبادرة ما يمهد لتوافق دولي واقليمي هو ما دفع الثالوث الخارجي، القطري التركي السعودي الى اتخاذ خطوات تصعيدية عسكريا وسياسياً واعلامياً.

فعلى المستوى العسكري، تزايدت وتيرة التسليح وارسال السلاح بصورة علنية الى المقاتلين في سوريا، بالرغم من معارضة الولايات المتحدة التي أعلنت على لسان وزير خارجيتها بأن السلاح يجب أن يصل الى (الفئات المعتدلة)، ولكن السعودية وقطر وتركيا مصرّة على ان السلاح بما في ذلك السلاح الحيوي والاستراتيجي يجب أن يصل الى المعارضة بكل صنوفها..

سياسياً، نشطت السعودية وقطر في تحرّكها الدبلوماسية من أجل تأزيم المناخ السياسي اقليمياً ودولياً لجهة تعطيل مفاعيل أي تسوية سياسية سلمية أو أي حوار بين المعارضة والنظام السوري..

بدأت الحملة الدبلوماسية من (الجامعة العربية) التي خسرت كثيراً من ثقلها السياسي ووزنها الدبلوماسي بعد أن أصبحت مجرد أداة ضغط تحرّكها السعودية وقطر، فيما أصبح أمينها العام نبيل العربي مجرد موظف لدى حمد بن جاسم..اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة في ٦ مارس الجاري كانت فضيحة بامتياز، فلأول مرة يتم تحت قبة الجامعة العربية دعوة الدول الاعضاء بتسليح معارضة في دولة عربية أخرى! حتى خرجت صحف عربية بانطباع أن الجامعة العربية تحرّض السوريين على التقاتل، عبر تقديم دعوة مفتوحة لكل الدول الاعضاء بأن تقرر بمفردها تسليح المعارضة.

ترافق ذلك مع قيام وفد من مجلس التعاون الخليجي بزيارة الى بيروت في ٥ آذار (مارس) الجاري وتسليم الرئيس اللبناني رسالة لمطالبته بالتأكيد على خيار النأي بالنفس عن الأزمة السورية! فيما التقارير الخبرية، وتصريحات القادة والوزراء السعوديين والقطريين، ومعطيات ميدانية في الحدود اللبنانية السورية تؤكّد بأن سياسة النأي عن النفس بات مهزلة، وأن من يطالب بالالتزام بها يريدها انتقائية. ومن الواضح أن قدوم الوفد الخليجي الى لبنان يستهدف أمرين: إحداث انقسام بين اللبنانيين مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية، والأمر الآخر تخفيف الضغط الميداني، بعد أن عجزت المعارضة المسلّحة عن إحداث اختراقات ميدانية لافتة، وتصعيد خيار التسوية السياسية. بيان دول مجلس التعاون الى الحكومة اللبنانية تضمن تهديداً غير مباشر حين دعا اللبنانيين الى (تفادي كل ما من شأنه تعريض أمن بلدهم واستقراره للخطر) في اشارة واضحة الى انتقال مقاتلين من جبهة النصرة وتفجير ظواهر أمنية ذات طابع مذهبي مثل ظاهرة الأسير في صيدا..

إعلامياً، لم تشهد المنطقة العربية والاسلامية شحناً مذهبياً بالوتيرة التي تجري عليها الآن، لأسباب سياسية معروفة، فقد بات السلاح المذهبي ردعياً إزاء حتى المطالبة بالديمقراطية، وكذلك في الخصومات السياسية، الى الدرجة التي لم نعهدها من قبل.

في السياسة تبدو السعودية وقطر متفقتين على إفشال كل الحلول السياسية السلمية، وإن ما جرى التحضير له طيلة الأسابيع الماضية بخصوص تقريب وجهات النظر بين واشنطن وموسكو يتم التراجع عنه بعد تصريحات جون كيري إثر زيارته للرياض في ٣ مارس الجاري واجتماعه مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون، والاتفاق على التسليح مع الأخذ بالحذر الاميركي بعين الاعتبار من ألا يصل السلاح الى تنظيم القاعدة..

السعودية تخشى من الحل الدولي، لأنها ترى نفسها مستهدفة منه، لأن هذا الحل سيقوم على توافق اميركي ايراني لحل أزمة قديمة بين واشنطن وطهران، وبالتالي فقد تنتهي التسوية الى تهميش دورها الاقليمي. ولذلك، فإن المقاربة السعودية للأزمة السورية تقوم على رفض أي حل دولي ـ اقليمي، وترى بأن الحل يجب أن يقتصر على الدعم العسكري وتفاهم ضيق بين بعض الدول العربية وواشنطن والاتحاد الأوروبي فحسب، مع التأكيد على استبعاد ايران والعراق وروسيا والصين من أي حل..

تصريحات سعود الفيصل في ٤ مارس الجاري حول الملف النووي الايراني والمفاوضات بين طهران ومجموعة ٥+١ كانت لافتة في كمية التوتّر المندسّة فيها، حين رفض حتى مبدأ التفاوض، وطالب بوضع حد زمني صارم له. قال بـ (ضرورة التباحث بجدية وعقلانية ووضع التزامات واضحة أمام الجميع، هذا هو معنى التفاوض، فالتفاوض ليس أن نأتي بأحد نتفاوض معه ليخادعنا ويتلاعب بنا، بل هذا أسلوب خاطىء في التفاوض، ويجب أن تكون المفاوضات جادة الى أقصى حد ممكن..)، وأضاف (هذه العوامل غير موجودة عند الايرانيين، ولم يثبتوا لأي طرف جديتهم في المفاوضات، فقد واصلوا التفاوض لمجرد التوصل الى مزيد من المفاوضات في المستقبل..)، وصعّد لهجته بالقول (على ايران أن تبدي الدافع والتفهّم الواضح بأن التفاوض سيكون محدوداً من الناحية الزمنية، وأن يفوا بكل الشروط التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاق حظر انتشار التسلّح النووي).

تصريح متطابق ومتزامن كان لرئيس وزراء الكيان الاسرائيلي بنيامين نتنياهو في ٤ مارس الماضي، حيث قال بأن استئناف الجهود الدولية للتفاوض بشأن كبح البرنامج النووي الايراني جاء بنتيجة عكسية باعطائه طهران مزيدا من الوقت للعمل على صنع السلاح النووي. وأضاف (ان الشيء الوحيد المكتسب من هذه المحادثات هو كسب الوقت..).

في نهاية المطاف، فإن تعقيدات جديدة دخلت على الأزمة السورية، ويخشى من تداعياتها على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة، لأن ما يجري الآن لا يمكن معالجته في سنة أو سنتين، هذا في حال نجح العقلاء على مستوى العالم والمنطقة في وقف العنف واطلاق الحوار بين المعارضة والنظام، وانقاذ الشعب السوري من حمامات الدم، والتصفيات المتبادلة.





الرشاوى المالية ودعم الثورة المضادة

الإصلاح المتدرّج والتحديات الصعبة في السعودية

سامر الياس

أفلحت المملكة العربية السعودية في التخفيف من آثار الربيع العربي على داخلها. واستخدمت مواردها المالية الضخمة لتشكيل حائط صد يمنع عنها رياح التغيير العاصفة في المنطقة. وباشر الملك عبد الله ببعض الاصلاحات لكن المملكة تقف أمام تحديات صعبة تتعلق باستكمال الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية، وتأثيرات الجوار المضطرب، وكذلك ضمان انتقال سلس للحكم من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز إلى أحفاده.

ثروات النفط للتخفيف من تأثير الثورات

ومنذ بداية موجة الثورات أمطرت العائلة المالكة مواطنيها بمليارات الدولارات، وخصصت موازنات ضخمة من أجل تخفيف حالة الاحتقان الاجتماعي، ففي مارس/ آذار ٢٠١١، وزّع العاهل السعودي على مواطنيه عشرات المليارات من الدولارات، وباشر في بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة بطالة الشبان والفساد ونقص المساكن. وخصصت الموازنة ١١٠ مليارات دولار للنفقات الاجتماعية مما ساعد على عدم قيام احتجاجات واسعة، كما أقرّت المملكة إنفاق ٢١٩ مليار دولار على الرعاية الاجتماعية ومشاريع البنية الأساسية في العام الحالي في أكبر موازنة في تاريخ السعودية على الإطلاق.

وتواصل السعودية تحفيز النمو الداخلي بزيادة الانفاق العام للحد من تبعات تباطؤ الاقتصاد العالمي، والتخفيف من احتمال انتقال الاحتجاجات إليها في الاقليم المضطرب، وتعتمد السعودية على الموارد الضخمة من تصدير النفط الذي تحسنت أسعاره في السنوات الأخيرة، ما سمح لها باطلاق مشروعات ضخمة في البنية التحتية الأساسية، وتوفير احتياطات نقدية تتجاوز ٦٠٠ مليار دولار تضمن عدم التأثر في حال انخفاض أسعار النفط عالميا. وتبنت الحكومة أخيرا حزمة اجراءات قيمتها ١٣ مليار دولار على برامج المعونات الاجتماعية، وإعانات البطالة. كما قررت زيادة الانفاق على التعليم والرعاية الصحية بنحو ٢١ في المائة، والخدمات الاجتماعية قرابة ١٦ في المائة. ورغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وصلت في العام ٢٠١٢ إلى (٦،٨) في المائة، وارتفاع حجم اقتصادها عن ٧٢٧ مليار دولار إلا أن الاقتصاد السعودي مازال معتمدا على الموارد التي يجلبها انتاج نحو (٩،٦) مليون برميل يوميا، وعدم نمو القطاعات غير النفطية بالشكل المطلوب.

كما تواجه السعودية تحديات في مجال السكن، والتضخم في أسعار الغذاء، ومعدلات بطالة تصل إلى ٢٥ في المائة في أوساط الشباب السعودي ما بين ٢٠ و٣٠ عاما.

إصلاحات سياسية متواضعة

شدد الملك عبد الله على أن «التطور الذي نسعى له جميعاً يقوم على التدرج بعيداً عن أي مؤثرات». توجه الملك إلى أعضاء مجلس الشورى الجديد بكلمة مقتضبة، في ١٩ فبراير/ شباط، أبدى فيها الأسف لأنه لا يستطيع مصافحة أعضاء المجلس المعينين واحتضانهم، وفيما يخص النساء اللواتي يتمثلن لأول مرة في المجلس أعرب الملك عن أمله في أن «يوفقهن لما يحبه ويرضاه».

ظهور الملك في مجلس الشورى الجديد الذي مثلت فيه النساء بثلاثين عضواً، أي خمس أعضاء المجلس، أثار جدلا كبيرا في المملكة حول دور المرأة في الحياة السياسية. فتمثيل النساء يعد تطورا كبيرا وفق كل المقاييس في بلد مازالت المرأة محرومة من حقوق كثيرة تبدأ من عدم قدرتها على فتح حساب مصرفي، أو السفر دون محرم وموافقة ولي الأمر، إلى عدم السماح

لها بقيادة السيارة. ويفتح منح المرأة الحق في التصويت في الانتخابات البلدية في العام ٢٠١٥ الباب أما دمجها في الحياة السياسية في شكل كامل. ومما لا شك فيه أن قضية مشاركة النساء سوف تبقى قضية إشكالية في المستقبل، فالملك «الإصلاحي» قرر الاعتراف بدور المرأة، ومنحها بعضا من حقوقها لكنه مازال حريصا على عدم فتح مواجهة كبيرة مع القيادات الدينية المتزمتة فبعد قرار إشراك النساء عدل الملك اللائحة الداخلية لمجلس الشورى وتضمن التعديل تخصيص بوابة للنساء للدخول والخروج من القاعة وتحديد مكان لجلوسهن بحيث يمنع الاختلاط في القاعة الرئيسية للمجلس. ويشير التعديل المذكور إلى قوة التيارات الدينية وتأثيرها في الحياة السياسية السعودية.

ومع تسجيل الخطوات الإصلاحية التي اتبعها الملك منذ العام ٢٠٠٦ فإن معظمها مازال معطلا، أو بحاجة إلى توسيع في ظل الأوضاع التي تعيشها المنطقة وارتفاع سقف المطالب. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن إصلاح النظام القضائي يبقى ناقصا إذا لم يستكمل بتخفيف دور الشريعة في المحاكم. ولعل الأهم أن الإصلاحات في مجلس الشورى يجب ألا تقتصر إلى إدخال النساء، بل يجب أن تتضمن توسيع دور المجلس كهيئة تشريعية، ورقابية على عمل الحكومة والوزارات، والانتقال لاحقا إلى انتخاب هذه الهيئة بدلا من التعيين. فعمل المجلس الحالي لا يتجاوز إسداء النصيحة دون أي سلطة على المحاسبة. ويجب أن تتكامل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية من أجل وضع إطار قانوني يضمن تنفيذها. ويسهل حل مشكلات البطالة، ومكافحة الفساد، وغيرها.

معضلة الخلافة المعقدة

فاجأ الملك عبد الله المراقبين بتعيين الأمير مقرن بن عبد العزيز نائبا ثانيا لرئيس الوزراء في بداية الشهر الحالي. وحسب العرف المتبع في نقل السلطات فإن من يتسلم هذا المنصب مرشح لولاية العهد. وتثير الخطوة تساؤلات حول أسباب التعيين خصوصا انه يأتي بعد نحو نصف عام من إقصاء مقرن عن منصبه في رئاسة إدارة الاستخبارات العامة، وتناقض تعيينا سابقا جرى منذ ثلاثة أشهر عندما رقي الأمير محمد بن نايف إلى منصب وزير الداخلية في خطوة اعتبرها مراقبون لتجهيزه كملك محتمل.

وتعد مسألة الخلافة في النظام السياسي السعودي مسألة معقدة جدا. فالنظام الأساسي بعد وفاة الملك عبد العزيز آل سعود كان يقضي بانتقال الحكم إلى أبنائه حسب العمر والكفاءة، وليس حسب المتبع في الأنظمة الملكية من الأب إلى الإبن، ولم يتبق على قيد الحياة من أبناء عبد العزيز أكثر من ١٣ ولدا، ومع استمرار حكم العائلة كانت تتناقص الفترة الزمنية لحكم كل ملك نظرا لتقدمهم في العمر. وفقدت السعودية في العامين الأخيرين وليين للعهد، وفيما يشارف الملك عبد الله على التسعين من عمره، ولا يستطيع الوقوف منتصبا بعد خضوعه لعدد من العمليات على العمود الفقري، فإن ولي العهد الحالي سلمان ليس أفضل حالا فهو في السابعة والسبعين ويعاني عدم القدرة على التركيز الذهني.

ورغم أن الملك عبد الله أقر تشكيل هيئة البيعة في العام ٢٠٠٦ من أجل حسم موضوع انتقال الحكم بين أفراد العائلة الحاكمة فإنها لم تفعّل حتى الآن، الا انها لم تختر ولاة العهد الجدد عقب وفاة الأمير سلطان في العام ٢٠١١ أو الأمير نايف. واقتصر دور الهيئة على المصادقة على قرار الملك عبد الله.

ويواجه تعيين مقرن تحديات في أن ترفض أجنحة من الأسرة الحاكم تعيينه انطلاقا من أنه يعدّ ابنا من إمرأة يمنية، وقد يثير أخوته غير الأشقاء أو ابناؤهم هذه المسألة. وقد يعطل تنصيبه ملكا «الأخوة السديريون» وأبناؤهم، فمجموعة الأخوة الأشقاء الذين تُطلق عليهم هذه التسمية نسبة إلى أمهم «حصة السديري» يمثلون كتلة مهمة في العائلة المالكة في العقود الثلاثة الأخيرة، مقابل الملك الحالي الذي لا يملك أخوة أشقاء، ومقرن الذي ينطبق عليه الحال.

وبعد إعادة التعيينات إثر وفاة الأمير سطام وقبلها في المنطقة الشرقية والمدينة المنورة، ومحافظة تحالف «السديريون» على قوتهم تزداد صعوبة التكهن في مآلات الأمور بالنسبة للخلافة، وانتقالها إلى جيل أحفاد الملك عبد العزيز، ومن باب التخمين فإن انتقاء مقرن في منصبه كنائب ثان لرئيس مجلس الوزراء يعد تمهيدا لتنصيبه ملكا، مقابل تعيين متعب الإبن الأكبر للملك الحالي وليا للعهد، وتحقق هذا السيناريو ممكن عمليا فالملك يمكن أن يلغي هيئة البيعة، ويتخذ الإجراءات التي يراها مناسبة فالنائب الثاني يصبح وليا للعهد بالاتفاق وليس القانون. ومن المرجح أن تخرج الخلافات حول الخلافة وانتقال السلطات إلى الأجيال المقبلة من داخل أسوار القصر الملكي مع عدم وجود آليات واضحة لموضوع الخلافة.

تأثيرات الجوار المضطرب

وتواجه السعودية تحديات كبيرة في وسط جوار إقليمي مضطرب فقد اتبعت الرياض سياسة مزدوجة في التعامل مع الثورات العربية. فبينما دفعت بقوات درع الجزيرة إلى البحرين لفض المظاهرات بالقوة، خرجت بعد اشهر عن صمتها فيما يخص الملف السوري وبعد توجيه دعوة للاصلاحات انتقلت إلى الدعوة لتسليح المعارضة السورية ومدها بالسلاح لانهاء حكم الرئيس بشار الأسد. ومازالت علاقاتها متأرجحة مع الأنظمة الجديدة في مصر وتونس وليبيا. وتسعى السعودية إلى احتواء تأثير إيران على الأوضاع الداخلية في المملكة، وبلدان مجلس التعاون واليمن. وتزداد الحاجة إلى صوغ سياسات داخلية تنهي التعامل مع الشعوب وفق الآليات السابقة، وتقتضي صوغ علاقة يكون فيها الشعب مؤثرا ومتأثرا بقرارات القيادة.

واستدراكاً؛ فإن السعودية تملك احتياطات مالية كبيرة من أجل وقف الاحتجاجات لأسباب اقتصادية على المدى المنظور، لكنها في أشد الحاجة إلى تنبي استراتيجية واضحة لتخفيف الاعتماد على النفط الذي يزود المملكة بنحو ٨٠ في المائة من دخلها، وتنويع مصادر الدخل، والاستمرار بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية والتعليم، وحل أزمة البطالة بدعم مشروعات انتاجية. ويجب أن يتلازم الإصلاح الاقتصادي مع إصلاح سياسي يراعي أوضاع المنطقة الملتهبة، فالمآلات المأسوية لأوضاع البلدان التي شهدت ثورات قد تؤجل ثورة الناس لكنها لا تحل أسباب الاحتقان في الشارع، كما أن على القيادة مواصلة الإصلاحات الاجتماعية مثل إشراك المزيد من النساء في أماكن العمل رغم معارضة المحافظين الذين يدينون مثل هذه الإصلاحات ويعتبرونها منافية للإسلام، والتخفيف من تهميش المناطق الشرقية. ومن المهم بناء سياسة خارجية جديدة تراعي الاستراتيجية الأمريكية للخروج من المنطقة، والتغيرات التي أطاحت بكثير من حلفاء الرياض في العامين الأخيرين، وأخيرا إيجاد صيغة لآلية انتقال الحكم ضمن الأسرة المالكة لضمان بقاء سلطة آل سعود بعد نحو ثمانين عاما من تأسيس المملكة الثالثة على يد الملك عبد العزيز.

عن موقع روسيا اليوم: ٢٠١٣/٢/٢٠

التغيير في السعودية.. بلا مفاجآت وبالتدريج!

في سياق متابعة ما تكتبه الصحافة الاجنبية عن المملكة السعودية، التي باتت مركز جذب استثنائي لوسائل الاعلام في الآونة الأخيرة، يبدو أن هناك اجماعاً على أن التغيير في هذا البلد بات حتمياً، ولكن الاختلاف يكمن في وتيرته وطبيعته. مجلة فورين بوليسي نشرت في ١٩ فبراير الماضي مقالة للكاتب مايكل ستيفنز بعنوان (مملكة بلا مفاجئات). هنا نصه.

بقدر ما تتغير الأشياء في المملكة السعودية، بقدر ما تبقى الحقائق هي نفسها. بعد عامين من محاولة توجيه مسار الربيع العربي، انغلقت المملكة السعودية على نفسها. فقد فتح الملك الثمانيني، عبدالله، الطريق، في العام الماضي، لجيل جديد من الأمراء الأصغر سناً ليحلوا بسرعة محل أعضاء الأسرة الحاكمة المسنين والأقل أهلية وقدرة. وفي الواقع، ليست آثار وتداعيات موجة الانتفاضات في منطقة الشرق الأوسط هي التي تشغل بال المراقبين السعوديين هذه الأيام، ولكن ما يهمهم أكثر هو إدارة انتقال السلطة من أبناء إلى أحفاد ابن سعود، مؤسس المملكة.

التغيير قادم إلى المملكة السعودية، ولكن مع ذلك، فإن المتوقع أن تظل بعض الحقائق الأساسية حول المملكة كما هي. فالعربية السعودية لا تزال حليفا قويا للغرب، وسوف تُبقي على تدفق النفط، وربما الأهم من ذلك، ستبقى بمنأى عن الانتفاضات التي انتشرت في أنحاء العالم العربي. وبينما رأى محلل وكالة المخابرات المركزية السابق، بروس ريدل، أن (الثورة في المملكة العربية السعودية ما عادت أمراً غير وارد)، فإنه في حقيقة الأمر، وبالنسبة للغالبية العظمى من السعوديين، لا تزال الثورة حدثاً مبهماً تقريباً. ويهدف نهج العائلة الحاكمة في عملية الاستخلاف إلى إبقائه على هذا النحو.

ومن المرجح، ظاهرياً، أن الأمير مقرن بن عبد العزيز، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السعودي الأجنبية، وهو في ٦٧ من عمره، ويعتبر في سن الشباب مقارنة بإخوته، يتولى السلطة في السنوات المقبلة، بعد وفاة أخويه عبد الله وولي العهد الأمير سلمان. لقد تم تعيين مقرن نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء هذا الشهر/ فبراير، وهو ما يعني تقليدياً أنه سيكون الثالث في ترتيب العرش. وأما هل سيصبح ملكا في غضون خمسة أشهر أو خمس سنوات، فهذا يعتمد على صحة الملك وولي العهد.

ولكن هذا ليس كل شيء. ربما كان أكثر أهمية من تعيين مقرن هو تمكين الملك عبد الله للأمراء الأصغر سنا من أدوار بارزة داخل المملكة. وترقيتهم تعني تحسين الحكم مع تعزيز الدعم الخارجي، بما يسمح للمملكة السعودية مواصلة الإصلاح الداخلي بوتيرة

> **سواء حسنّت السعودية من سجّلها ووضعها الداخلي أم لا، فإنها ستظل حليفاً إقليمياً لا غنى عنه للولايات المتحدة وحلفائها، ومصيرها مرتبط بمصالحهم**

خاصة بها. ويجب على واشنطن ولندن وحلفاء المملكة السعودية التقليديين الآخرين، بشكل خاص، أن لا يقلقوا من هذا الانتقال. إذ لا تزال ضمانات دفاع الولايات المتحدة وبريطانيا تعززان موقف الردع للمملكة، وخاصة بالنظر إلى التهديد المفترض من إيران وبرنامجها النووي.

بغض النظر عن الطريقة التي تُدار بها معركة الخلافة بين جيل الشباب، فليس هناك ببساطة اتجاه داخل بيت آل سعود لتقويض أركان سياستها المملكة الخارجية. قد لا تكون السعودية الحليف الأكثر قبولاً للبعض



ملوك السعودية: ولاء ثابت لواشنطن والغرب

في الغرب، ذلك أن معاملتها للنساء والأقليات تخلّت عن كثير مما هو مطلوب. ولكن أولئك الذين يعرفون المملكة، يعلمون أن السعوديين، وفي جميع مناحي الحياة، يتحركون ببطء إلى الأمام بثبات، سواء أكان ذلك في مناقصة عقود البناء، أم الإصلاح السياسي أم التغيير الاجتماعي.

الإصلاح قادم إلى المملكة السعودية، وإن كان ببطء. ومن ذلك تعيين ٣٠ امرأة خلال يناير الماضي في مجلس الشورى، وهو مجلس استشاري من ١٥٠ عضواً مع القدرة على صياغة القوانين، الذي طال انتظاره، ولكن مع ذلك يعتبر خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للمملكة، وخاصة أنه صدر بعد أقل من ستة أشهر من السماح للرياضيات السعوديات للمرة الأولى بالتنافس في دورة الألعاب الاولمبية. وكلا هذين التحركين يمثلان خطوة إيجابية إلى الأمام بالنسبة لهذا البلد، وسوف يكون لهما آثار دائمة وأساسية على النسيج الاجتماعي في المملكة السعودية.

الخطوات التي اتخذها الملك عبد الله على محمل الجد، واعتماداً على قوة شخصيته، تشير الى أن العاهل الكهل (الملك عبد الله) أزال الكثير من العقبات في طريقه، فالمستشارون والشيوخ المحافظون المعطلون الذين اعترضوا على هذه الإصلاحات الاجتماعية هي شهادة على عزم الملك. ولكن سواء حسنّت السعودية من سجّلها ووضعها الداخلي أم لا، فإنها ستظل حليفاً إقليمياً لا غنى عنه للولايات المتحدة وحلفائها. ويرتبط مصيرها

بمصالح العديد من الدول الغربية، وخاصة قدرة المملكة على إنتاجها المستمر لحوالي ٩،٢٥٠،٠٠٠ برميل من النفط يومياً. وهي تدعي أيضا أنها قادرة على إضافة ١ مليون برميل إلى السوق العالمية في وقت قصير، إلى جانب أكثر من ٣ مليون إضافي مع مرور الوقت، مما يجعلها الدولة المنتجة الحقيقية في العالم التي لا بديل عنها، والقادرة على الحفاظ على تدفق النفط حال تعطله في مكان آخر.

وعــلاوة على ذلــك، فقد وجـدت الـدول الغربية والمملكة السعودية عدواً مشتركاً ممثلاً في تنظيم القاعدة، الأمر الذي عزّز التعاون بينهما بشأن القضايا الاستخبارية ومكافحة الإرهـاب. وفي هذا الشهر (أي فبراير الماضي)، انكشف أمر وجود قاعدة أميركية للطائرات من دون طيار في المملكة، وقد استُخدمت لتوجيه الضربات الجوية القاتلة ضد تنظيم القاعدة في اليمن. وكان تبادل المعلومات مفيداً أيضاً في تحديد العديد من التهديدات للدول الغربية. ومما يدل على أهمية المملكة السعودية في جهود مكافحة الإرهـاب، لقاء وزير الداخلية السعودي محمد بن نايف بأعلى الدوائر في زياراته إلى العواصم الغربية، مما لا يُتاح إلا

سيلعب المال السعودي دوراً هاماً في تحديد موازين القوى في سوريا والعراق ومصر، وكلّ منها يمر باضطرابات داخلية هائلة

نادراً لنظرائه من الدول الأخرى.

وللسعوديين الكثير من النفوذ في جميع أنحاء الشرق الأوسط بما يضمن عدم معاداتها للمصالح الغربية. لنأخذ البحرين، على سبيل المثال، والتي بـدأت حاليا جولة أخرى من الحـوار الوطني، لتضميد الجـراح الطائفية التي نكأتها انتفاضة فبراير ٢٠١١، حيث إن المساعدة السعودية – المالية منها والعسكرية – تعتبر أداة حيوية وفعالة بالنسبة لنظام حكم عائلة آل خليفة في سعيها لتأمين مملكتها الصغيرة. وحتى حزب المعارضة الشيعي «جمعية الوفاق» يُقرّ بالدور المركزي الذي على المملكة السعودية أن تضطلع به لإقناع المتشددين من الموالين للحكومة من أجل التوصل إلى اتفاق معقول. شئنا أم أبينا، لا يمكن إجراء أي اتفاق سياسي في البحرين من دون بعض موافقة المملكة السعودية.

في اليمن، الحديقة الخلفية التقليدية للمملكة السعودية، سيكون من غير المعقول أن نتصور الرئيس عبد ربه منصور هـادي يكسب السيطرة على كامل تـراب البلد من دون مساعدة السعودية وتمويلها، أو من دون هجمات الولايات المتحدة بالطائرات من دون طيار على المتشددين من الأراضي السعودية. واضافة الى ذلك، يلعب المال السعودي أيضا دوراً هاماً في تحديد موازين القوى في سوريا والعراق ومصر، وكلّ منها يمر باضطرابات داخلية هائلة. وترى المملكة السعودية، في نهاية المطاف، في هذه الدول الثلاث أهدافاً للتوسع الإيـراني، الـذي تقاومه بشدة. وهذا يعني، في حالة سوريا والعراق، أنها تعارض أيضاً إمكانية استمرار التمكين الشيعي من الحكم. الاتصالات القبلية الوثيقة التي عقدها أعضاء في عائلة آل سعود الحاكمة في مناطق شرق سوريا ومحافظة الانبار العراقية، تسمح للسعوديين بتوسيع نفوذهم في تلك المناطق. على هذا النحو، يجب أن يفهم تأثيرها في مجرى الأحداث واحترامها.

وأولئك الذين يؤمنون بالرؤى، يسردون العديد من العوامل، يرون أنها تنذر بكارثة وشيكة في المملكة، ويشيرون في هـذا إلى انفجار الشباب وارتـفـاع معدلات البطالة لما دون ٣٥ من العمر، والمسائل الأمنية في المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية، والاستهلاك الضخم للنفط بما يفوق طاقتها، وقضايا المــرأة والـتـوتـر بـين الليبراليين والمحافظين، واحتمال عدم الاستقرار في الأسرة الحاكمة في عملية تسليم السلطة إلى الجيل الأصغر من الأمراء.

هـذا التحليل، يفترض أن السعوديين سيسعون إلى سقوط بالجملة لمملكتهم، إلا إذا لم يتعرضوا لاضطهاد كبير من هياكل الحكم والمؤسسة الدينية المحافظة. ولكن هذا التحليل يستند لسوء فهم أساسي لما هي عليه المملكة السعودية، وكيف ينظر السعوديون لحكومتهم. أولئك الذين يعتقدون بالكارثة السعودية المقبلة غالباً ما يرصدون عدداً من العوامل الى تشير الى مأساة وشيكة ـ انهمار شبابي، بطالة واسعة بين السعوديين تحت سنة ٣٥، قضايا الأمن في المنطقة الشرقية ذات الاغلبية الشيعية، استهلاك محلي للنفط يفوق طاقة الانتاج، تمكين نسائي إجتماعي وإقتصادي، توترات ليبرالية ـ محافظة، عدم إستقرار كامن في العائلة المالكة حيث تنتقل السلطة الى الجيل الشاب من الأمراء.

الاضطراب في المنطقة الشرقية خطير وبحاجة الى تهدئة عاجلة، ولكن هذا الموضوع طويل المدى كـان محصوراً بصورة كاملة تقريباً في تلك المنطقة، ولم يسهم كقادح للهب الاحتجاج في المناطق الأخرى. أكثر من

حيث الدين هو الجزء الهام للحياة اليومية، ليس هناك شيء يهدد العائلة المالكة مثل أولئك الذين يريدون إثبات بأنها انحرفت عن الصراط المستقيم

ذلك، فإن أولئك الذين يتنبئون بسقوط النظام السعودي ينسون غالباً حقيقة هـامة. فخلال الخمس عشرة سنة الماضية، كانت العائلة المالكة تجابه تهديداً خطيراً ضد مشروعيتها من قوى التطرّف الاسلامي. وبإمكان المرء العودة الى عام ١٩٧٩، والتي شهدت قيام المئات من المتطرّفين باقتحام الحرم المكي، ورؤيـة جـذور القضايا التي واجهت الامن الداخلي للمملكة.

في بلد حيث الدين هو الجزء الهام الى حد كبير للحياة اليومية، ليس هناك شيء يمثل تهديداً للعائلة المالكة مثل أولئك الذين يريدون إثبات بأن المملكة قد انحرفت عن الصراط المستقيم. حقاً، فـإن انتفاضة عدد محدود من معارضي القاعدة ـ تعدادهم في الغالب بأقل من الآلاف ـ قد يبدو مثل قضية بسيطة بالقياس الى مئات الآلاف من المصريين الذين تدفقوا على ميدان التحرير، أو أكثر من ٦٠ ألف قتيل سقطوا في أعقاب الثورة ضد بشار الأسد في سوريا. ولكن الحركة الجهادية رغم ذلك مثّلت تهديداً وجودياً للمملكة لأنها تضرب صميم مشروعية النظام.

وجوه حجازية

أسرة بابقي

وهـي مـن الأسـر العلمية بمكة المكرمة، ومن أعيانها:

١/ سعيد بن عبدالرحمن بابقي (ت ١٠١٥هـ - ١٦٠٦م): وهو عالم فقيه، من أعيان مكة في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي. قال العجيمي: هو (ممن اشتغل بالعلم، ولازم التعليم والإرشاد والتربية. أخذ ببلده ثم سافر الى الحرمين فقطن بمكة، وكانت مشحونة بالأكابر، فأخذ بها عن الإستاذ الشيخ أبي الحسن البكري (٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م) والشيخ عبدالرحمن العمودي (ت ٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م). وممن لازمه السيد سالم بن أحمد شيخان (ت ١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م) فقرأ عليه (الإحياء) ثلاث مرات فيما سمعت)(١).

من الآخذين عنه: السيد عقيل بن عمران باعمر العلوي، والسيد محمد بن عمر بن اسماعيل العلوي، وغيرهما. قال العجيمي: (وكتب بخطه كتباً وألف شرحاً على قصيدة السيد!، ثم قرأ الإحياء خصوصاً وكتباً أخرى)(٢). وهو صاحب الزاوية الشهيرة بجبل أبي قُبيس قديماً. كفَّ بصره آخر عمره، وتوفي بمكة المكرمة(٣).

٢/ سعيد بن صالح بن سعيد بابقي (١٢٨٤-١٣٩٤هـ/ ١٨٦٧-١٩٧٣م): من فضلاء مكة، معمَّر، محبٌ للعلم وأهله. درس في الحرم المكي على السيد عباس المالكي (ت ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) ثم على ابنه السيد علوي (ت ١٣٩١هـ/ ١٩٧٠م)، وكانت له حملات خيرية للحجاج الوافدين والمقيمين. توفي عن ١١٠ سنوات بمكة المكرمة(٤).

٣/ أحمد صالح محمد بابقي: أديب وشاعر. مولده سنة ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م، تعلم القرآن الكريم على يد الشيخ محمد صالح باحيدرة بمكة. حاز عضوية النادي الأدبي بجيزان. له تشطيرات على قصائد لبعض المعاصرين كالأمير عبدالله الفيصل، وإبراهيم ناجي، وبشارة الخوري، وغيرهم. صدرت بعضها في كتاب بعنوان (فجر النهضة). تولى اصداره الأديب عبدالرحمن يحي الرفاعي. ومن تشطيراته هذه الأبيات على قصيدة (الأطلال) الشهيرة لابراهيم ناجي:

يا فؤادي لا تسلْ أين الهوى
(هو زهرٌ فتلاشى وذوى)
(ولقد قال حكيمٌ إنه)
كان صرحاً من خيالٍ فهوى
اسقني واشربْ على أطلاله
(تنتشي ما كان في سَقط اللّوى)
(واستمعْ مني قريظاً شيّقا)
واروِ عنّي طالما الدمعُ روى

(١) حسن بن علي العجيمي، خبايا الزوايا في ذكر بعض الأكابر المشهورين بمكة المشرفة وذكر ما تيسر من الزوايا، مخطوط، مكة المكرمة: مكتبة الحرم، رقم ٢٨٠٤/ تراجم، لوحة ٤٥.

(٢) العجيمي، مصدر سابق، ٤٥.

(٣) محمد بن أبي بكر الِشلي، المشروع الروي في مناقب السادة الكرام بني علوي، جـ ٢، (طبعة خاصة ١٩٩٥)، ص ٢٦، ٢٤٣، ٣٧٦. وانظر ايضاً: محمد أمين بن فضل الله المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، جـ ٢ (القاهرة، مطبعة بولاق، ١٢٨٤هـ)، ص ٢٠٩. وأيضاً: عبدالله بن عبدالرحمن المعلمي، أعلام المكيين، جـ ١، (لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٢١هـ)، ص ٢٥٠.

(٤) أحمد محمد صالح بابقي، نبذة عن الشيخ سعيد بن صالح بابقي، منشورة في موقع اسرة آل بابقي في الإنترنت.

(٥) المصدر نفسه.

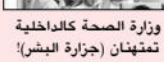
مملكة الأخطاء والخطايا..

قيمة المواطن آيباد!

إذا كان من الصحيح القول بأن الفساد معشعش في كل وزارات الدولة ومؤسساتها وبين معظم رجالها، بما في ذلك ومن في ذلك جهاز القضاء والقضاة.. فإن وزارة الصحة شديدة العطب، تظهر أخطاؤها بسرعة بالغة، وتلحظ عيوبها ربما أكثر من أية وزارة أو مؤسسة. فالتلاعب بالمال العام والسرقات في وزارة الدفاع والداخلية مثلاً: هو أمرٌ مجهول أو لا تظهر آثاره المباشرة او تلامس العصب الحسّاس لدى المواطنين.

وزارة الصحة هي أكثر وزارة مرّ عليها عدد من الوزراء. فاللصوصيات وإن كانت أمراً معتاداً، فإن وفاة المواطنين بالأمراض الوبائية أو بالأخطاء القاتلة أو بسبب الفشل الإداري (عدد الأطباء من ذوي الشهادات المزورة بالآلاف!) أمرٌ يثير السخط والألم. فالتلاعب بالمال يختلف عن التلاعب بالأرواح. وحساسية المواطنين في هذا الأمر مسألة طبيعية ومتفهمة، خاصة وأن البلاد قد واجهت أمراضاً غير مسبوقة بل غير مألوفة عالمياً مثل: التدويد، وحمى الوادي المتصدّع، وأمثالها.

الوزير الربيعة يتجنّب أسئلة الشرق ويهدي «رهام» جهاز آي باد



وزارة الصحة كالداخلية تمتهنان (جزارة البشر)!

خلال الأسابيع القليلة الماضية، تكررت الأخطاء والإستهانات، خاصة في مستشفى الملك فهد بجازان، راح ضحيتها عدد من المواطنين، فظهرت هاشتاقات غاضبة وعديدة متألمة للغاية، من بينها: #خطأ طبي يفقد طفل حاسة السمع؛ #وفاة سيدة نقل لها دم خطأ؛ #رهام الحكمي؛ #فاطمة ضحية مستشفى جازان؛ #أقيلوا الربيعة بناء على طلبنا؛ #محمد بن زايد يتكفل بعلاج سعودي؛ وغيرها.

فاطمة ذهبت لعلاج التهاب الحلق فتوفيت دماغياً، والأطباء يطلبون من الأم تلاوة القرآن على ابنتها!

ومن نفس المستشفى بجازان، نقل الأيدز للطفلة رهام الحكمي!

حنان الدوشي نقل اليها دم ملوث وتوفيت أيضاً.

رهام الحكمي ودم ملوث بالأيدز

والطفل مفرح حمدي دخل المستشفى ذاته فخسر عينه وأصيب بالشلل.

وهناك رجل أمن نُقل إليه دم ملوّث في ذات المستشفى.

ويزيد وزير الصحة (الربيعة) الطين بلة، فيعطي رهام الطفلة البريئة آيباد تتسلّى به الى أن يأتيها قدرها، بدلاً من أن يبعثها للعلاج في الخارج، او يعوض أهلها، أو حتى يقدّم استقالته خاصة وان هذه الحوادث كلها تراكمت في مدة زمنية قدرها شهر واحد! وفي منطقة واحدة! ومن مستشفى واحد!

الأكثر سخفاً من هذا، هو أن أحد مسؤولي وزارة الصحة علّق على طلب المواطنين باستقالة الوزير، بان تساءل ببلاهة: لماذا سنستقيل؟! وأضاف بأن الذي لا يعمل لا يخطيء!

ماذا لو كان الضحايا من الأمراء أو الأميرات؟

الناشطة خلود صالح الفهد علقت على الأخطاء الطبية بأنها (تحولت من حالات نسبية إلى ظاهرة متفشية في ظل عدم وجود نظام يحمي المريض). الكاتب في صحيفة الشرق علي مكي علق على وفاة حنان (بأن الجرثومة في مستشفى الملك فهد ترعى وتعيش وتهيم وتلعب منذ سبع سنوات! اصلا في نظرهم - الحكومة؟ - جازن جرثومة)!

مغرد: رجل أمن وجرثومة دم: ليتها في أمير حتى يحسّون!

أما هاني المحمادي فتمنى على وزارة الصحة (أن تصدر بياناً توضح فيه العدد المطلوب من الضحايا والذي قد يُقنع الوزير ومن معه بالإستقالة).

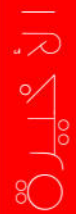
مغرد وجه مناشدة: (يا وزارة المجزرة.. ترى اللي في جازان بشر قبل ان يكونوا مواطنين! سلسلة اخطاء فادحة في زمن وجيز. يا وزير استح). ومغردة إصلاحية رأت أنه (لو الأمير يتعالج في مستشفى جازان، لأصبح الوضع مختلفاً! المواطن مسكين محروم من كل حقوقه). وانفرد مغرد بنوبة ألم فقال: (يبدو أننا لو كنا نُخاطب بهائم لعقلت ما نقول! لن أقول إلا حسبي الله على من تولى أمراً يتعلق بأرواح البشر وقصّر في عمله).

المغردة نادية السعيد رأت أن الإهمال الحكومي لمنطقة الجنوب عامة يفترض أن يرد عليه بالإنفصال عن مهلكة آل سعود: (والله المفروض أن أهل جازان يستقلوا، أو ينضموا لليمن، فهذا أبرك لهم. يمكن حينها أن تهتم بهم الحكومة السعودية من باب مساعدة دول الجوار)!

ضحايا وزارة الـ IPAD

واندهش مغرد سمّى نفسه (آذار)، بأن الملك شكر وزير الصحة بعد تلويث دم رهام الحكمي بالإيدز (والآن بعد فاطمة المتوفاة لا بدّ أن يمنحه وسام الملك عبدالعزيز). مواطنة مغردة رأت أن هناك فائدة من بين هذه الخسائر: (الواحد اذا أراد أن يخوف أطفاله حتى يناموا عليه ان يهددهم: تناموا وإلا أوديكم مستشفى جازان)! اما الكاتب علي الشرياوي فرأى أن (كل مواطن هو مشروع إهمال صحي وتعليمي، لن يتوقف قطار الإهمال عند فاطمة)؛ في حين أطلق عبداللطيف المطيري على مستشفى جازان (تشليح جازان العام للأجساد السليمة).

الطفلة رهام كتبت في موقعها على تويتر: (ادعوا لي بالشفاء العاجل). الله يشفيك، ويشفي هذه البلاد المسعودة المنكوبة بمرض اسمه (آل سعود)!








النسخة المطبوعة



(شكراً قطر) يغضب السعوديين
صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقّب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلقته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي
هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).



من يتآمر على الآخر؟!

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن
السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة)، وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبلية جاهلة لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر